



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

### Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

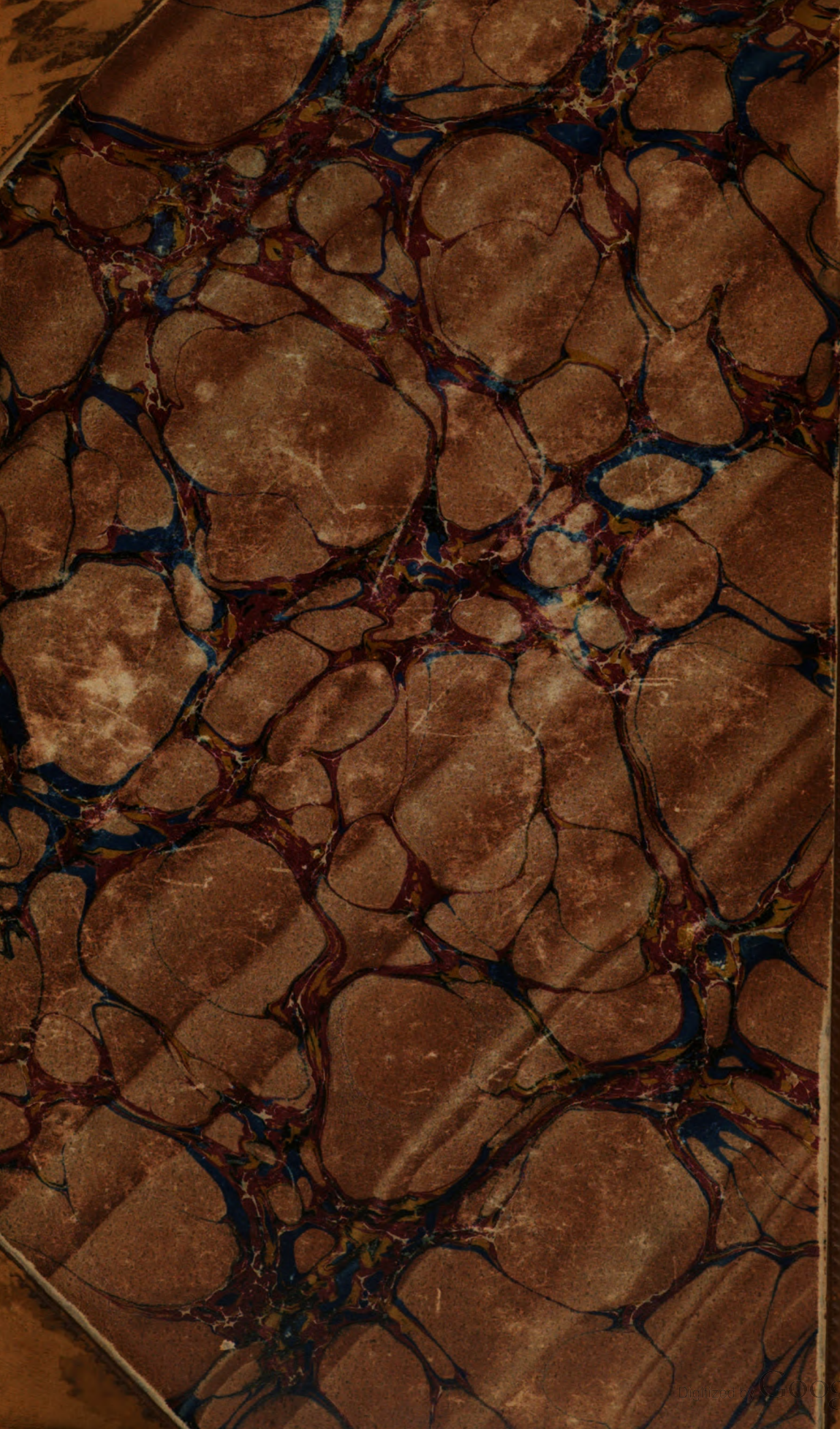
We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

### About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>







**AHMAD IBN MUHAMMAD, AL'KUDURI.** Al-Mukhtasar : Quduri i Farsi. The well-known Arabic Compendium of Hanafi Law, translated into Persian and arranged in the form of a Catchism by Abu'l-Qasim ibn Husain. In Persian. Lithographed. Roy. 8vo, hf. bd. Borabai, 1886.



HARVARD  
COLLEGE  
LIBRARY















OL 27152.5. 65

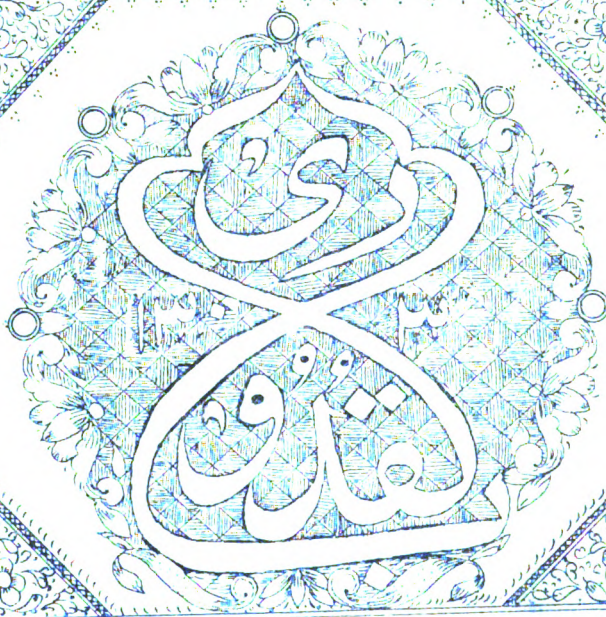
A. G. Ellis

4 Nov. 1887.

مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

الحمد لله قد استتب طبع هذا الكتاب المستطاب للشيخ الإمام الأجل الزاهد

العلامة أبي الحسن بن أحمد بن محمد بن جعفر البغدادي السعدي



بحسن الاهتمام وسبع التمام اضعف عباد الله الكريمة قاضي فتح محمد وقاض عبد الكريم

اخوان جذاب قاض ابراهيم صاحب مرحوم مغفور سالكين <sup>سنة</sup> سالهم الله العظيم

في مطبع الكريمة الكائن في الهند







في الاغالي ذلك في الاغالي من سافعة انه اذا  
 لم يدون الموت ومذاق الشهادة ١١ ودفن  
 في الاغالي ذلك في الاغالي من سافعة انه اذا  
 لم يدون الموت ومذاق الشهادة ١١ ودفن  
 في الاغالي ذلك في الاغالي من سافعة انه اذا  
 لم يدون الموت ومذاق الشهادة ١١ ودفن

فابتداء الوضوء والتسوك والمضمضة والاستنشاق مع الاذنين تخليل الحية  
 والاصابع وتكرار الفصل الثالث ويستحب للمتوضون ينوي الظهارة و  
 يستوعب الرأس بالمسح ويرتب الوضوء فيبتدئ تكبدا الله كما يذكره ويليام  
 التواتر والمعا في الناقضة للوضوء كل ما يخرج من السبيلين مثل البول والمني  
 والذي الوضوء الحصاد والاستغاضة والرجح واللدود والغائط وما  
 لا يخرج من السبيلين كالدمل والقيح اذا خرجا من البدن فتجاوزا الى  
 موضع يلحقه حكم التطهير اقل اذا كان ماء الفم والنوم اذا اكل مضطحا  
 او متكئا او مستندا الى شيء او اذ يلعنه فيسقط الغلبة على العقل لا الخمار  
 الجنون القهقهة في كل صلاة اذا ركع والجمود وفرض الغسل المضمضة  
 الاستنشاق وغسل سائر البدن وسن الغسل ان يبدأ الغسل فيغسل يديه  
 وفرجه يزيل الخباسة ان كان متبذرا ثم يتوضأ كوضوءه للصلاة لا غسل  
 رجليه ثم يفيض الماء على راسه سائر يديه ثلاثا ثم يتوضأ من ذلك الماء فيغسل  
 رجليه وليس على المرأة ان تنقص صفاتها في الغسل اذا بلغ الماء اصول شعورها  
 وانما الوجبة للغسل انزال الشيء على وجه الدفق والتمهة من الرجل والمرأة فحاشا  
 النوم واليقظة والتقاء الختاين اذا غاب الخشفة من غير انزال الحيض والنفاس

في الاغالي ذلك في الاغالي من سافعة انه اذا  
 لم يدون الموت ومذاق الشهادة ١١ ودفن  
 في الاغالي ذلك في الاغالي من سافعة انه اذا  
 لم يدون الموت ومذاق الشهادة ١١ ودفن  
 في الاغالي ذلك في الاغالي من سافعة انه اذا  
 لم يدون الموت ومذاق الشهادة ١١ ودفن

المراة  
 على الرجل الغسل لمدام العزوبة  
 وفيه نظر لانه لو قال فيسبوبة  
 الشفعة كما قال حافظ الدين  
 صاحبها كحل من رجم  
 لان الراجح الذي هو الغسل  
 هو من ينفق

وان كان من غير قصد من الاغتراس بالوضوء...  
 وان كان من غير قصد من الاغتراس بالوضوء...  
 وان كان من غير قصد من الاغتراس بالوضوء...

وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الفصل بوجه الوضوء والعيدين يوم عرفة وعند  
 الاحرام وليس في الذي الوضوء غسل فيهما الوضوء والظاهرة من الاحرام جائرة  
 بماء السماء والاذنية والعيون والابار والبحار ولا يجوز ما اعترض من الشجر  
 الشوك الباطخ ولا بما غلب عليه غيره فاخرجه عن طبع الماء كالاشربة والخارج  
 وماء الباقي ماء الريح ويجوز الظهارة بماء خالطه شيء طاهر غير جلد  
 اوصافه كماء المد والماء الذي يختلط به الاثنان والزعفران و  
 الصابون وكل ماء اذا وقع فيه نجاسة لم يخرج من الوضوءه قليلا كان  
 لان الماء باق في اصله الاطلاقي وانقلبت من يده الاشياء لا يمكن الاخرار عنه  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بحفظ الماء من النجاسة قال لا يبولن احدكم في الماء  
 الاثم ولا يغتسلن فيه من الجنابة فلما ماء الجاهل فاقف فيه نجاسة جاز  
 الوضوء به اذا لم ير لها اثر لا يستقر مع جريان الماء والغدير العظيم للثوب  
 لا يخرج احد طرفه بغيرك الاخر اذا وقف فيه نجاسة جاز الوضوء به من  
 الجانب الاخر لان النجاسة لا تصل اليه وموت ما ليس له نفس سهل في الماء  
 لا ينجس الماء كالقود والذباب والذباب والعقارب وموت ما يعيش في الماء فيلا  
 يفسد الماء كالثعلب والضفادع والسرطان نحو هذا الماء المستعمل لا  
 استعماله في طهارة الاحداث والمستعمل كل ما ازيل به حدث واستعمل في البعد

والشرع فيها مقصود من تقبيل الشجر...  
 والشرع فيها مقصود من تقبيل الشجر...  
 والشرع فيها مقصود من تقبيل الشجر...

فانما يستعمل في طهارة الاحداث والمستعمل كل ما ازيل به حدث واستعمل في البعد...  
 فانما يستعمل في طهارة الاحداث والمستعمل كل ما ازيل به حدث واستعمل في البعد...



عنه عن التراب ملوث فلم يبيع  
عنه الزهيم فاللغة القصدا قال  
الله تعالى ولا تبيعوا الخبيث اي  
استمعوا لوفى التبع عار من  
فعل التبعيم من لافض لافض  
عنه كذا في التبع والتركيب  
على الوضوح لا للتركيب  
انهم ملوثون حقيقة وانما نفس  
ملوثه شرعا اجمع من بيع  
على

[illegible]



بصلواته  
ذكره ثنتان الصوفيان والاكسيثياب  
وشرطه سنة الدين والشيخ ذكره ثنتان  
اصابع والصحيح ذكره مكره مكره  
الملا «د» وثنتان القوم يوم  
فعله عليه السلام في القوم  
ليلة والناس في ليلة البارحة  
حرفه حرف

Digitized by Google







[illegible]





١٢٧  
 وفي خلاف ذلك الحكيمة الامم  
 ان ليس يجوز في حق الصلوة  
 في حق النظر وليس يجوز في حق التجاسر  
 في حق قول الله ومن لم يجد ما يزيد على الجاهل  
 في حق قول الله من لم يجد ما زاد على طاهر وهو الجاهل  
 ما مقصودا اي من اتي ما لم يلف وجوهه  
 قولها خلافا للحلاج على ملأ من الماء سبيلنا  
 الوجوه ان يكون بينه وبين الماء افضل من الماء  
 الوجوه ان يكون بينه وبين الماء افضل من الماء  
 " وجب في حق الصلوة وبحق الناس ولا خلاف  
 وجب في حق الصلوة من الاركان ولا خلاف  
 ولا يباين في حق الصلوة من الاركان ولا خلاف  
 ولا يباين في حق الصلوة من الاركان ولا خلاف

آكد من القيام  
 الصلوة مع القدرة عليه والى اى باب  
 الصلوة و ينوى الصلوة الخ بعمل و  
 غيرها و بين التحريم بعمل و  
 غير العمل فلا يلزم بها و  
 الشرع فيما ان يعلم قلبه صلوة  
 يصل فان كانت وضاع فلا بد  
 من التعيين  
 اج ١٢  
 وجوبه و بين محضته فيه عليه  
 طلب من يسأل له و اشارة الى  
 ان زاد واجد من سلامه و يجب  
 عليه سؤله و لا خلاف بقوله ١٣  
 فان لم

فان علمنا ان احدا بعد ما صلى فلا اعاد عليه ان علم ذلك  
 في الصلاة استلزاما الى القبلة وبني عليها باب صفة الصلوة  
 الصلوة ستة التحريم والقبول والركوع والسجود والقعدة الاخيرة  
 مقدار التشهد والخروج من الصلوة يصنع المصلي فرض عند  
 ابي حنيفة مخرج وقال ليس بفرض وما زاد على ذلك فهو سنة فان  
 دخل المصلي في الصلوة كبر ورفع يديه مع التكبير حتى يجازي  
 ايهما فيه شحنا ذنبه فان قال بذكر من التكبير لله اجل الله  
 اعظم والرحمن اكبر اجراه عند ابي حنيفة ومحمد مخرج وقال ابو  
 لا يجوز الا ان يقول الله اكبر والله الاكبر والله الاكبر  
 ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى ويضعها تحت السرة  
 ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى  
 جلالك ولا اله غيرك ثم يستعين بالله من الشيطان الرجيم  
 يقول بسم الله الرحمن الرحيم ويسير ثم يقرأ فاتحة  
 وسورة معها او ثلث ايات فصا او اية طويلة مثل اية الكرسي  
 او اية المائدة فاذا قال الامام ولا الضالين قلا مين ويقول

فان علمنا ان احدا بعد ما صلى فلا اعاد عليه ان علم ذلك  
 في الصلاة استلزاما الى القبلة وبني عليها باب صفة الصلوة  
 الصلوة ستة التحريم والقبول والركوع والسجود والقعدة الاخيرة  
 مقدار التشهد والخروج من الصلوة يصنع المصلي فرض عند  
 ابي حنيفة مخرج وقال ليس بفرض وما زاد على ذلك فهو سنة فان  
 دخل المصلي في الصلوة كبر ورفع يديه مع التكبير حتى يجازي  
 ايهما فيه شحنا ذنبه فان قال بذكر من التكبير لله اجل الله  
 اعظم والرحمن اكبر اجراه عند ابي حنيفة ومحمد مخرج وقال ابو  
 لا يجوز الا ان يقول الله اكبر والله الاكبر والله الاكبر  
 ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى ويضعها تحت السرة  
 ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى  
 جلالك ولا اله غيرك ثم يستعين بالله من الشيطان الرجيم  
 يقول بسم الله الرحمن الرحيم ويسير ثم يقرأ فاتحة  
 وسورة معها او ثلث ايات فصا او اية طويلة مثل اية الكرسي  
 او اية المائدة فاذا قال الامام ولا الضالين قلا مين ويقول

١٥

فان علمنا ان احدا بعد ما صلى فلا اعاد عليه ان علم ذلك  
 في الصلاة استلزاما الى القبلة وبني عليها باب صفة الصلوة  
 الصلوة ستة التحريم والقبول والركوع والسجود والقعدة الاخيرة  
 مقدار التشهد والخروج من الصلوة يصنع المصلي فرض عند  
 ابي حنيفة مخرج وقال ليس بفرض وما زاد على ذلك فهو سنة فان  
 دخل المصلي في الصلوة كبر ورفع يديه مع التكبير حتى يجازي  
 ايهما فيه شحنا ذنبه فان قال بذكر من التكبير لله اجل الله  
 اعظم والرحمن اكبر اجراه عند ابي حنيفة ومحمد مخرج وقال ابو  
 لا يجوز الا ان يقول الله اكبر والله الاكبر والله الاكبر  
 ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى ويضعها تحت السرة  
 ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى  
 جلالك ولا اله غيرك ثم يستعين بالله من الشيطان الرجيم  
 يقول بسم الله الرحمن الرحيم ويسير ثم يقرأ فاتحة  
 وسورة معها او ثلث ايات فصا او اية طويلة مثل اية الكرسي  
 او اية المائدة فاذا قال الامام ولا الضالين قلا مين ويقول

فان علمنا ان احدا بعد ما صلى فلا اعاد عليه ان علم ذلك  
 في الصلاة استلزاما الى القبلة وبني عليها باب صفة الصلوة  
 الصلوة ستة التحريم والقبول والركوع والسجود والقعدة الاخيرة  
 مقدار التشهد والخروج من الصلوة يصنع المصلي فرض عند  
 ابي حنيفة مخرج وقال ليس بفرض وما زاد على ذلك فهو سنة فان  
 دخل المصلي في الصلوة كبر ورفع يديه مع التكبير حتى يجازي  
 ايهما فيه شحنا ذنبه فان قال بذكر من التكبير لله اجل الله  
 اعظم والرحمن اكبر اجراه عند ابي حنيفة ومحمد مخرج وقال ابو  
 لا يجوز الا ان يقول الله اكبر والله الاكبر والله الاكبر  
 ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى ويضعها تحت السرة  
 ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى  
 جلالك ولا اله غيرك ثم يستعين بالله من الشيطان الرجيم  
 يقول بسم الله الرحمن الرحيم ويسير ثم يقرأ فاتحة  
 وسورة معها او ثلث ايات فصا او اية طويلة مثل اية الكرسي  
 او اية المائدة فاذا قال الامام ولا الضالين قلا مين ويقول











ولا يفتي بيننا وشمالا ولا يقع كقعاء الكلب لا يرد السلام بلسنا  
ولا يبين ولا يبرسه ولا يترجع الأمن عن ر ولا ياكل ولا يشرب فان  
سبقه الحد في الصلوات انصرف فان كان اما استخلف وتوضأ  
وبنى على صلوته مالم يتكلم والاستيناف في فضل وانما فاختلم  
او جن او غمي عليه او قهره استأنف الصلوة والوضوء جميعا ان تكلم  
فصلوته ناسيا او عاملا بطلت صلوته وان سبقه الحد بعد  
التشهد توضأ وسلم فان تعذر الحد في هذا الحالتين وتكلم او عمل  
عملا ينافي الصلوة فقد تمت صلوته وان رأى التيمم الماء في خلال  
صلوته وقد علم على استعماله بطلت صلوته وان رآه بعد ما قعد  
قديرا للتشهد وكان ماسما على الخفين فافقتضت منه مسحهما  
صاحب العذر فانقطع عذر او خلع خفيه لم يخلو وكان أميا فقلع  
السور او كان عريانا فوجد ثوبا او موميا فقد روى الركوع والسجود  
او تدكر ان عليه صلوة قبل هذا أو حدث الإمام القاري  
فاستخلف اماما أميا أو طلع الشمس في صلوة الفجر او دخل  
وقت العصر في صلوة الجمعة وكان ماسما على الجبهة فسقطت

علمه وقصده والعلم في سبيله  
على سبيل جدي أو عطس في سبيله  
الحديث فانه لا يفتي على الصحيح  
هكذا في الحديث قوله بطلت في الشاة لا يفتي  
عشر يفتي عنه وقال صاحبها تمت ورجحه  
الكامل وفي الشاة بطلت في الشاة لا يفتي  
بالصحة في الاثني عشرية  
استخلف اي جاز لمذلك ولو لم يفتي  
باصح بقاءه ركعتين او ركعتين و  
يضع يده على ركبتيه على تراب الركوع و  
على ركبتيه وعلى فم القعدة  
ومثله لو صلى بخاتمة فوجد ما ينهه  
ادرك فوجد ثوبا بالملك والا باحثة  
فوجد الخلاف المنقذ وهو في التيمم  
جوهرة قولي في وقت سنة ومي في حنين  
كانت في الوقت سنة ومي في حنين  
الترتيب ولا لم يخلل الاج قولي  
او حدثت الامام الخ فقل ان الصلوات  
تصح في هذه المسئلة اجما لان  
لا عمل غير مفسد

اميا الخ وتقديم القاري  
اميا مطلقا وقيل لا  
فساد لو كان استخلافا  
وهو لا يخلو بالاجماع كما في  
لان عمل كتيب  
روى عن

قولي

[illegible][illegible]







قوله

فان كان ذلك الشك اول الصلاة  
من لم يكن ذلك حال الشك عادة لم يوجبه  
من لم يشك في صلوة قط بعد اوجبه  
يعلم ان الشك "بغير عن الحاشية  
كوصلي استأنف بغير عناف والسلام  
در غدار

قوله

فان كان ذلك الشك اول الصلاة  
من لم يكن ذلك حال الشك عادة لم يوجبه  
من لم يشك في صلوة قط بعد اوجبه  
يعلم ان الشك "بغير عن الحاشية  
كوصلي استأنف بغير عناف والسلام  
در غدار

قوله

فان كان ذلك الشك اول الصلاة  
من لم يكن ذلك حال الشك عادة لم يوجبه  
من لم يشك في صلوة قط بعد اوجبه  
يعلم ان الشك "بغير عن الحاشية  
كوصلي استأنف بغير عناف والسلام  
در غدار

قوله

فان كان ذلك الشك اول الصلاة  
من لم يكن ذلك حال الشك عادة لم يوجبه  
من لم يشك في صلوة قط بعد اوجبه  
يعلم ان الشك "بغير عن الحاشية  
كوصلي استأنف بغير عناف والسلام  
در غدار

فلم يد راثلا ثاصلي امار بعافان كان ذلك الشك اول طرض له  
استأنف الصلوة وان كان الشك يرض له كثير اني على غالب ظنه  
ان كان له ظن وان لم يكن له ظن على اليقين باب صلوة المريض  
اذا تعذر على المريض التقيام صلي قاعدا يركع ويسجد فان لم يستطع  
الركوع والسجود يومئذ يما وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع  
الى وجهه شيئا يسجد عليه فان لم يستطع القعود استلقى على ظهره  
وجعل رجليه الى القبلة واوى براسه فان اضطجع على جنبه ووجهه  
الى القبلة واوى براسه جان فان لم يستطع الا يمام براسه لغير  
الصلوة ولا يوى بعينه ولا يحاجبيه ولا بقلبه فان قد على  
القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام وجالته يصل  
قاعدا يوى يما عند بي خيفة رح فان صلى الصحيح بعض صلوة  
قائما ثم حدث به مرض اتمها قاعدا بالركوع والسجود ويوى يما ان لم  
يستطع الركوع والسجود ومستلقيا ان لم يستطع القعود ومن صلى  
قاعدا للمرض ركوع وسجود ثم صلى على صلوة قائما عند بي خيفة واوى يما  
وقال محمد استأ الصلوة فان صلى بعض صلوة بالايحاء

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

ثم قدر على الركوع والسجود استأنف الصلوة ومن اغشى عليه خمس  
<sup>ولو بغيره من سبع أقدام</sup>  
صلوات أو ما دونها قضاها إذا صح فان فاتت بالإغناء أكثر منها لم  
يقض بالسجدة التلاوة سجدة التلاوة في القرآن أربع عشرة سجدة  
في آخر الأعراف وفي الرعد وفي النحل وفي بني إسرائيل وفي الأمل  
وفي الحج عندنا والفرقان والشمس والجمادى الأولى وحرم السجدة  
والنجم وإذا السماء انشقت وأقرأ السجدة في هذه المواضع  
واجبة على التالى والسماع سواء قصد السماع أو لم يقصد  
فاذا تلى الإمام آية السجدة سجد لها وسجد المأموم معه وإذا  
تلى المأموم لم يسجد إلا امام ولا المأموم وإن سمع قوم وهم  
في الصلوة آية سجدة من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجدوا  
في الصلوة ويسجدوا بعد الصلوة فان سجدوا في الصلوة لم يسجدوا  
ولا نفسا الصلوة ومن تلا آية السجدة فلم يسجد لها حتى دخل في الصلوة  
فتلاها ثانياً وسجد لها اجزته عن تلاوتين وأن تلاها في غير الصلوة  
فسجد لها ثم دخل في الصلوة فتلاها سجد لها ثانياً ولم يسجد لها في  
الصلوة من تكرار تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد لم يلزمه إلا سجدة واحدة

جزء سجده واحده ۱۳

الجلسة الأولى لان الصلوة أقوى فتفتح فيها الخلق  
الأولى لان الصلوة أقوى فتفتح فيها الخلق  
الأولى لان الصلوة أقوى فتفتح فيها الخلق

عليه السلام  
على التداخل في الأصلان بمقتضى النسخة  
صلى الله عليه وسلم كان ينزل عليه جبريل عليه السلام  
بأمر من الجدة فيسمع منه ويقرأ على الصالحين  
لعمري المجلد الواحد كذلك

مرااضی قول الکرمی لا یحب  
الامه واحده وعلاق قول الطحاوی  
یحسب الکفره ۱۳ چلی

من اراد السجود كبر ولم يرفع يديه ثم سجد وكبر ورفع رأسه ولا تشهد عليه ولا سلام له بل صلوة المسافر الذي يتخير به  
 الاحكام وهو ان لا يركع ركعتين بل ركعة واحدة وهو ان لا يركع ركعتين بل ركعة واحدة وهو ان لا يركع ركعتين بل ركعة واحدة  
 وهو ان لا يركع ركعتين بل ركعة واحدة وهو ان لا يركع ركعتين بل ركعة واحدة وهو ان لا يركع ركعتين بل ركعة واحدة

ومن اراد السجود كبر ولم يرفع يديه ثم سجد وكبر ورفع رأسه ولا تشهد عليه ولا سلام له بل صلوة المسافر الذي يتخير به  
 الاحكام وهو ان لا يركع ركعتين بل ركعة واحدة وهو ان لا يركع ركعتين بل ركعة واحدة وهو ان لا يركع ركعتين بل ركعة واحدة  
 وهو ان لا يركع ركعتين بل ركعة واحدة وهو ان لا يركع ركعتين بل ركعة واحدة وهو ان لا يركع ركعتين بل ركعة واحدة

٢٤  
 ركعتان وجوبا بقول ابن عباس  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ركعتين  
 هما ركعة واحدة وهو ان لا يركع ركعتين بل ركعة واحدة

فياخذ ركعة واحدة وهو ان لا يركع ركعتين بل ركعة واحدة وهو ان لا يركع ركعتين بل ركعة واحدة وهو ان لا يركع ركعتين بل ركعة واحدة



۱۶









رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة

[illegible]



الغنائف  
اجبہ سرور اجبہ المجد  
در عروس روضہ  
Digitized by Google

الفات  
اجهس بخور داجهس الجهر عوشو دخت  
اسدزه بکده دخت اشنان خطمی ط  
بضم و الفتح جبرش می در وضع خنکون قیص  
در عوشنار حن بکده و الفتح جبرش می در وضع خنکون قیص  
پایه این لفافه جامه سیدنی سر برای  
کسور بوی خورشید و جبران پیچیده بافت لفافه



ويستحب تقديم المنيح ولو قبله ما لم يكن  
يعرضه ان ليس بتقديمه السلطان لان التقديم  
السلطان واجب وهذا مستحب جوهري

قول

فان صلى المنيح على المنيح لان الفضل يتاخر بالاولى والفضل  
بما يغني عن المنيح لان الفضل يتاخر بالاولى جوهري

ولا يصح ظفره ولا يقصر شعره ويحجر الا كفان قبل ان يدرج فيها  
لان هذا الاشياء للزينة والميت استغنى عن الزينة في درجته

وترا فاذا فرغوا عنه صلوا عليه واولى الناس بالصلوة على  
الميت السلطان ان حضر فان لم يحضر فتابه فان لم يحضر  
فمستحب تقديم امام المنيح ثم المنيح فان صلى عليه غير المنيح  
او السلطان اعاد المنيح فان صلى المنيح لم يحجر لاحد ان يصل  
بعده فان دفن ولم يصل عليه صلى على قبره الى ثلثة ايام ولو مات  
في السفينة في البحر فانه يغسل ويكفن ويصل عليه ويرعى في البحر  
والصلوة على الجنازة اربع تكبيرات ان يكبر تكبيرة للافتتاح  
ويحمد الله عقيدها وهو ان يقول سبحانك اللهم وبحمدك  
وتبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا اله الا انت  
ثم يكبر تكبيرة ثانية ويصل على النبي عليه الصلوة  
والسلام ثم يكبر الثالثة ويدعو فيها بالنفس والميت والمسلمين  
ثم يكبر الرابعة ويسلم ولا يصل على ميت في مسجد جماعة  
فاذا حملوه على سريره اخذوا بقوائم الاربع ويمشون به مسرعا  
لا يجيب فاذا بلغوا الى قبره يكره للناس ان يجلسوا

ويسلم بلا دعاء بعد الرابعة تسليمين باول  
الميت مع القوم وليس الكمال الا بالثالثة  
بالتكبير ان يلبس وغيره  
العمل في زماننا على الجسد التسليم  
عن ابي بكر بن جاهد ان الدعاء بعد الصلاة  
الجنازة مكروه كذا في القنبر جوهري  
ولا يصل على الميت في مسجد جماعة اتفاقا  
اذا وضعت الجنازة فيه والتكبير بالجماعة  
لحقن على المسجد الذي يغسل فيه الجنازة  
واراد مسجد جماعة مسجد المنيح في الخط  
ان صلوة الجنازة في الجامع ايضا مكروه جوهري

فاذا حملوا الخبز والخمر وردت السنة  
قال عليه السلام من تحمل جنازة بقواشه  
الاربع غفر الله له مغفرة  
ومشون مسرعا لا يجيب لقوله عليه  
السلام حملوا موتاكم فان ذلك خير  
باسم الله والشيء خلفها افضل عندنا قال  
الشافعي ما معها افضل ولو سبق الجنازة  
والصوت ويكره لهم دفع الصوت بالذكر  
والقراءة جوهري

والصلوة عليه صفتها فرض كفاية بالجماعة  
فيكفر منكرها لان ذكر الاجماع  
فتنه كذا في غفره وغسله وتجهيزه  
فاذا فرغوا من كفايته درختار

[illegible][illegible]

والأثر الثاني ان ياكل ويشرب او يتداوى او انتقل  
 بشئ من امور الاحياء ويبقى حيا حتى يمضي عليه وقت  
 صلاة كامل وهو يعقل وينقل من المعركة حيا ومن قتل في حد  
 لان تلك الصلاة تفسر في وقتها وذلك من احكام الاحياء ج  
 وقصاص غسل وصلى عليه ومن قتل من البغاة او قطاع  
 الطريق لم يغسل ولم يصل عليه باب الصلاة في الكعبة  
 الصلاة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها فان صلى الإمام فيها  
 خلافا لما كنت في الغرض ج  
 بجماعة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الإمام جازت صلواتهم  
 ومن جعل منهم ظهره الى وجهه لم يجز صلواته وإذا صلى  
 الإمام في المسجد الحرام فتحلق الناس حول الكعبة وصلوا  
 بصلوة الإمام فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الإمام  
 جازت صلواته إذا لم يكن في جانب الإمام ومن صلى  
 على ظهر الكعبة جازت صلواته وان لم يكن امامه سترة  
 كتاب الزكوة واجبة على الحر العاقل البالغ المسلم  
 إذا ملك نصابا كاملا تاما و حال عليه الحول وليس على  
 صبي ولا على مجنون ولا مكاتب زكوة لقوله عليه السلام

والأثر الثالث ان ياكل ويشرب او يتداوى او انتقل  
 بشئ من امور الاحياء ويبقى حيا حتى يمضي عليه وقت  
 صلاة كامل وهو يعقل وينقل من المعركة حيا ومن قتل في حد  
 لان تلك الصلاة تفسر في وقتها وذلك من احكام الاحياء ج  
 وقصاص غسل وصلى عليه ومن قتل من البغاة او قطاع  
 الطريق لم يغسل ولم يصل عليه باب الصلاة في الكعبة  
 الصلاة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها فان صلى الإمام فيها  
 خلافا لما كنت في الغرض ج  
 بجماعة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الإمام جازت صلواتهم  
 ومن جعل منهم ظهره الى وجهه لم يجز صلواته وإذا صلى  
 الإمام في المسجد الحرام فتحلق الناس حول الكعبة وصلوا  
 بصلوة الإمام فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الإمام  
 جازت صلواته إذا لم يكن في جانب الإمام ومن صلى  
 على ظهر الكعبة جازت صلواته وان لم يكن امامه سترة  
 كتاب الزكوة واجبة على الحر العاقل البالغ المسلم  
 إذا ملك نصابا كاملا تاما و حال عليه الحول وليس على  
 صبي ولا على مجنون ولا مكاتب زكوة لقوله عليه السلام

والأثر الثالث ان ياكل ويشرب او يتداوى او انتقل  
 بشئ من امور الاحياء ويبقى حيا حتى يمضي عليه وقت  
 صلاة كامل وهو يعقل وينقل من المعركة حيا ومن قتل في حد  
 لان تلك الصلاة تفسر في وقتها وذلك من احكام الاحياء ج  
 وقصاص غسل وصلى عليه ومن قتل من البغاة او قطاع  
 الطريق لم يغسل ولم يصل عليه باب الصلاة في الكعبة  
 الصلاة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها فان صلى الإمام فيها  
 خلافا لما كنت في الغرض ج  
 بجماعة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الإمام جازت صلواتهم  
 ومن جعل منهم ظهره الى وجهه لم يجز صلواته وإذا صلى  
 الإمام في المسجد الحرام فتحلق الناس حول الكعبة وصلوا  
 بصلوة الإمام فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الإمام  
 جازت صلواته إذا لم يكن في جانب الإمام ومن صلى  
 على ظهر الكعبة جازت صلواته وان لم يكن امامه سترة  
 كتاب الزكوة واجبة على الحر العاقل البالغ المسلم  
 إذا ملك نصابا كاملا تاما و حال عليه الحول وليس على  
 صبي ولا على مجنون ولا مكاتب زكوة لقوله عليه السلام

الأثر الثالث ان ياكل ويشرب او يتداوى او انتقل  
 بشئ من امور الاحياء ويبقى حيا حتى يمضي عليه وقت  
 صلاة كامل وهو يعقل وينقل من المعركة حيا ومن قتل في حد  
 لان تلك الصلاة تفسر في وقتها وذلك من احكام الاحياء ج  
 وقصاص غسل وصلى عليه ومن قتل من البغاة او قطاع  
 الطريق لم يغسل ولم يصل عليه باب الصلاة في الكعبة  
 الصلاة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها فان صلى الإمام فيها  
 خلافا لما كنت في الغرض ج  
 بجماعة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الإمام جازت صلواتهم  
 ومن جعل منهم ظهره الى وجهه لم يجز صلواته وإذا صلى  
 الإمام في المسجد الحرام فتحلق الناس حول الكعبة وصلوا  
 بصلوة الإمام فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الإمام  
 جازت صلواته إذا لم يكن في جانب الإمام ومن صلى  
 على ظهر الكعبة جازت صلواته وان لم يكن امامه سترة  
 كتاب الزكوة واجبة على الحر العاقل البالغ المسلم  
 إذا ملك نصابا كاملا تاما و حال عليه الحول وليس على  
 صبي ولا على مجنون ولا مكاتب زكوة لقوله عليه السلام

باب صدقة الأبل الأبل اسم جنس واحد  
من لفظة قعم ونساء وسميت ابلا لأنها  
تبول على الخازنها قديم النسخ زكاة الواشي  
من العرب وهم أصحاب الماشية وقدم الأبل  
على البقر لأن العرب كثيرة الاشتغال بالأبل  
أكثر من اشتغال البقر  
قوله ليس في أقل من خمسة زود الخ الزيد قائل  
من ثلثة من الأبل إلى عشرة فلا تستعملها  
هيئ في الواحد على غير استعمال الرهط  
في قوله تعالى تسعة رهط يصدون  
قوله تعالى تسعة رهط  
قوله ليس في أقل من خمسة زود الخ الزيد قائل  
من ثلثة من الأبل إلى عشرة فلا تستعملها  
هيئ في الواحد على غير استعمال الرهط  
في قوله تعالى تسعة رهط يصدون  
قوله تعالى تسعة رهط

قوله  
ومن كان له عليه دين يحيط بماله الخ  
لأن ملكه فيه ناقص لاستحقاقه بالدين و  
لأنه مشغول بمحلته الأصلية فاعتبر معدوما  
أكله المستحق للعطش جوهره  
قوله  
وليس في دور السكف وثياب البدن الخ لأنها مشغولة  
بمحلته الأصلية لأن لا بد له من دار سكنها وثياب  
لأنه لا يمكن أن كان من أهله فان لم يكن من أهله  
باب صدقة الأبل  
المكاتب عبد ما بقى عليه درهم ومن كان عليه دين يحيط بماله  
فلا زكاة عليه وإن كان ماله أكثر من الدين زكاة الفاضل  
إذا بلغ نصابا كاملا وليس في دور السكف وثياب  
البدن وأثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمة  
وسلاح الاستعمال زكاة ولا يجوز إذا زكاة الأبنية مقدار  
للداء أو بينة مقارنة للغزل مقدار الواجب من تصدق  
بجميع ماله ولا ينوي الزكاة سقط فرضها عنه وان تصدق  
ببعض ماله لا يسقط الأبقار باب صدقة الأبل  
ليس في أقل من خمسة زود من الأبل صدقة فإذا بلغت خمسا  
سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة إلى تسع فإذا كانت  
عشرة ففيها شاتان إلى أربع عشرة فإذا زادت واحدة  
ففيها ثلث شياه إلى تسع عشرة فإذا كانت عشرين ففيها  
أربع شياه إلى أربع وعشرين فإذا كانت خمسا وعشرين  
ففيها بنت مخاض إلى خمس وثلاثين فإذا كانت ستا وثلاثين  
ففيها بنت لبون إلى خمس وأربعين فإذا كانت ستا وأربعين

قوله  
سائمة هي لغة الرعية وشيء الكفنية  
بالرعي الباح ذكره الشعبي في أكثر العام  
يقصدون الدار والفسل كره الرعي  
وزاد في المحيط الزيادة والصمن  
قوله  
ففيها شاة الشاة بنتا والدن كروا نشي  
لأن اسم الشاة بنتا ولها والشاة من الغنم  
مالم تستر نطعت والثانية جوهره  
نيره

# اللغات

زود بالفتح زائد جماعت كزينة  
مادة بالفتح زود بالفتح زود بالفتح  
مخاض لبون بالفتح  
صريح الغنم منتهى  
الارب

ففيها

قوله فاذ كانت احدى وتسعين الخ فهذا  
 فيه ما حققنا الى مائة وعشرين بهذا  
 اشتهرت كتب الصدقات من رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ١٢ هذا  
 قوله والبخت والعتاب فيه سوء يعني في  
 البخت والعتاب من العبد  
 والبخت والعتاب من العبد  
 والبخت والعتاب من العبد  
 والبخت والعتاب من العبد

ففيها حقة الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها جذعة  
 الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون  
 الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة  
 وعشرين ثم تستأنف الفريضة فيكون في الخمسة مع الحقتين  
 وفي العشرة ثمان مع الحقتين وفي خمسة عشر ثلث شياه و  
 في العشرين اربع شياه وفي خمسة وعشرين بنت مخاض مع  
 الحقتين الى مائة وخمسين فيكون فيها ثلث حقا و ثمر  
 تستأنف الفريضة في الخمسة مع ثلث حقا وفي العشرة  
 شاتان وفي خمسة عشر ثلث شياه وفي العشرين اربع شياه  
 وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون  
 فاذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها اربع حقا الى مائتين  
 ثم تستأنف الفريضة ابدان كما يستأنف في الخمسين بعد المائة  
 والخمسين والبخت والعرا فيه سوء باب صدقة البقر  
 ليس في اقل من ثلاثين من البقر سائمة صدقة فاذا  
 كانت ثلاثين سائمة وحال عليها الحول ففيها تباع

باب صدقة البقر الخ قد مرها  
 على الفهم لان البقرة يحصل مصلحتها  
 الزراعة والحكم والفهم لا يحصل بها  
 الا التعمد ومناسبتها للابدان حيث  
 الضخامة والقيمة حتى ان اسم  
 البقرة في ثمنها ١٢ حج البقرة في الثمن  
 بالتسكن وهو الشق سبعة لانه  
 يشق الارض كالشور لانه يشق  
 الارض ومقد ده بقرة في  
 التاء للوحدة ١٢ درختار

فاثقة  
 بالقرين الخ ان يمش  
 بسال دوم در آرمه باشد  
 وسال سوم از كاد  
 وسال بچشم  
 شتر در  
 آرمه باشد  
 ١٢

اللفاظ  
 حق بالكم شتر بسال جهاد در آرمه  
 حقه مؤث أن غني شتر قوي در آرمه  
 مؤثله از غني و غني منسوبت بسوي  
 بخت نفر بختيه مؤث أن و عرا  
 بخت نفر بختيه مؤث أن و عرا  
 بخت نفر بختيه مؤث أن و عرا  
 بخت نفر بختيه مؤث أن و عرا



قوله  
والجوايس والبقر سواء الخ يعقوب الزكاة  
وجواز الاضحية واعتبار الزكاة ما في الايمان اذا  
حلف لا يا كل لحم البقر لم يحنث بالجواميس ولم يحنث  
الصنف " جوهر نيرة

قوله

باب الغنم قدم الغنم على الخيل اكثر من ذكره وكثرة زكاة  
الغنم متفق فيها اثر الغنم يقع على الذكر ولا يثبت  
" جوهر

قوله

ليس في اقل من اربعين صدقة اقل من  
التي يجب فيه الزكاة لشيء ضاعدا  
وهو الذي ان عليه حوائجها  
ومادون حلال لا شيء  
فيها وعندنا في بيع  
يجب فيها الزكاة  
جوهر نيرة

٤٠

او تبعة الى اربعين وفي اربعين مسن او مسنة فاذا زاد  
هذا الامر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ بن ابي  
على الاربعين ففي الزيادة تجب بقدر ذلك الى ستين  
عندنا في خيفة رج ففي الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة وفي  
اثنين نصف عشر مسنة وفي الثلث ثلثة ارباع عشر مسنة  
وقالا لا شيء في الزيادة حتى يبلغ ستين فيكون فيها تبعة  
واثنتي عشرة وعطية الفتي " در مختار  
او تبعتان فاذا زاد ففي كل ثلثين تبعة او تبعة وفي كل اربعين  
مسن او مسنة والجوايس والبقر سواء با ب صدقة الغنم  
ليس في اقل من اربعين شاة صدقة فان كانت اربعين سائمة  
وحال عليها الحول ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت  
واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها  
ثلث شياه الى ثلثمائة وتسع وتسعين فاذا بلغت اربع  
مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة والضأن و  
المعز فيه سواء باب كوة الخيل اذا كان الخيل سائمة  
ذكورا واناثا وحال عليها الحول فصاحبها بالخيار ان شاء  
اعطاه من كل فرس دينار او انشاء قومها واعطاه من كل

قوله

والضأن والمعز فيه سواء يعقوب في وجوب  
الزكاة واعتبار المار بهما وجوز الاضحية  
اما لو حلف لا يا كل لحم البقر لم يحنث  
جوهر نيرة

قوله

فصاحبها بالخيار احتل بهذا عن قول  
الطحاوي فانه يقول الخبر ان العامل في  
الاول اطعمه ارجع ان يبيع عن كل  
افرس العرب فخير بين ان يبيع عن كل  
دينار وربعين ان كانت من افراس فقط  
ما تبيد من خمسة وان كانت من افراس و  
غيره فخيرها الاخر وان كانت من افراس  
او ان تافق في المعيط " طحاوي

اللغات

الشاة كرس نذر خان ميش خلاف  
ما عندنا من نذر خان ميش  
منه الى  
ما عني



فان كان مائتي درهم او اكثر عليه السلام كتب الى معاذ بن ابي حمزة  
 درهم خمسة دراهم ومن كل عشرين مثقالا من كل ما  
 من نية التجارة كما في العرض **قوله** فضاوة لا بد فيه  
 يوسف ومحمد رحم الله عليهما حديث معاذ بن ابي حمزة  
 حديث علي بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة  
 حنفية قوله عليه السلام حديث معاذ بن ابي حمزة  
 لا تأخذ من الكسور شيئا **قوله** فضاوة لا بد فيه  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأتين  
 ان يوران زكوة يساوران من ذهب فقال  
 قالن لا قال فاد يا زكوة فها **قوله** فضاوة لا بد فيه  
 جوهرة **قوله** فضاوة لا بد فيه  
 بكسر الراء وهو المضروب **قوله** فضاوة لا بد فيه  
 ان كان التوقيف بالدرهم وان كان بالدينار  
 التجارة بالدرهم وان كان بالدينار  
 انفع فومت بها شرح رقايا **قوله** فضاوة لا بد فيه

فان كان مائتي درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ولا شيء  
 في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما ولا تجب الزيادة بقدرها  
 وان كان الغالب عليها الغش فهو في حكم السلعة فليس ان  
 يبلغ قيمتها نصا بآب كوة الذهب ليس فيما دون  
 عشرين مثقالا من الذهب صدقة فاذا كانت عشرين  
 مثقالا وحال عليها الحول ففيه نصف مثقال فكل اربعة مثاقيل  
 قيراطان وليس فيما دون اربع مثاقيل صدقة عند ابي  
 حنيفة رحمه الله وعندهما في الزيادة بقدرها وفي تبر الذهب  
 الفضة وجليها واوانيها زكوة عندنا بآب كوة العروض الزكوة  
 واجبة في كل عرض للتجارة من اي شيء كان بعد ان بلغ نصا بان  
 الورق او الذهب يقوم بما هو الا نفع للفقراء وقال ابو يوسف  
 يقوم بما اشتراه به فان اشتراه بغير الثمن يقوم بالنقد الغالب  
 في المصر قال محمد بن غالب لنقد في المصر على كل حال وان كان  
 النصاب كاملا في طرفي الحول فقصاصه فيما بين ذلك لا يسقط  
 الزكوة ويضم قيمة العروض الى الذهب والفضة

فان كان مائتي درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ولا شيء  
 في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما ولا تجب الزيادة بقدرها  
 وان كان الغالب عليها الغش فهو في حكم السلعة فليس ان  
 يبلغ قيمتها نصا بآب كوة الذهب ليس فيما دون  
 عشرين مثقالا من الذهب صدقة فاذا كانت عشرين  
 مثقالا وحال عليها الحول ففيه نصف مثقال فكل اربعة مثاقيل  
 قيراطان وليس فيما دون اربع مثاقيل صدقة عند ابي  
 حنيفة رحمه الله وعندهما في الزيادة بقدرها وفي تبر الذهب  
 الفضة وجليها واوانيها زكوة عندنا بآب كوة العروض الزكوة  
 واجبة في كل عرض للتجارة من اي شيء كان بعد ان بلغ نصا بان  
 الورق او الذهب يقوم بما هو الا نفع للفقراء وقال ابو يوسف  
 يقوم بما اشتراه به فان اشتراه بغير الثمن يقوم بالنقد الغالب  
 في المصر قال محمد بن غالب لنقد في المصر على كل حال وان كان  
 النصاب كاملا في طرفي الحول فقصاصه فيما بين ذلك لا يسقط  
 الزكوة ويضم قيمة العروض الى الذهب والفضة

٢٢  
 في المصر على كل حال سواء  
 اشتري بها باحدا النقدين او بغيره  
 والخلاف فيها اذا كانت تبلغ بها  
 النقدين نصا با اما اذا بلغت باحدا  
 فمهما ما يبلغ اجماعا **قوله** فضاوة لا بد فيه  
 في المصر على كل حال سواء  
 اشتري بها باحدا النقدين او بغيره  
 والخلاف فيها اذا كانت تبلغ بها  
 النقدين نصا با اما اذا بلغت باحدا  
 فمهما ما يبلغ اجماعا **قوله** فضاوة لا بد فيه  
 في المصر على كل حال سواء  
 اشتري بها باحدا النقدين او بغيره  
 والخلاف فيها اذا كانت تبلغ بها  
 النقدين نصا با اما اذا بلغت باحدا  
 فمهما ما يبلغ اجماعا **قوله** فضاوة لا بد فيه

وغيره

فصل

[illegible]

ويُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ بِالْقِيَمَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ أَجْزَاءً  
بَابُ زَكَاةِ الزَّرْعِ وَالشَّارِقِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ  
قَلِيلٌ مَا أَخْرَجَتِ الْأَرْضُ وَكَثِيرٌ وَجِبَ الْعَشْرُ سَوَاءً سَقَى  
سَيَحًا أَوْ سَقَتَهُ السَّمَاءُ إِلَّا الْحَطْبَ وَالْقَصَبَ وَالْحَشِيشَ وَمَا  
سَقَى غَيْرَ أَوْ ذَالِيَةِ أَوْ سَانِيَةٍ فَيُفِيهِ نِصْفُ الْعَشْرِ قَالَ لَا يَجِبُ  
الْعَشْرُ إِلَّا فِي مَا لَهُ ثَمَرَةٌ بَاقِيَةٌ وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَبْلُغَ خُمْسَةُ أَوْسُقٍ وَ  
الْأَوْسُقُ سِتُونَ صَاعًا بِأَصَابِعِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَيْسَ فِي الْخَضِرِ  
شَيْءٌ عِنْدَهُمَا وَقَالَ أَبُو يُونُسَ فِيمَا لَا يُوسِفُ فِيمَا لَا يُوسُقُ كَالزَّرْعِ الْغُرْنِ وَالسَّكْرِ  
وَالْقَطَنِ يَجِبُ الْعَشْرَانِ بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ خُمْسَةَ أَوْسُقٍ مِنْ أَدْنَى مَا يَدْخُلُ  
تَحْتَ الْأَوْسُقِ مِنَ الْحَبُوبِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ بَلَغَتْ خُمْسَةَ أَشْثَالٍ مِنْ  
أَعْلَى مَا يَقْدَرُ بِهِ نَوْعُهُ فِي الْقَطَنِ الْأَجْمَعِ وَفِي الزَّرْعِ الْغُرْنِ الْأَمْنَانِ وَفِي  
الْعَسَلِ إِذَا اخْتُدِ مِنْ الْأَرْضِ عَشْرَ عَشْرَةٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَجِبُ الْعَشْرُ فِي  
قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ لَا شَيْءَ فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرَةَ أَزْوَاقٍ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ  
أَفْرَاقٍ كُلُّ فَرْقٍ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ رَطْلًا فَجُمْلَتُهُ تِسْعُونَ وَلَيْسَ فِي الْخَارِجِ  
مِنْ الْأَرْضِ عَشْرَ بَابٍ مِنْ يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ وَ

الدائمة التي يستغني عنها  
 الناقصة التي يستغني عنها  
 وقاية السلام في الخضروات صدقة  
 عليه السلام ليس في الخضروات صدقة  
 جوهره بده **قول** في العسل الخ  
 وقال الشافعي لا يجب **قول** في العسل الخ  
 اهله في العسل العشرة من خمر  
 والسلام في العسل العشرة من خمر  
 لما روي ان نبي سبأ قدوم من عسلها  
 كانت لهم نخيل فكانوا يؤدون من عسلها  
 كانت لهم نخيل صلح من كل عشرة مائة  
 الى رسول الله صلح من كل عشرة مائة  
 وكان يحجمهم واديعهم فاما كان من عسلها  
 واستعمل عليهم شيئا من العسل فكتب الى  
 فابوا ان يعطوه واديعهم فاما كان من عسلها  
 ومن بذلك فكتب الى عيسى  
 فمن يشاء فان ابغيت يستغني  
 الى رسول الله صلح فاجابهم واديعهم  
 الا نخل بينهم وبين الناس فدفعوا اليه  
 حينئذ عشرة كذا في النهاية  
 الله

الغاف  
سبح رفق آب و آب روان  
همه جمع کردند

صراح دوالاب بالاض و او هم وف دالته دوالاب  
 ساینده حرفی که بان آب کشنده از جا  
 جمع - صراح و مستی الارب من خضاره  
 سیک بالاض و تده بدعرب من شفت  
 فوف بفتین و سکون پیده دق  
 شانه

والغارم من انهم عليه دين وفي الظهيرة الرفع الى اللذين  
 اول من الفقير " در  
 قوله  
 والعامل يوم الساعي والعاشر " در  
 قوله  
 من لا ينفق الله على الذي ينفق " جوهري وفي الدرر والمسكين  
 من لا ينفق الله على الذي ينفق " جوهري وفي الدرر والمسكين  
 قوله  
 والمسكين من لا ينفق الله على الذي ينفق

من لا يجوز قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء  
 والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب  
 والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل وقد سقط  
 من الاصناف الثمانية المذكورة المؤلفة قلوبهم لان الله  
 اعز الاسلام واعفى اهله عنهم والفقير من له ادنى شئ  
 والمسكين من لا شئ له وقد قيل على العكس العامل  
 من يدفع اليه الامام بقدر عمله كفاية له وفي الرقاب  
 المكاتبون يصف في فك رقابهم والغارم من لزوم عليه دين  
 وفي سبيل الله المنقطع الغزات وابن السبيل من كان له  
 وطنه مال ليس معه شئ من المال ولما ان يدفع  
 الى كل واحد منها وله ان يقتصر على صنف احد ولا يجوز دفع  
 الزكاة الى الذي ولا ينفقها مسجدا ولا يكف بهاميته ولا  
 يشتري به اربعة ليعتق ولا يدفع الى غنى ولا يدفع زكاة  
 ماله الى ابيه وجده وان علا ولا الى له وان سفل ولا الى امرته ولا  
 المرأة الى زوجها عند ابي حنيفة وعندهما يجوز دفع المرأة الى

في سبيل الله المنقطع الغزات وقيل للحاج  
 قبل طلوع العلم وقسمه في البلاء بجميع القربى  
 قوله  
 وليس موقوف الخ ومنه ما لو كان مالاً موقفاً  
 او على غائب او مصراً او جاعلة ولو لم يميز  
 في الاصح " در مختار

ولما ان الخ ولو ارحل من اضعف كان  
 لان الالجنسية يبطل الجمعية وشراً  
 قوله  
 لان الالجنسية يبطل الجمعية وشراً

الشافعية من كل صنف " در مختار  
 قوله  
 ولا يجوز دفع الزكاة الى الذي ولا ينفقها

ولا يجوز دفع الزكاة الى الذي ولا ينفقها  
 المسجد الخ لعدم التملك وهو الفقير  
 قد منا ان الحيلة ان تصدق على الفقير  
 بامر يفعل هذه الاشياء " در مختار

قوله  
 وعندهما يجوز دفع المرأة الى زوجها  
 لقول صلى الله عليه وسلم انك ابرأنا من  
 الصدقة واجر الصلة قاله لامرأة ابن  
 حين سألته " حدائق  
 قوله  
 ولا بد من الخ الى غنى لقول علي بن ابي طالب  
 لا يحمل الصدقة غنى

زوجها







رجا مثل القامة وقيل أكثر المحلة وقيل  
 في كل مسجد واحد واثنان والصحيح أنه  
 مغنوس إلى رأي الإمام **قوله** جوهره  
 ليربطه والقياس أن يفتقر وهو قول  
 مالك مع وإنما قوله صلى الله عليه وسلم  
 للذي وكل وشرب ناسيا أو على صومك  
 فأنما أطعوك الله وسعياك **قوله** جوهره  
 فلا شيء عليه لقوله عليه السلام ثلث لا  
 يفتقرن الصائم إلى الحجامة والاختلام  
**ع** جوهره  
 كل قبل أن ينوي الصوم فإن الخل الصائم  
 لم يخرجه من صوم الصوم فأنسا  
 معتلة لا تخرجه

غيرها " جوهره نيره  
سواء نظر الى الوجهه او الى الفرج او الى  
الشافى فيها " ج  
فند صومع خلافاً لمن فرغ من الكوره  
مكوره او فاعته او صعد المذوق خلق الله  
فمن يبول الصوره  
اذالوا

قول الله اواقظ اذ نزل عليك القرآن

الرواية في قوله  
قوله «وَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ»  
قوله «وَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ»  
قوله «وَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ»

علم ان  
علم ان  
علم ان

قوله وطب بناء على العادة ١٢٠٦  
الثابتة بالكتاب واما هذه  
من توشهوها

بجاءنا ما يكفرنا فوفينا له  
ما كنا لنهتدي لـه

ولم يكن مكرها ولم يغير  
حيث ادر في  
الماء او دنها وان وصل الى شاة  
في قباها فمفسد لجماعا  
قال ابو

على الدين هبى  
لانك الحققة ١١ در مختار  
يفطر وقول محمد مضطرب فيه ١٢ هـ  
اختلفوا فى معنى التغدى قال بعضهم  
الكله وينقصون شيهو  
رد نفعه

هو ان يميل الطبع الى  
الجلن وقال بعضهم هو ما يعوق  
الصلاح البدن ۱۱ جوهره مضغ  
الصلح المضغ العلك ابيض مضغ  
قوي

قلت في الاذنين والاذنان  
ملتئم والمريض في رمضان والخوف في التيمم ونحوه  
والمرضى في خوف زيادة المرض والهلاك الى الهلاك

فصوفا افضل الائمة وان تصوموا  
والخمس يغفر الله لكم  
تفضلوا

رفضی

قف

فصل في المسافر الذي لا يملكه  
 وانما المدين والمسافر الذي لا يملكه  
 يدركه في يوم ايام اخر ولو صام المريض وانما  
 المسافر ثم ما كان له العمل القضاء بقدر الصحة والافاقة  
 لوجوده الا اذا كان بعد المقدار هذا به وان لم يوص وجوب  
 الوصية بالاطعام ١٢ وان شاء الله تعالى ويكون الثواب للمولى  
 وليه به جائز ان شاء الله تعالى ولا يجوز لمدينه المولى  
 وان صام احد عن احد في الصوم كالصوم في باب الغداية  
 لا يصوم الحائض ١٣ والصلوة كالصوم في باب الغداية  
 بانحسار المشايخ ١٤ وكل صلاة تقرب  
 يوم هو الصحيح ١٥ انما يجب اتمامه فان  
 هم الزاوي يجب الاصح  
 خفض في الاصح  
 اعلم

افضل وان افطر وقضى ازان مات المريض والمسافر  
 وهما على حالهما يلزمهما القضاء فان صح المريض واقام المسفل  
 ثم ماتا لزمهما القضاء بقدر الصحة والاقامة وقضاء رمضان  
 ان شاء فرقه وان شاء تابعه فان لم يقض حتى دخل رمضان  
 اخر صام الثاني وقضى الاول بعده ولا فدية عليه ومن مات  
 وعليه قضاء رمضان فاوصى به اطعم وليه عنه لكل يوم  
 مسكنا ومن دخل في صوم التطوع او صلوة التطوع ثم  
 افسدهما قضاهما وان بلغ الصبي او اسلم الكافر في بعض رمضان  
 امسكا ببقية يومهما وصاما بعده ومن اغشى عليه في رمضان  
 لم يقض اليوم الذي حدث فيه الاغشاء وقضى ما بعده واذا  
 افاق المجنون في بعض رمضان قضى ما مضى منه واذا  
 المرأة او نسفت فافطرت وقضت ولو قدم السفلا او طهرت  
 في بعض النهار امسكا عن الطعام والشراب ببقية يومهما ثم صام  
 بعده ولو تسحر وهو يظن ان الفجر لم يطلع وافطر وهو يظن ان  
 الشمس قد غربت ثم تبين انها لم تغرب او كان قد طلع الفجر

[illegible]

استطاعها قاله الزينقي ولا يزيل الحجا ١٢  
يضعف القوي ولا يزيل الحجا ١٢  
بعض رمضان خلا فالزفرح والشانقي  
وهما يقولان لا يجيب عليه الاداء ١٢  
هداية قوم فافطرت لان  
الصوم عليها حرام والختيشه بالحوام  
حرام ١٢ هداية قوم

ولا تفر وهو يظن ان الحق له عليه  
القضاء لانه حق مضمون بالنقل  
كما في الربيع والسافر ولا كفارة  
عليه لان الخيانة قاهرة لعدم القصد  
وفيها قال عز وجل ما يجنا نقتل الا فرقا  
مننا يبير والرد بالفرق

الشيخ الشافعي  
مصاب

**قوله** ومن رأى هلال الفطر وحده لم يفطر احتياطاً وفي الصوم الاحتياط الإيجاب والكون في السجدة والنية من مسجدهم وقيل لا يصح فيه مظنة الغافلين في كل مسجد ومحج السراي وحرر مختار شرح توفيق الأبرار

**قوله** ولا يباح فيه مظنة الغافلين في كل مسجد ومحج السراي وحرر مختار شرح توفيق الأبرار

ذلك اليوم ولا كفارة عليه ومن رأى هلال الفطر وحده لم يفطر وإن كان في السماء علة لم يقبل الامام هلال الفطر إلا شهاً رجلين أو رجل وامرأتين وإن لم يكن في السماء علة لم يقبل الامام إلا شهادة جماعة يثق العلم بخبرهم **باب الاعتكاف** الاعتكاف مستحب وهو البت مع الصوم في المسجد بنية الاعتكاف ويحرم على المعتكف الوطى والمس فان أنزل بالقبلة أو اللس فسد اعتكافه ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة الإنسان والجمعة ولا باس بان يبيع أو يبتاع في المسجد من غير ان يحضر السكعة ولا يتكلم الا بخبر ويكره له الصمت وان جامع المعتكف ليلاً او نهاراً عمل كان وناسياً بطل اعتكافه ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام معدودة لزمه اعتكافها بلباسها كالتأجيل واجب على الأحرار البالغين العقلاء الأصحاء اذا قدروا على الزاد والراحلة فاضلا عن المسكن ومالا بد منه وعن نفقة عياله الى حين عودته وكان الطريق آمناً وقبيل المرأة ان يكون لها محرم تج به او زوج اذا كان بينها وبين مكة مسيرة ثلثة ايام

**قوله** ولا يباح فيه مظنة الغافلين في كل مسجد ومحج السراي وحرر مختار شرح توفيق الأبرار

**قوله** ولا يباح فيه مظنة الغافلين في كل مسجد ومحج السراي وحرر مختار شرح توفيق الأبرار

**قوله** ولا يباح فيه مظنة الغافلين في كل مسجد ومحج السراي وحرر مختار شرح توفيق الأبرار





Digitized by Google

وهذا الطواف طواف القدوم وسعى رابطة وطواف اول  
 طواف التيمم هذا به ولما روى ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان طوافه طواف القدوم ويدعو الله تعالى  
 في كل طواف من طواف القدوم ويدعو الله تعالى  
 في كل طواف من طواف القدوم ويدعو الله تعالى  
 في كل طواف من طواف القدوم ويدعو الله تعالى

من المسجد وهذا الطواف التيمم والقدوم وهو سنة وليس  
 بواجب وليس على اهل مكة طواف التيمم ثم يخرج الى الصفا  
 وابتدأ به ويصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويحجل ويصلي  
 على النبي عليه السلام ويدعو لحاجته ويرفع يديه ويخط نحو  
 المروة ويمشي على هبة فاذا بلغ بطن الوادي سعى بين الميادين  
 سعيًا كذا حتى باتى المروة ويصعد عليها ويفعل كما فعل على  
 الصفا وهذا شوط واحد ويطوف سبعة اشواط يبدأ  
 بالصفا ويختم بالمروة ثم يقيم بمكة حراما ويطوف كلما  
 بدا له فاذا كان قبل التروية به يوم فالامام يخط خطبة  
 يعلم الناس فيها الخروج الى منى والصلوة والوقوف بعرفة  
 والا فاضة واذا صلى الفجر يوم التروية بمكة خرج الى منى فقام  
 بها حتى يصلي الفجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات فيقيم بها فاذا  
 زالت الشمس يوم عرفة صلى الامام بالناس الظهر والعصر باذان  
 وقامتين فابتدأ بالخطبة ولا يخط خطبة يعلم الناس  
 الوقوف بعرفة وللزلفة ورمى الجمار والنحر وطواف

واحد من قول الصفا فيكون على  
 بالصفاء ويختم مرة واحدة وهو  
 قوله اربع عشرة مرة وهو  
 صحيح كما يدل عليه قوله صلى الله  
 عليه وسلم الطواف بالبيت صلوته  
 والصلوة خير موضوع وكان الطواف  
 عليه وانما قال يطوف بالبيت كما  
 يدل عليه الخبر بعد الصلوة ١٢ جوهريه  
 لاغناء افضل من الحج ثلاث خب اولها  
 والحاصل في الحج ثلاث بعثات يوم عرفة  
 ما تركنا والثانية بعثات يوم عرفة  
 والثالثة بمنى اليوم الحادي عشر

التي روي بمكة ما روى ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم لم يصلي الفجر يوم  
 التروية بمكة فلما طلعت الشمس  
 راح الى منى فاصلى الظهر والعصر والتيمم  
 هديهم  
 اللغز  
 صفا مقصود بوفى بك مرة ايضا  
 بمعنى عرفة روزنهم ازدي  
 مني يا كسر والقصر موضع بك كقربان  
 در آن كسر  
 صراح

[illegible]

و  
الذي ان ياكل  
بها مائة وسبعة وربع  
بها مائة على ظهرها مائة  
بها مائة بجمع العصابة  
ويستعين بالمسجد  
وجبة الاول  
التي لا زيادة  
فيها

قول

والخلق افضل لهم لان النبي صلى الله عليه وسلم دعا للمحلقين ثلاثا والمقصرون مرة واحدة و  
فالجوف بالبيت طواف الزيادة التي ينبغي في الطواف المقرب  
الا فاضلة ولطواف يوم الغد والوقت الطواف بعد  
وقته طلوع الفجر من يوم الغد والوقت الطواف بعد  
افضلها كما في النسخة ١٢ ج ١

قول

قول

حله النساء وكذا اذا طاف الكعبة لان  
لا لاكثر حكم الكل ج ١٢ ج ١

قول

وهذا الطواف هو المفروض في الحج  
هو المأمور به لقوله تعالى فليطوفوا  
بالبيت العتيق والركن في هذا الطواف اربع  
اشواط وما زاد عليها واجب ١٢ ج ١

قول

يكبر مع كل حصة اي يقول تسبيح الكعبة

٥٥

حصة ويدعو الله حاجته ويجعل كل  
يديه نحو السماء كما في مسائل الادعية ج ١٣

قول

تقر برى جمة العقبة كذلك فلا  
رى عند هذا لا تدرى ليس بعده  
ري والاصل ان كل رى ايسر  
ان يرمى هذه الجمة بعده وينتجب  
ما شئت ج ١٢ ج ١

ولا يقف عندها ويقطع التسليمة عند اول الحصاة ثم يرمي  
ان احب ثم يحلق ويقصر الحلق افضل وقد حل له كل شيء  
لا النساء ثم ياتي بمكة من يوم ذلك ومن الغدا ومن بعد  
الغد فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط للطواف  
ووقف الطواف ايام النحر وهي ثلثة فان كان سعي في  
طواف القدوم ولا سعي عليه ولا برمل في هذا الطواف  
وسعى بعده على ما قد مناه فاذا طاف ورمل وسعى حل له  
النساء وهذا الطواف هو المفروض في الحج ويكره تأخير  
عن هذه الايام فان اخره عنها الزم الدم عند ابي حنيفة  
وقالا لا شيء عليه ثم يعود الى مناهيقيم بها فاذا زالت الشمس  
من يوم الثاني من يوم النحر رمى الجمار الثلاث فيبدأ بالتي  
يلي المسجد فيرميها بسبع حصاة يكبر مع كل حصة و  
يقف عندها فيدعو ثم يرمي التي يليها مثل ذلك ويقف  
عندها فيدعو ثم يرمي حجرة العقبة كذلك فلا يقف ويرفع  
يديه عقيب كل رمي ان كان من الغد رمى الجمار الثلاث بعد زوال  
الشمس

**قولك** فان اراد ان يتجمل النفر بالنفوس  
 الفاء وهو الرجوع فالنفر الاول يسمى  
 يوم النفر والثاني والثالث النفر الاول والثاني  
 فيه واليوم الثالث النفر الاول والثاني  
 النفر فيه وقال ابو يوسف وجوهة بكرة  
 عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف وجوهة بكرة  
 يجوز الزوى فيه الا بعد الزوال ويكره ان  
 لا يبيت لاني من الابدان وكان عرض يودب  
 يجوز الزوى فيه الا بعد الزوال ويكره ان  
 لا يبيت لاني من الابدان وكان عرض يودب

فان اراد ان يتجمل النفر الى مكة فان اراد ان يقيم بها ربي **الحج**  
 لثالث في اليوم الرابع بعد زوال الشمس فان قدم الرمي في اليوم  
 الرابع ورمى بعد طلوع الفجر **عند** ابي حنيفة ويكره ان يقدر  
 الانسان ثقله الى مكة ويقوم بها حتى يرمى فاذا نفر الى مكة  
 نزل بالحصب **شم** بطواف الصد وهو طواف الوداع  
 سبعة اشواط لا رمل فيه ولا تسبيح وهو واجب الا على اهل مكة  
 ثم يعود الى اهله فلو لم يدخل الحرم مكة حتى توجه الى عرفات  
 ووقف بها جاز وقد سقط عنه طواف القدوم ولا شيء عليه  
 بترك الحجبة ومن ادرك الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس  
 من يومها الى طلوع الفجر من يوم النحر فقد درى **الحج** ومن فات  
 بليلة فقد فات **الحج** ومن اجتاز بعرفة وهو مغني عليه وفاته  
 او لم يعلم انها عرفة فاجزاه ذلك عن الوقوف بالمرأة في جميع ذلك  
 كالرجل الا انها لا تكشف راسها وتكشف وجهها ولا ترفع  
 صوتها بالتلبية **لاضاقت** ولا ينزل في الطواف ولا تسبيح بين اليدين  
 ولا تحلق ولكن تقصر **باب** القرآن القرآن

والصاد بالحصب بضم الهم ويفتح الحاء  
 اسم موضع بين مكة ومناوة من نزل  
 بيبي طواف الوداع بفتح الواو و  
 طواف آخر عهد بالبيت **الحج** وجوهة  
 ولو وقف قبل الزوال لم يعذب به و  
 قال مالك وقت الوقوف من  
 طلوع الشمس من يوم عرفة وفي  
 الهداية اذا وقف بعد الزوال  
 فانافض عن ساعة **الحج**  
 اجزاه عند الفداء علم من ليل  
 من وقف بعرفة ساعة وجوهة  
 او نهار فقد نحر حجه وجوهة  
 سبعة باب القرآن هو مشتق من  
 في القرآن النبي بالثقي في اللغة وفي  
 اقتران النبي من الجمع بين النبي  
 الشرح عبارة من السفر الواحد  
 والحج واذا الصبا في القرآن لانه  
 والحج وايضا ان يقدم الافراد من  
 وكان ينبغي ان يقدم الافراد من  
 افضل الا انه قدم واحد الى اثنين  
 حيث الترتي من الاثنين **الحج**  
 والواحد قبل الاثنين **الحج**  
 هو افضل لعنقه فقالوا لا يصح  
 ربي وانا بالعنقه معانته **الحج**  
 ربي وانا بالعنقه معانته **الحج**

فان اراد ان يتجمل النفر بالنفوس  
 الفاء وهو الرجوع فالنفر الاول يسمى  
 يوم النفر والثاني والثالث النفر الاول والثاني  
 فيه واليوم الثالث النفر الاول والثاني  
 النفر فيه وقال ابو يوسف وجوهة بكرة  
 عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف وجوهة بكرة  
 يجوز الزوى فيه الا بعد الزوال ويكره ان  
 لا يبيت لاني من الابدان وكان عرض يودب



قول

وضعت القرآن ان يحرم ما قبله على قلوبها  
مما قدم العمة لان الله تعالى قد نها  
قوله تعالى فمن تمنع بالعصاة على فعلها  
ولا ان افعلها مقدمة على فعلها

وتقبلها ما في وفي بعض النسخ الامم  
اريد الحج والعمره تنقل بين الحج والعمرة  
انما لا في قال لان الحج والعمرة  
افعال الحج والعمرة تنقل بين الحج والعمرة  
سبع بدنة ام شاة او بدنة في الحج فان قيل  
فروا افضل لان باكثره يكون منفعته المساكين  
فروا افضل لان باكثره يكون منفعته المساكين

افضل من التمتع والافراد عندنا والقرآن ان يحرم ما في العمرة  
معامن الميقات ويقول عقيب الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة  
فيسترها لي وتقبلها ما مني فاذا دخل مكة استأد بالطواف طاف  
بالبيت سبعة اشواط يرمل في الثلثة الاول ويمشي فيما  
بقي على هيئة ويسعى بعدها بين الصفا والمروة وهذا افعال العمرة  
ثم يبدل بافعال الحج فيطوف طواف القدوم سبعة اشواط يرمل  
في الثلثة الاول ويسعى كما ذكرنا في المفرد بالحج فاذا رى الحجرة العقبه  
يوم الفريخ شاة او سبع بقرة او سبع بدنة فذا دم القران فان لم  
يكن له ما يذبح صام ثلثة ايام في الحج نحوها يوم عرفة ثم سبعة  
ايام اذا رجع الى اهله فان صامها بمكة بعد فراقه من الحج يجوز  
فان فاتته صوم ثلثة ايام في الحج حتى اتي يوم النحر لم يجز الصوم و  
كان عليه الدم وان لم يدخل مكة وتوجه الى عرفات فصاد وافضا  
لعمرة بالوقوف ويسقط عنه دم القران وعليه دم القران  
العمرة وعليه قضاؤها باب التمتع افضل من الافراد عندنا  
والتمتع على وجهين متمتع يسوق الحمد ومتمتع لا يسوق الحمد وضعت

فمن لم يجد ما يذبح صام ثلثة ايام في الحج نحوها يوم عرفة ثم سبعة  
ايام اذا رجع الى اهله فان صامها بمكة بعد فراقه من الحج يجوز  
فان فاتته صوم ثلثة ايام في الحج حتى اتي يوم النحر لم يجز الصوم و  
كان عليه الدم وان لم يدخل مكة وتوجه الى عرفات فصاد وافضا  
لعمرة بالوقوف ويسقط عنه دم القران وعليه دم القران  
العمرة وعليه قضاؤها باب التمتع افضل من الافراد عندنا  
والتمتع على وجهين متمتع يسوق الحمد ومتمتع لا يسوق الحمد وضعت

وهذه النسخ التي لا يسوق  
الهدايا ان يتدعى من الميقات  
فمن لم يجد ما يذبح صام ثلثة ايام في الحج نحوها يوم عرفة ثم سبعة  
ايام اذا رجع الى اهله فان صامها بمكة بعد فراقه من الحج يجوز  
فان فاتته صوم ثلثة ايام في الحج حتى اتي يوم النحر لم يجز الصوم و  
كان عليه الدم وان لم يدخل مكة وتوجه الى عرفات فصاد وافضا  
لعمرة بالوقوف ويسقط عنه دم القران وعليه دم القران  
العمرة وعليه قضاؤها باب التمتع افضل من الافراد عندنا  
والتمتع على وجهين متمتع يسوق الحمد ومتمتع لا يسوق الحمد وضعت

بجسده ولا یحییٰ جیح  
 وقع التعارض والذبح جیح  
 الابی صلی الله علیه وسلم کان یصیاته  
 عن نضرهم الی بر وقیل ان ابا  
 الحیاة فیه اشتعا واهل زمانه  
 صلی الله علیه وسلم یقول انا کره  
 فوسل علی اهلنا کره  
 اهل فیا بنی النکبیل  
 صححا وبذلک یطیل  
 تنوع عندی فی حقیقه وانی  
 یوسف خلافا لاصحابه  
 هل یح  
 لعم

من الخطوط  
فضاء التفت واذا  
من اليد فافعلها  
اد تقان كامل فليز  
الدعج فاعل  
وذلك مثل الارسال  
الفتن وما شبه ذلك  
الحجبة في الكامل  
وذلك في العبد  
عليه كل الوجود  
افمن غرض عليه صلوة  
الافمن الغيرة



قوله طواف الصدقة  
الخ لا بد من طواف الزيادة  
وان كان وليا فلا بد من طواف الزيادة  
وهذا هو

قوله طواف الزيادة  
فقط في صلاة عليه  
ومن ترك طواف الزيادة  
فقط في صلاة عليه

قوله طواف الزيادة  
فقط في صلاة عليه  
ومن ترك طواف الزيادة  
فقط في صلاة عليه

طواف القدوم محدثا فعليه صدقة وان طاف طواف  
الزيارة محدثا فعليه صدقة ولو طاف جنبا فعليه بدنة  
والأفضل ان يعيد الطواف ما دام مكة ولا يجمع عليه ومن  
طاف طواف الصدر محدثا فعليه صدقة ومن ترك من  
طواف الزيارة ثلثة اشواط فعليه شاة ولو ترك ثلثة اشواط  
من طواف الصدر فعليه صدقة ومن ترك السبعين الصفا  
والمرورة ثم حجه ومن افاض من عرفات قبل امام فعليه دم  
ومن ترك الوقوف بمنزلة فعليه دم ومن ترك رمي الجمرات  
في الايام كلها او رمي يوم واحد فعليه دم وكذا لو ترك رمي  
جمرة العقبة يوم النحر وان ترك رمي جمرتين من الجمرات الثلث  
يوما من الايام الثلاثة فعليه صدقة ومن اخل الحلق حتى  
مضت ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة ربح وقال لا يجب  
بتأخير النسك وكذلك اذا خرطواف الزيارة عن ايام النحر فعليه دم  
ابي حنيفة واذا قتل المحرم صيدا او دله عليه من قتله فعليه الجزاء  
والعائد والناسي والمبتدى والعائد سواه والجزاء عند ابي حنيفة

قوله طواف القدوم  
ومن ترك رمي الجمرات في الايام كلها  
فقط في صلاة عليه ومن ترك الجمرات  
فقط في صلاة عليه ومن ترك رمي الجمرات  
فقط في صلاة عليه ومن ترك رمي الجمرات  
فقط في صلاة عليه

فاشدر  
اعلم ان صيد البصر اولى  
الحرم وصيد الجمل اولى  
نقوله تعالى احل لكم  
صيد الجمل وصيد البصر  
ما يكون نقوله هو الجمل  
والنقوله هو البصر  
والصيد هو البصر  
فان صلت الله

في الصيد في المكان الذي قتل الصيد فيه  
 او في قرب المواضع منه يقومه ذوا عدل ثم هو خير ان شاء  
 ابتاع بهما هذا بجران باع هذا واشترى بقيمته طعاما  
 فصدق على كل مسكين نصف صاع من براو يصوب قد  
 طعام كل يوم وان فضل من الطعام اقل من نصف صاع فهو  
 مخير ان شاء اطعم وان شاء صام عنه يوما وقال محمد ح  
 يجب في الصيد النظير فيما له نظير ففي الظبي شاة وفي الارنب  
 عناق وفي اليربوع جفزة وفي النعام بدنة ومن جرح صيدا  
 او تنف شعرة او قطع عضوا منه ضمن ما نقص وان نف  
 ويشطرا او قطع قوائم صيد فخرج من حين الامتناع فعليه  
 قيمته كاملا ومن كسر بيض صيد فعليه قيمته كاملا واخرج  
 من البيض فرخ ميت فعليه قيمته وليس في قتل الغراب الحد  
 والذئب والكلب العقور والحية والعقرب والفاقة جزاء  
 ليس في قتل البعوض والبراغيث والقراد شيء ومن قتل قنزة تصد  
 بما شاء ومن قتل جراحة تصدق بما شاء ومن قتل لا يوكل له

في الصيد في المكان الذي قتل الصيد فيه  
 او في قرب المواضع منه يقومه ذوا عدل ثم هو خير ان شاء  
 ابتاع بهما هذا بجران باع هذا واشترى بقيمته طعاما  
 فصدق على كل مسكين نصف صاع من براو يصوب قد  
 طعام كل يوم وان فضل من الطعام اقل من نصف صاع فهو  
 مخير ان شاء اطعم وان شاء صام عنه يوما وقال محمد ح  
 يجب في الصيد النظير فيما له نظير ففي الظبي شاة وفي الارنب  
 عناق وفي اليربوع جفزة وفي النعام بدنة ومن جرح صيدا  
 او تنف شعرة او قطع عضوا منه ضمن ما نقص وان نف  
 ويشطرا او قطع قوائم صيد فخرج من حين الامتناع فعليه  
 قيمته كاملا ومن كسر بيض صيد فعليه قيمته كاملا واخرج  
 من البيض فرخ ميت فعليه قيمته وليس في قتل الغراب الحد  
 والذئب والكلب العقور والحية والعقرب والفاقة جزاء  
 ليس في قتل البعوض والبراغيث والقراد شيء ومن قتل قنزة تصد  
 بما شاء ومن قتل جراحة تصدق بما شاء ومن قتل لا يوكل له

في الصيد في المكان الذي قتل الصيد فيه  
 او في قرب المواضع منه يقومه ذوا عدل ثم هو خير ان شاء  
 ابتاع بهما هذا بجران باع هذا واشترى بقيمته طعاما  
 فصدق على كل مسكين نصف صاع من براو يصوب قد  
 طعام كل يوم وان فضل من الطعام اقل من نصف صاع فهو  
 مخير ان شاء اطعم وان شاء صام عنه يوما وقال محمد ح  
 يجب في الصيد النظير فيما له نظير ففي الظبي شاة وفي الارنب  
 عناق وفي اليربوع جفزة وفي النعام بدنة ومن جرح صيدا  
 او تنف شعرة او قطع عضوا منه ضمن ما نقص وان نف  
 ويشطرا او قطع قوائم صيد فخرج من حين الامتناع فعليه  
 قيمته كاملا ومن كسر بيض صيد فعليه قيمته كاملا واخرج  
 من البيض فرخ ميت فعليه قيمته وليس في قتل الغراب الحد  
 والذئب والكلب العقور والحية والعقرب والفاقة جزاء  
 ليس في قتل البعوض والبراغيث والقراد شيء ومن قتل قنزة تصد  
 بما شاء ومن قتل جراحة تصدق بما شاء ومن قتل لا يوكل له







الأضحية أيام عيد فصحها  
 بها المادي من عاتقة ضاها كانت  
 لا تقوت لافها يجوز فعلها في سائر السنة إلا في خمسة أيام  
 يكروه فعلها فيها وهي يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق والعمرة  
 سنة وهي الاحرام والطواف والسعي باب الهدى  
 أدناه شاة وهي من ثلاثة أنواع الأبل والبقر والغنم ويجزى  
 في ذلك الشئ فصاعداً ومن الضأن الجذع فقط ولا يجوز  
 مقطوع الأذن أو أكثرها وكذلك مقطوع الذنب أو اليد  
 أو الرجل وذاهبة العين والعجفاء التي لا تنمشي  
 إلى المنسك والشاة جائزة في كل دم الأمومضعين من  
 طواف طواف الزيارة جنباً ومن جامع بعد الوقوف  
 بعرفة فانه في هذين الموضعين لا يجوز الأبدنة والبدنة  
 والبقر يجوز كواحد منهما عن سبعة أنفس إن كان يريد كل واحد  
 منهم القرية وإذا أراد أحداً شركاء بنصيب اللحم لم يجز للباقين  
 عن القرية ويجوز الأكل من هدي التطوع والمنفعة والقران كما  
 في الضحايا ولا يجوز الأكل من بقية الهدايا ولا يجوز ذبح هدي  
 التطوع والمنفعة والقران إلا في يوم النحر ويجوز ذبح

تقول هـ وهو شخص الهدى إذا شاة  
 وهو من ثلث أنواع الأبل والبقر والغنم  
 أدناه شاة وهو من ثلث أنواع الأبل والبقر والغنم  
 لا يملك عليه السلام كما جعل الشاة ذكراً لا بد أن يكون  
 له ألى وهو البقر والبقرة والبقرة  
 إلا ما جاز في الضأن الجذع فقط ولا يجوز  
 ولا يجوز مقطوع الأذن أو أكثرها وكذلك مقطوع الذنب أو اليد  
 صغيراً كان ثم الذاهب من الأذن أن كان الثلث  
 أو أقل الخاء غداً للخرقين فعلى هذا الثلث

من الأذن الجوزة وقال أبو يوسف إن كان البلي  
 ليجزى «جوهرة نيرة»  
 الدين «يعتبر فيه الكثرة والقلعة كما  
 معتبر في مقطوع» لأن كل واحد في الألف والائنة  
 مثله «جوهرة نيرة»  
 البقر والذئب من ثلثة ذابحة و  
 الصحيح من ثلثة الوجوه «جوهرة نيرة»  
 يجوز الأكل من بقية الهدايا كدماء الكفار  
 والذود وهدى الإحصار والتطوع إذا لم يذبح  
 عليه «جوهرة نيرة»  
 القطع إلا ما جاز في الضأن الجذع فقط ولا يجوز  
 أوجه في وجه يجوز تقديمه

لا تقوت لافها يجوز فعلها في سائر السنة إلا في خمسة أيام  
 يكروه فعلها فيها وهي يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق والعمرة  
 سنة وهي الاحرام والطواف والسعي باب الهدى  
 أدناه شاة وهي من ثلاثة أنواع الأبل والبقر والغنم ويجزى  
 في ذلك الشئ فصاعداً ومن الضأن الجذع فقط ولا يجوز  
 مقطوع الأذن أو أكثرها وكذلك مقطوع الذنب أو اليد  
 أو الرجل وذاهبة العين والعجفاء التي لا تنمشي  
 إلى المنسك والشاة جائزة في كل دم الأمومضعين من  
 طواف طواف الزيارة جنباً ومن جامع بعد الوقوف  
 بعرفة فانه في هذين الموضعين لا يجوز الأبدنة والبدنة  
 والبقر يجوز كواحد منهما عن سبعة أنفس إن كان يريد كل واحد  
 منهم القرية وإذا أراد أحداً شركاء بنصيب اللحم لم يجز للباقين  
 عن القرية ويجوز الأكل من هدي التطوع والمنفعة والقران كما  
 في الضحايا ولا يجوز الأكل من بقية الهدايا ولا يجوز ذبح هدي  
 التطوع والمنفعة والقران إلا في يوم النحر ويجوز ذبح

على يوم الغنم الجوزة  
 بعد أن حصل الذبح في الحرم  
 وهو دم الكفارات و  
 الذود وهدى التطوع  
 وفي يوم النحر الجوزة  
 قبل يوم النحر الجوزة  
 والقران ولا تخمس في وجه  
 اختلاف في هدم الأحصا  
 فمن أراد جواز تقديمه  
 عند ما لا يجوز الجوزة  
 نيرة

قول

الافهم قال الله تعالى ثم  
عليه الى البيت العتيق وقال في جزاء  
الصيد مديا بالغ الكثرة فصار اوصلا

قول

في كرم هو كذا زرع  
اسم ما يهدى الى الحرم  
والافضل في البدن الخرفان شامز

قول

في البقر النجى لقوله تعالى ان الله يامركم  
بالحق والعدل واذنوا له بغيره  
في البقر النجى لقوله تعالى ان الله يامركم

قول

ولا ولي ان يقول انه روى ان النبي صلى الله  
عليه وسلم ساق مائة بدنة في حجة او روى  
في حجة مائة بدنة وروى الباقي عيا

قول

ويصح ان يكسر الضاد والفتح هو الرزق  
٤٦

٤٦

قول

قربت من اعطيت البدنة التي منى طلبة  
هل تكون فان قلت قال ومن ساق هديا  
نعطى ثم قال واذا عطي البدنة قلت  
الا ولي في الهدى مطلقا وهذه في البدنة  
او يقال ذكر في الاول هل يجب عليه غيره  
فيمرر بالفعل بالعالمين ما ذكره في حجة

بقية الهدايا في وقت شاء الا ان الهدى لا يجوز ذبحه  
الا في الحرم ويجوز التصديق بها على مساكين الحرم وغيرهم ولا  
يجب التفريق بالهدايا والافضل في البدن النحر وفي البقر النجى  
وكذلك في الغنم والا ولي ان يتولى ذبحها بنفسه اذا كان  
يحسن ذلك ويتصدق بجلها وخطا منها ولا يعطى  
اجر الجزاء منها ومن ساق بدنة فاضطر الى ركوبها  
ركبها وان استغنى لم يركبها وان كان لها لبن لم يجعلها  
وينضح ضرعها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن ومن ساق  
هديا فعطب في الطريق ان كان تطوعا فليس عليه غيره  
وان كان واجبا اقام غيره مقامه وكذلك لو اصابه  
عيب كثيرا اقام غيره مقامه وضع بالمعيب ما شاء ان  
عطبت البدنة في الطريق فان كان تطوعا اخرها وصنع  
نعلها بدمها وضرب بها صفة سنامها ولم ياكل منها  
هو ولا غيره من الاغنياء وان كانت واجبة اقام غيرها  
مقامها وضع بها ما شاء ويقلد هدى للتطوع والمتعة

قول

ويقلد هدى التطوع  
والهدى من الهدى البقر  
الابيض والنفاس اجودته

قول

لان الواجب بان في دمنه  
هذا اذا كان موصلا الى الجنازة  
ذلك المعيب

والقرن ولا يقلد دم الاحصار ولا دم الجنيات كتاب  
 البيوع البيوع يتعد بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظ  
 لماضى بان يقول احدهما بعث والاخر اشتريت فاذا وجب  
 احدهما تعاقد بين البيوع فالأخر بالخيار ان شاء قبله في المجلس  
 وان شاء رده وايهما قام عن المجلس قبل القبول بطل  
 الايجاب فاذا حصل الايجاب والقبول لزم البيوع ولا خيار  
 لواحد منهما الا من عيب او عدم رؤية والا عواض  
 المشار اليها لا يحتاج الى معرفة مقدارها في حق جواز البيوع  
 والاثنان المطلقة لا تصح الا ان تكون معرفة المصد  
 واصفة والجنس وتجوز البيوع بثمن حال ومؤجل اذا كان  
 الاجل معلوما ومن اطلق الثمن في البيوع جاز وكان على غالب  
 نقد البلد فان كانت النقود مختلفة فالبيوع فاسدا لان  
 بين احدهما وجوز بيع الطعام والحبوب مكائلا ووزن  
 ومجازفة وباناء بعينه لا يعرف مقداره ووزن حجر بعينه  
 لا بعينه لا يعرف مقداره ومن باع صبرة طعام كل قفين  
 بالعامر انما كان كل ما كان له من البيوع

ولا يقلد دم الاحصار ولا يقلد دم الجنيات كتاب  
 البيوع البيوع يتعد بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظ  
 لماضى بان يقول احدهما بعث والاخر اشتريت فاذا وجب  
 احدهما تعاقد بين البيوع فالأخر بالخيار ان شاء قبله في المجلس  
 وان شاء رده وايهما قام عن المجلس قبل القبول بطل  
 الايجاب فاذا حصل الايجاب والقبول لزم البيوع ولا خيار  
 لواحد منهما الا من عيب او عدم رؤية والا عواض  
 المشار اليها لا يحتاج الى معرفة مقدارها في حق جواز البيوع  
 والاثنان المطلقة لا تصح الا ان تكون معرفة المصد  
 واصفة والجنس وتجوز البيوع بثمن حال ومؤجل اذا كان  
 الاجل معلوما ومن اطلق الثمن في البيوع جاز وكان على غالب  
 نقد البلد فان كانت النقود مختلفة فالبيوع فاسدا لان  
 بين احدهما وجوز بيع الطعام والحبوب مكائلا ووزن  
 ومجازفة وباناء بعينه لا يعرف مقداره ووزن حجر بعينه  
 لا بعينه لا يعرف مقداره ومن باع صبرة طعام كل قفين  
 بالعامر انما كان كل ما كان له من البيوع

ولا يقلد دم الاحصار ولا يقلد دم الجنيات كتاب  
 البيوع البيوع يتعد بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظ  
 لماضى بان يقول احدهما بعث والاخر اشتريت فاذا وجب  
 احدهما تعاقد بين البيوع فالأخر بالخيار ان شاء قبله في المجلس  
 وان شاء رده وايهما قام عن المجلس قبل القبول بطل  
 الايجاب فاذا حصل الايجاب والقبول لزم البيوع ولا خيار  
 لواحد منهما الا من عيب او عدم رؤية والا عواض  
 المشار اليها لا يحتاج الى معرفة مقدارها في حق جواز البيوع  
 والاثنان المطلقة لا تصح الا ان تكون معرفة المصد  
 واصفة والجنس وتجوز البيوع بثمن حال ومؤجل اذا كان  
 الاجل معلوما ومن اطلق الثمن في البيوع جاز وكان على غالب  
 نقد البلد فان كانت النقود مختلفة فالبيوع فاسدا لان  
 بين احدهما وجوز بيع الطعام والحبوب مكائلا ووزن  
 ومجازفة وباناء بعينه لا يعرف مقداره ووزن حجر بعينه  
 لا بعينه لا يعرف مقداره ومن باع صبرة طعام كل قفين  
 بالعامر انما كان كل ما كان له من البيوع

قول

عندئذ خفيتم له ما منعه من الصرف  
 والكل يجهل بالبيع والقبض فيصرف  
 الى الاقل وهو مصلو ولا يبرز والجملة  
 تستخرج للقبض ان كان له  
 ولها ان هذه هي اليمين  
 مثلهما ما منعه من صرف  
 قطع الغنم كل شاة بدرهم  
 متفاوت بها ما منعه على القبض من العبرة  
 وهو صرف العقدي الواحد على صله  
 الا ان بيع شاة من قبض لا يجوز  
 بين الشياه وبيع القبض لا يجوز  
 عدم التفاوت فلا يفتى في بيعه  
 فيه ١٢ جوهرا قول

بدرهم جاز البيع ويقع في قبض واحد عند بيع حنفية الا ان  
 يسمى جملة ففرضاها وقالا يجوز مطلقا ومن باع قطع الغنم  
 كل شاة بدرهم فابيع فاسد في جميعها عند بيع حنفية وقالا  
 البيع جائز في جميعها وكذلك لو باع ثوبا كل ذراع بدرهم  
 ولم يسم جملة الذراعان ومن ابتاع صبرة طعام على انها مائة  
 فقيز بمائة درهم فالبيع جائز فان وجدها اقل من ذلك  
 فالشري بالخيار ان شاء اخذ للوجود بخصته من  
 الثمن وان شاء فسّم العقد وان وجدها اكثر فزيادة  
 للبائع ولا خيار للمشتري ومن اشترى ثوبا على انها عشرة  
 اذرع بعشرة دراهم او رضاء على انها مائة ذراع بمائة درهم  
 فوجدها اقل فالشري بالخيار ان شاء اخذها بجملة  
 الثمن وان شاء ترك وان وجدها اكثر من الذراع الذي  
 سماه في المشتري ولا خيار للبائع ولو قال بعثتها على  
 انها مائة ذراع بمائة درهم كل ذراع بدرهم فوجدها  
 ناقصة فهو بالخيار ان شاء اخذها بخصتها

عظم والثاني ان لا يمكن تسليمه الا ضرر على  
 البائع جوهرا قول  
 الغنم او شاة اخذ للوجود بخصته من  
 الثمن او قسمه لغيره بصفة ذكر كل مكيل  
 وهو ذنن ليس بصفة ضرر وما زاد  
 جوازا لوقوع العقد على قدره من ١٢ جوهرا

قول  
 ومن اشترى ثوبا على انه عشرة  
 اذرع بعشرة دراهم او رضاء على انها  
 مائة ذراع بمائة درهم فوجدها اقل  
 وصفت في الثوب لانه عبادة عن الطول  
 والعرض والوصف لا يقابل به شيء من الثمن  
 كالاطراف في البيوت بخلاف القدر في الثوب  
 لان القدر يقابل به شيء من الثمن لانه يتغير  
 فيما تقويت الوصف المذكور جوهرا  
 قول

وان وجدها اقل فان اشترى عشرة اذرع من ثوب  
 ذراع فالبيع فاسد عند بيع حنفية لان ذلك  
 محمول وعندنا يجوز وان اشترى عشرة اذرع  
 من ثوب جازيا لان ذلك مصلو

فان وجدها اقل فالشري بالخيار ان شاء اخذها بخصتها  
 وان وجدها اكثر من الذراع الذي سماه في المشتري  
 ولا خيار للبائع ولو قال بعثتها على انها مائة  
 ذراع بمائة درهم كل ذراع بدرهم فوجدها ناقصة  
 فهو بالخيار ان شاء اخذها بخصتها



۱۰

[illegible]

وان شاء تركها وان وجدها زائدا فالمشتري بالخيار ان  
 شاء اخذ الجميع كل ذراع بدرهم وان شاء فسخ البيع  
 ومن باع دارا دخل بناءها في البيع وان يسمه من باع  
 ارضا دخل ما فيها من النخل والشجر في البيع وان لم يسمه ولا  
 يدخل الزرع في بيع الارض الا بالتسمية ومن باع نخلا  
 او شجرا فيه ثمرة فثمرتها للبائع الا ان يشترط المتاع ويقال  
 للبائع اقطعها وسلم المبيع ومن باع ثمرة لم يبدأ صلاحها  
 او قد بدا جاز البيع ووجب على المشتري قطعها في الحال  
 فان شرط تركها على الخيل فسد البيع ولا يجوز ان يبيع  
 ثمرة ويستثنى ارضا لا معلومة ويجوز بيع الكنطرة في  
 سنتها والباقي في قشرة ومن باع دارا دخل في البيع  
 مفاتيح اغلاقها واجرة الكيال على البائع واجرة وزن  
 الثمن على المشتري وان باع سلعة بثمانين قيل للمشتري  
 ادفع الثمن او لا ناد دفع قيل للبائع سلم ومن باع سلعة  
 بسلعة وثمانين قيل لهما ساما معا باب خيار الشرط

لان لغيرته  
 والكدور فان قيل  
 ويجوز ان يكون  
 ولد في بطونهما  
 اتصال بالام  
 ويندر بين الزوج  
 حتما في شتم  
 قلنا لم يقدر  
 من لزوم  
 لوجود معنى  
 اما الزوج فليس  
 من اجل  
 لا يبعد صلاحها  
 او لعطف اللد  
 وفي قوله  
 يصح اتفاقا  
 بعضها دون  
 الرخصى وان  
 انتهى عبارة  
 محرم اذا ساء  
 بقوضه الخ  
 في القسما  
 فنبه اذ رخص  
 الى ان المست  
 شاهدان  
 في سنينها  
 اتصال الزوج  
 اسلم معا  
 من

لاجل الشعا فاذن "ج ح" القصد وهو شرط وشغل  
ملك الغير وفيه منفعة لا مشروط ولا يقتضيه  
من القبض بل ما يقع وحده لا  
بالاختيار على وجه تسليم  
موجب ثم التسليم يكون  
يكن احدهما او يتا كسليم





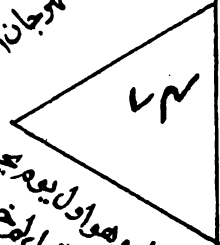




ولا يجوز البيع بالقاء الحجر والملاسة ولا يجوز بيع  
 ثوب من ثوبين ومن باع عبدا على ان يعتقه المشتري  
 او يدبره او يكاتبه او امة على ان يستولدها فالبيع  
 فاسد وكذلك لو باع عبدا على ان يستخرجه البائع  
 شهرا او دارا على ان يسكنها سنة او شهرا او على ان يقرضه  
 المشتري درهما او على ان يهدي له هدية ومن باع  
 عبدا على ان يسلمها الى راسل لشهر فالبيع فاسد ومن باع  
 جارية الاحملها فالبيع فاسد ومن اشترى ثوبا على  
 ان يقطعه البائع ويخيطه قميصا او قباء او نعلا على  
 ان يجذرها او يشركها فالبيع فاسد والبيع الى  
 النبروز والمهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود  
 اذا لم يعرف النبا عن ذلك فاسد ولا يجوز البيع  
 الى الحصاد والدياس والقطاف وقد مر الحاج فان  
 تراضيا باسقاط الاجل قبل ان ياخذ الناس في الحصاد  
 والقطاف وقبل قد مر الحاج جاز البيع استحسانا

قوله  
 اوله موضع طلبة ان لا يشتري  
 السلعة المشتري من عبدا على ان يعتقه  
 قوله  
 ثوب من ثوبين ومن باع عبدا على ان يعتقه المشتري  
 قوله  
 او يدبره او يكاتبه او امة على ان يستولدها فالبيع  
 قوله  
 فاسد وكذلك لو باع عبدا على ان يستخرجه البائع  
 قوله  
 شهرا او دارا على ان يسكنها سنة او شهرا او على ان يقرضه  
 قوله  
 المشتري درهما او على ان يهدي له هدية ومن باع  
 قوله  
 عبدا على ان يسلمها الى راسل لشهر فالبيع فاسد ومن باع  
 قوله  
 جارية الاحملها فالبيع فاسد ومن اشترى ثوبا على  
 قوله  
 ان يقطعه البائع ويخيطه قميصا او قباء او نعلا على  
 قوله  
 ان يجذرها او يشركها فالبيع فاسد والبيع الى  
 قوله  
 النبروز والمهرجان وصوم النصارى وفطر اليهود  
 قوله  
 اذا لم يعرف النبا عن ذلك فاسد ولا يجوز البيع  
 قوله  
 الى الحصاد والدياس والقطاف وقد مر الحاج فان  
 قوله  
 تراضيا باسقاط الاجل قبل ان ياخذ الناس في الحصاد  
 قوله  
 والقطاف وقبل قد مر الحاج جاز البيع استحسانا

قوله  
 فالبائع فاسد لا فساد بالشرط بخلاف  
 هبته ووصيته في زخار  
 قوله  
 والبائع الى النبروز والمهرجان او الى اليهود  
 قوله  
 اول يوم من الصيف وهو اول يوم محرم  
 قوله  
 فيه شهر الحمل والمهرجان اول يوم  
 قوله  
 من الشتاء وهو اول يوم محرم  
 قوله  
 الشمس المنان فان قيل لم يخص الصوم  
 قوله  
 بالنصارى والقطر باليهود قيل لان  
 قوله  
 صوم النصارى غير معلوم وفطر اليهود  
 قوله  
 واليهود بعكس الجوهرة  
 قوله  
 بجلالة الاجل وهي مقضية الى المنازعة  
 قوله  
 في البيع الى النحر



قوله  
 جاز البيع وقال في الحصاد والدياس  
 قوله  
 ولا يجوز البيع الى الحصاد والدياس  
 قوله  
 قبل قد مر الحاج جاز البيع استحسانا

قوله  
 ولا يجوز البيع الى الحصاد والدياس  
 قوله  
 قبل قد مر الحاج جاز البيع استحسانا



三

[illegible]

وان قبض المشتري للبيع في البيع الفاسد بامر البائع وفي  
العقد عوضان كل واحد منهما مال بنفسه ملك المبيع  
ولزمته قيمته ولكل واحد من المتعاقدين فسخ فان باع  
المشتري او اعتقه نفق بيعه وعتقه عندنا وان باع  
المشتري شراء فاسدا انقطع حق البائع الاول ومن جمع  
بين حرة وعبد وبين شاة وزينة وميتة بطل البيع فيهما  
ومن جمع بين عبد ومملوك او بين عبد وعبد غيره صح  
البيع في العبد الذي له بحضته من الثمن وهي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن النجاشي والسوم على سورة وغيره وعن  
نافع الجلب عن بيع الحاضر للباري والبيع عندنا ان الجماعة  
وهذا كله مكروه ولا يفسد العقد بهذه الاشياء ومن  
ملك مملوكين صغيرين احدهما ذرهم محرم من الاخر  
لم يفرق بينهما وكذلك اذا كان احدهما كبيرا والاخر صغيرا  
فان فرق بينهما كره ذلك وجاز العقد وان كانا كبيرين  
لا باس بالثفر يق بينهما بآب قال

[illegible][illegible]



يجوز له بيعه حتى يقبض ويجوز عندنا بيع العفار  
 قبل القبض عندنا بخلافه في رواية يوسف وعند محمد  
 لا يجوز ومن اشترى مكلا مكالة او موز وناموا نزن  
 لم يجز للشري الثاني ان يبيعه او ياكله حتى يبيد الكيل و  
 الوزن والنصف في الثمن قبل القبض جائز ويجوز للشري  
 ان يزيد للبايع في الثمن ويجوز للبايع ان يزيد في البيع  
 ويجوز ان يخط من الثمن ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك  
 ومن باع ثمن حال ثم اجله اجلا معلوما صار مؤجلا وكل  
 دين حال لا اجله صا حه صار مؤجلا الا القرض فان  
 تاجيله لا يصح باب الر بوا حرام في كل  
مكيل وموزون اذا بيع بجنسه متفاضلا والعلة  
فيه عندنا الكيل مع الجنس او الوزن مع الجنس فاذا  
بيع المكيل او الموزون بجنسه مثله مثل جاز البيع وان  
تفاضلا لم يجوز صح بيع الجفنة بالجفتين والتفاحة  
بالتفاحتين والبضرة بالبضتين والجوزة بالجوزتين

يجوز له بيعه حتى يقبض ويجوز عندنا بيع العفار  
 قبل القبض عندنا بخلافه في رواية يوسف وعند محمد  
 لا يجوز ومن اشترى مكلا مكالة او موز وناموا نزن  
 لم يجز للشري الثاني ان يبيعه او ياكله حتى يبيد الكيل و  
 الوزن والنصف في الثمن قبل القبض جائز ويجوز للشري  
 ان يزيد للبايع في الثمن ويجوز للبايع ان يزيد في البيع  
 ويجوز ان يخط من الثمن ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك  
 ومن باع ثمن حال ثم اجله اجلا معلوما صار مؤجلا وكل  
 دين حال لا اجله صا حه صار مؤجلا الا القرض فان  
 تاجيله لا يصح باب الر بوا حرام في كل  
مكيل وموزون اذا بيع بجنسه متفاضلا والعلة  
فيه عندنا الكيل مع الجنس او الوزن مع الجنس فاذا  
بيع المكيل او الموزون بجنسه مثله مثل جاز البيع وان  
تفاضلا لم يجوز صح بيع الجفنة بالجفتين والتفاحة  
بالتفاحتين والبضرة بالبضتين والجوزة بالجوزتين

يجوز له بيعه حتى يقبض ويجوز عندنا بيع العفار  
 قبل القبض عندنا بخلافه في رواية يوسف وعند محمد  
 لا يجوز ومن اشترى مكلا مكالة او موز وناموا نزن  
 لم يجز للشري الثاني ان يبيعه او ياكله حتى يبيد الكيل و  
 الوزن والنصف في الثمن قبل القبض جائز ويجوز للشري  
 ان يزيد للبايع في الثمن ويجوز للبايع ان يزيد في البيع  
 ويجوز ان يخط من الثمن ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك  
 ومن باع ثمن حال ثم اجله اجلا معلوما صار مؤجلا وكل  
 دين حال لا اجله صا حه صار مؤجلا الا القرض فان  
 تاجيله لا يصح باب الر بوا حرام في كل  
مكيل وموزون اذا بيع بجنسه متفاضلا والعلة  
فيه عندنا الكيل مع الجنس او الوزن مع الجنس فاذا  
بيع المكيل او الموزون بجنسه مثله مثل جاز البيع وان  
تفاضلا لم يجوز صح بيع الجفنة بالجفتين والتفاحة  
بالتفاحتين والبضرة بالبضتين والجوزة بالجوزتين

يجوز له بيعه حتى يقبض ويجوز عندنا بيع العفار  
 قبل القبض عندنا بخلافه في رواية يوسف وعند محمد  
 لا يجوز ومن اشترى مكلا مكالة او موز وناموا نزن  
 لم يجز للشري الثاني ان يبيعه او ياكله حتى يبيد الكيل و  
 الوزن والنصف في الثمن قبل القبض جائز ويجوز للشري  
 ان يزيد للبايع في الثمن ويجوز للبايع ان يزيد في البيع  
 ويجوز ان يخط من الثمن ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك  
 ومن باع ثمن حال ثم اجله اجلا معلوما صار مؤجلا وكل  
 دين حال لا اجله صا حه صار مؤجلا الا القرض فان  
 تاجيله لا يصح باب الر بوا حرام في كل  
مكيل وموزون اذا بيع بجنسه متفاضلا والعلة  
فيه عندنا الكيل مع الجنس او الوزن مع الجنس فاذا  
بيع المكيل او الموزون بجنسه مثله مثل جاز البيع وان  
تفاضلا لم يجوز صح بيع الجفنة بالجفتين والتفاحة  
بالتفاحتين والبضرة بالبضتين والجوزة بالجوزتين

ولا يجوز بيع  
الجانسة باقية من وجه  
الخطقة وللعمارة فيها الكيل لكن الخطقة  
غير مستوية بينهما واما في غير الخطقة  
فلا تكثران هاهنا وفي غير الخطقة

كماله بکمال "اهدایه  
 عدم علة المعرفة"  
 لوجود العلة"  
 لا نه لا لاهل فاهله"  
 لا بجهن

[illegible][illegible]

**اسلامی بیورو**







**قول** بطل العقد في الحلية لانها مرفوعة  
 وكذا السيف ان كان لا يتخلص الا بضر  
 ولا يمكن تسليمه بدون الضرر  
 لا يمكن ان يجر انزاده كالجمع في السقف  
 لهذا يجوز انزاده كالجمع في السقف  
 قوله وان كان لا يتخلص الا بضر  
 يمكن انزاده بالبيع وهذا اذا كانت  
 الفضة ازيد من الحلية فان كانت مثلهما  
 او اقل او احدى لا يجوز البيع  
**قول** في بيع اداء فضة في بيع  
 فيها مرفوعة بطل العقد لانها مرفوعة  
 بطل العقد لانها مرفوعة بطل العقد

ان قال خذ هذه الخمسين من ثمنها وان لم يتقابض الخمسين  
 حق افتراق بطل العقد في الحلية واما السيف ان كان  
 لا يتخلص الا بضر فسد البيع فيه ايضا وان كان يتخلص  
 بغير ضرر جاز البيع في السيف وبطل في الحلية ومن  
 باع اداء فضة وقبض بعض ثمنه ثم افتراق بطل البيع  
 فيما لم يقبض وصح فيما قبض وكان الاداء مشتركا بينهما  
 وان استحق بعض الاداء فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ  
 الباقي بخضته وان شاء رده فان باع قطعة نقرة  
 فاستحق بعضها اخذ منها ما بقي بحضته ولخياره ان  
 باع درهمين ودينارا بدينارين ودرهم يجوز البيع  
 ويجعل الجنس بخلافه وكذلك باع كرى حنطة وكري شعير بكر  
 حنطة وكري شعير ومن باع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينا  
 جاز البيع والعشرة بمثلها ودينار بالدرهم ويجوز بيع درهمين  
 صميمين ودرهم غلة بدرهمين غلتين ودرهم صميم  
 وان كان الغالب على الدرهم الفضة وهو الفضة

التبعيض لا يضره شئ من ذلك  
**قول** في بيع درهمين ودينارا بدينارين  
 العقد باطل لانهما جنسان  
 ما يصح بيعه على هذا الخلاف اذا باع كرى حنطة  
 البيع صحيح على هذا الخلاف وكري شعير بكر  
 وكري حنطة بكر شعير واحد عشرون درهما بعشرة دراهم ودينا  
**قول** في بيع درهمين ودينارا بدينارين  
 العقد باطل لانهما جنسان  
 ما يصح بيعه على هذا الخلاف اذا باع كرى حنطة  
 البيع صحيح على هذا الخلاف وكري شعير بكر  
 وكري حنطة بكر شعير واحد عشرون درهما بعشرة دراهم ودينا

قوله ويجوز بيع درهمين ودينارا بدينارين  
 العقد باطل لانهما جنسان  
 ما يصح بيعه على هذا الخلاف اذا باع كرى حنطة  
 البيع صحيح على هذا الخلاف وكري شعير بكر  
 وكري حنطة بكر شعير واحد عشرون درهما بعشرة دراهم ودينا

قوله

وان كان الغالب عليها الغشخ الغالب  
وكان في حكم العوض لان الحكم الغالب  
وهذا اذا كانت لا يخاص من الغشخ  
صار مستهلكة

قوله

فاذا بيع جنسها النجى يعنى الدارهم  
المشوشة لانها خرجت من حكم الذهب  
كاه الفلوس

قوله

بطل البيع عند ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف رح قال في النهاية  
قول ابي يوسف الفنى ومعنى  
كسدت اى في جميع البلدان اما اذا كانت  
تخرج في هذا البلد لا تخرج في غيره  
فقتل البيع جوهرة منيرة

قوله

بطل البيع عند ابي حنيفة رح والكلام فيها  
الكلام في الدارهم المشوشة  
اى كسدت ولو استقرض فلوسا كسدت

١٣

القرض امانة موجهة له وعليه مثله لان  
قال ابو يوسف ومحمد يعنى  
قيمتهما لكن عند ابي يوسف قيمتها يوم  
القبض وعند محمد يوم الكساد  
وفى الهادي ثول محمد انظر قول  
ابى يوسف ايسر

قوله

فسد البيع في الكل لان الصفقة  
مطلقة والفساد اقوى فيشبع  
حديثه

قوله

ربوا فلا يجوز  
ببيع نصف درهم  
بالفلوس ما زاد  
نصف درهم  
جاء في الفلوس آه لان

وان كان الغالب على الدنانير الذهب فهو الذهب يعتبر  
فيهما من تخريم التفاضل ما يعتبر في الجياد وان كان  
الغالب عليها الغش فليست في حكم الدارهم والدنانير  
فاذا بيع جنسها متفاضلا جاز وان اشترى بها سلعة  
ثم كسدت قبل القبض وتزل الناس المعاملة بها بطل  
البيع عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف يجب قيمتها يوم  
البيع وقال محمد قيمتها اخر ما يتعامل الناس بها ويجوز  
البيع بالفلوس فان كان نافقة جاز البيع بها وان لم  
يعين وان كانت كاسدة لا يجوز البيع بها حتى يعين  
ان باع بالفلوس لنافقة ثم كسدت قبل القبض بطل  
البيع عند ابي حنيفة رح ومن اشترى شيئا بنصف درهم  
من الفلوس جاز البيع وعليه ما يبيع بنصف درهم  
الفلوس ولو دفع الى صير في درهم فقال له اعطني  
بنصفه فلوسا وبنصفه نصف درهم الاجبة فسد  
البيع في الكل وقال جاز في الفلوس وبطل في الدارهم





۱۰

[illegible]

الرهن عند حلول الاجل قالو كالة جائزة فان شرط الوكالة  
في عقد الرهن فليس للرهن عزله عنها وان عزله او ما  
عند لم يعزل وله ان يبيعه بعد موت الرهن بغير محضر  
من ورثته وللمرته ان يطالب الرهن بدينه ويجسه به  
وان كان الرهن في يد فليس عليه ان يمكنه من بيعه  
حتى يقبض الدين من ثمنه فاذا اقضاه الدين قيل له يسلم  
الرهن اليه واذا باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن فالبيع  
موقوف فان اجاهه المرتهن جاز والا فلا فان قضاه  
الراهن دينه جاز البيع وان اعتق الراهن عبد الرهن فقد  
عتقه فان كان الراهن موسرا والدين حالا طوبى باداء  
الدين وان كان مؤجلا اخذ منه قيمته فجعلت رهنا  
مكانه حتى يسلم الدين وان كان معسرا استسعى العبد  
في قيمته فيقضى الدين به ثم يرجع به الى المولى ان ايسر ذلك  
ان استهلك الراهن الرهن وان استهلك اجتبى فالمرتهن  
هو الخصم في تضمينه وياخذ منه القيمة ويكون رهنا في

وان اعتق الزاهن عبد الله فخرج من الزاهن  
بالحق انه صار حراً عند الشافعي رحمه الله  
وهو دهن على حاله اذا كان الحق معصراً لان  
في تنقيده ابطال حق الزاهن بخلاف الزاهن  
الموسم فانه ينفذ عنده ولنا انه اعتق ملك  
ففسر فلا يلغو قصره كما اذا اعتق العبد  
الشترى قبل القبض واعتق الابن والمعتق  
اج وهادي به



وان كان معسرا الخ لا يلزم اتعذر الوصول  
الى حقه من جهة التقط ببيع الى من  
ينفع بقطعه وهو العبد "هـ" **قول**  
ضمه

يَنْفَعُ بِقَوْلِهِ  
 اِنْ اسْتَمْتَكِ الرَّاهِنُ الرَّهْنَ الْحَقَّ ضَمَنَهُ  
 اَوْ يَجِبُ اَنْ يَفِيَّ بِمَنْ فِى مَقَامِهِ فَيَكُونُ  
 الرَّاهِنُ الْوَالِجُ

وإن استهلك إجنبي الخ الواجب على هذه المستهلك فيتمته ويوم ملك فان كانت قيمته خمسمائة درهم الفاضلة ويقتطع من الدين خمس مائة ويكون الحكم في الخمس المائتين والاربعين كانها هلكت بغير وجهه









قول

قول

قول

قول

وان تزوج امرأة حرة كان حلالا  
لا يوطئها الا بعد ان يوطئها  
وان سمي بها لم يوطئها  
لان من سمي بها لم يوطئها  
لان من سمي بها لم يوطئها  
لان من سمي بها لم يوطئها

ويخرج الزكاة من مال السفيه لا من  
عليه ونفقته من ذوى الارحام لان  
يجب نفقة عليه من ذوى الارحام لان  
اجاء والده وزوجه من حوائجهم ولا خلاف  
على ولا يخرج من حوائجهم لانهم  
لا يوطئها الا بعد ان يوطئها  
لان من سمي بها لم يوطئها  
لان من سمي بها لم يوطئها  
لان من سمي بها لم يوطئها

كان فيه مصلحة اجازة الحاكم وان اعتق عبدا نفقته  
وعلى العبد ان يسعى في قيمته وان تزوج امرأة كان كاحما  
وان سمي لها لم يوطئها من مقدار مهر مثلها ويبطل الفضل  
وقالا فيمن يبلغ خمس وعشرين سنة وهو غير رشيد لا  
يدفع اليه ماله ابدا ويخرج الزكاة من مال السفيه وينفق على  
اولاده وزوجه ومن يجب نفقته من ذوى الارحام  
فاذا اراد جثة الاسلام لم يمنع منه ولا يسلم القاضي النفقة اليه  
ولكن يسلمها الي ثقة من الحاج فينفقها عليه في طريق الحج  
فان مرض مرض الموت واوصى بوصايا في القرب وابوب  
الخير جاز وبلوغ الغلام بالاحتمال والاجال والانتال  
اذا وطئ فان لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثمانية عشر سنة  
عند ابى خيفة رج وبلوغ البجارية بالحيف والاحتمال  
والجمل فان لم يوجد ذلك فحتى يتم لها سبع عشر سنة  
وقالا اذا تم للغلام والبجارية خمسة عشر سنة فقد بلغا  
وعليه الفتوى واذا راهق الغلام والبجارية واش كل

لا يوطئها الا بعد ان يوطئها  
لان من سمي بها لم يوطئها  
لان من سمي بها لم يوطئها  
لان من سمي بها لم يوطئها  
لان من سمي بها لم يوطئها  
لان من سمي بها لم يوطئها

فان من من الموت الى ثلث ماله لان  
فان من من الموت الى ثلث ماله لان  
فان من من الموت الى ثلث ماله لان  
فان من من الموت الى ثلث ماله لان  
فان من من الموت الى ثلث ماله لان  
فان من من الموت الى ثلث ماله لان

وعليه الفتوى لقصر اصحابنا  
ورغبتا في شئ الوقاية قال  
فيها تبنا خمس عشر سنة  
انتهى وفي البجديات في الغلام والجماع  
شئ من ماله بلوغها حتى يتم لها  
فحتى ان لا يكمل بلوغها حتى يتم لها  
خمس عشرة سنة كما هو المشهور بين  
الناس وهذا عند ابى يوسف  
وبه خيفة رج وهو رواية عن  
ابي بصير في الكافي وهذا قول  
الشافعي ج

روى





من اجل ان كل واحد منكم قد اقرض الله ديناً فليؤدبه  
 من اجل ان كل واحد منكم قد اقرض الله ديناً فليؤدبه  
 من اجل ان كل واحد منكم قد اقرض الله ديناً فليؤدبه  
 من اجل ان كل واحد منكم قد اقرض الله ديناً فليؤدبه

وراهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة وقال ابو يوسف  
 ومحمد رح لم يصدق في اقل من مائتي درهم ولو قال  
 له علي درهم في ثلثة وكو قال علي كذا كذا درهم  
 لم يصدق في اقل من احد عشر <sup>الاثنين اكثر منها</sup> درهم وان قال كذا وكذا  
 درهم لم يصدق في اقل من احد وعشرين درهما  
 وكو قال له علي قال فقد اقر بدين وان قال له عندى او  
 قبلى فهذا اقرار بامانة في يده وان قال له رجل لى  
 عليك الف درهم دين فقال اتزنها وانقدها  
 او اجلفى بها او قد قضيتكمها فهذا اقرار منه  
 ومن اقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في  
 الدين وكن به في التاجيل لزومه الدين  
 حالا ويستخلف المقر له على الاجل ومن اقر و  
 استثنى متصلاً باقراره صح الاستثناء ولزم الباقي  
 سواء استثنى الاقل والاكثر فان استثنى الجميع  
 لزمه الاقرار وبطل الاستثناء وان <sup>صح</sup> قال

الدين وكن به في التاجيل لزومه الدين  
 حالا ويستخلف المقر له على الاجل ومن اقر و  
 استثنى متصلاً باقراره صح الاستثناء ولزم الباقي  
 سواء استثنى الاقل والاكثر فان استثنى الجميع  
 لزمه الاقرار وبطل الاستثناء وان <sup>صح</sup> قال  
 من اجل ان كل واحد منكم قد اقرض الله ديناً فليؤدبه  
 من اجل ان كل واحد منكم قد اقرض الله ديناً فليؤدبه  
 من اجل ان كل واحد منكم قد اقرض الله ديناً فليؤدبه  
 من اجل ان كل واحد منكم قد اقرض الله ديناً فليؤدبه

من اجل ان كل واحد منكم قد اقرض الله ديناً فليؤدبه  
 من اجل ان كل واحد منكم قد اقرض الله ديناً فليؤدبه  
 من اجل ان كل واحد منكم قد اقرض الله ديناً فليؤدبه  
 من اجل ان كل واحد منكم قد اقرض الله ديناً فليؤدبه







[illegible]

Digitized by Google

محمد عبد الحفيظ و ابی یوسف و قائل محمد بن محمد

















في العروض والسفن وكذلك لا شفعة في البناء والنخل  
 اذا بيع دون العرصة والذمي في الشفعة كالمسلم واذا  
 ملك العقار بعوض وهو مال وجب فيه شفعة ولا  
 شفعة في الدار التي يتزوج الرجل عليها او تخالع  
 المرأة او استاجر بها دارا او يصالح بها من دمه عدا  
 يعتق عليها عبدا او يصالح بانكار فان صالح عنها  
 باقرارا وسكوت وجبت الشفعة واذا تقدم الشفيع الى  
 القاضي فادعى الشراء وطلب الشفعة سأل القاضي المدعي  
 عليه فان اعترف بملك الذي يشفع به فيها والاكلف الشفيع  
 باقامة البينة ليظهر له سبب الطلب فان عجز عن  
 البينة استخلف المشتري بالله ما يعلم انه مالك للذي  
 ذكره مما يشفع به فان نكل عن اليمين او اقام الشفيع البينة  
 سأل القاضي هل ابتاع ام لا فان انكره لا يتابع قيل للشفيع  
 اقر البينة فان عجز عنها استخلف المشتري بالله ما يتابع او  
 بالله ما استحق عليه الشفعة في هذه الدار من وجه ذكره ويجوز

105

في ذكره واجبة الى الجيب الذي ذكره وهو  
للطهارة في بعض الميع او في خلق المبيع وهو  
بالحوار وهو قوله تعالى **قوله** وهو  
في الشقة وان لم يحضر الشقيق الغريم  
الا بالرضا ومن اتى الملك اليد ولا يتقبله  
من الحاكم من المشتري والقضاء  
بأن المشتري لانه تجب المشتقة في الجبة بترت  
الروض ١٢  
عنه لمقل عليه السلام لا تشتقة  
الا في ربح او احوال وهو محجة على مالها  
في الفن ١٢ هذا  
عنه وترو دين الباء و  
بقتض النظم اذا كان المبيع في  
ليل قوله





قول الله  
 واذا طاب البائع عن الشري بعضا  
 اي بعض الثمن يظهر في حق الشفع حتى ياخذها  
 بما بقي لان الطل لا يستحق باصل العقد صار البائع في  
 هو الثمن وعند القسمة لا يظهر ولا يسقط عن الشفع  
 بل عليه الثمن ١٢ يعني طرح كثر قوله  
 جميع الثمن لا يعني بالاجماع لا يدرى يصير بيعا بلا  
 لم يسقط من الشفع ١٣ يعني طرح كثر قوله  
 من وان باطل ١٤ يعني طرح كثر قوله  
 الشافعي على ما في مقادير الاضطرار وصورة دار بين  
 كذا لاحد من ضمني لا يدرى ما في الشفع من  
 انفس جميع من فيه طيبا والشركاء الشفع نفسا  
 بعضها نصيبين عندنا وقال الشافعي ان الشفع  
 لمصاحب نصيبين وقال الشافعي ان الشفع  
 الصد من ١٥ ج قوله  
 دار الا لانه من ذات القيمة ١٦ ج قوله  
 وان اشترى دارا بمكيله لانه من ذات القيمة ١٧ ج قوله  
 الامثال ١٨ ج قوله  
 عقارا بعقار لانه من ذات القيمة ١٩ ج قوله  
 بهما اما اذا كان من غير واحد منها ٢٠ ج قوله  
 ببقية الاخر هذا كان من غير واحد منها ٢١ ج قوله  
 والبلغ الشفع من غير ان يباع بالثمن ٢٢ ج قوله  
 لان الشفع لا يباع الا بالثمن ٢٣ ج قوله  
 كان لا يستحق ان يباع الا بالثمن ٢٤ ج قوله  
 وهكذا الحكم في كل مورد من هذه المستحق لانه  
 ولو بان اي ظهر انما هي الدار بيعت بغير ثمنها  
 الف فلا شفعة لانها جفت واحدة في القيمة وثان  
 دفرد الثلثة هو على شفعة لانها

ولا يلغى الى قول البائع واذا طاب البائع عن الشري بعض الثمن  
 سقط ذلك عن الشفع وان حط جميع الثمن لم يسقط عن  
 الشفع شيئا واذا دار المشتري للبائع في الثمن لم يلزم الشفع  
 الزيادة واذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم  
 ولا يعتبر باختلاف الاملاك ومن اشترى دارا بعرض اخذها  
 الشفع ببقية وان اشترى دارا بمكيل او موزون اخذها  
 بمثله وان باع عقارا بعقار اخذ الشفع كل واحد منهما  
 بقيمة الاخر واذا بلغ الشفع النجرا بها بيعت بالف فسلم  
 الشفع الشفعة ثم علم انها بيعت باقل وبخطة او بشعب  
 قيمتها الف واكثر فتسليمه باطل وله الشفعة وان بان  
 انها بيعت بزيادة قيمتها الف لاشفعة له وان قيل له ان  
 المشتري فدان فسلم الشفعة ثم علم انه غيره فله الشفعة ومن  
 اشترى دارا غيره فهو الخصم للشفع الا ان يسلمها الى الموكل  
 واذا باع دارا لامقدار زراع في طول الحد الذي يلي الشفع فلا  
 له وان ابتاع سهما بشمن ثم ابتاع بقبته فالشفعة للجاري في سهم

جفت واحدة قوله  
 جفت واحدة قوله  
 قبل ان اشترى فلان الثمن فله الشفعة  
 انما او خروا من شدة قوله  
 لا يكونا ١٩ ج قوله  
 ومن اشترى دارا بعرض اخذها  
 قوله  
 لانه هو العائد والشفع ان ياخذها من غير  
 ويملك اليه الثمن ويكون الهدى عليه الا ان  
 بهما الا الوكيل لانه اذا سلمها لم يبق  
 له ان يكون الخصم وهو الموكل ٢٠ ج قوله  
 قوله  
 وان اشترى دارا بمكيل او موزون اخذها  
 الاستحقاق بالجار ولو لم يجرى لغيره  
 وكذا لو وهب هذا للشفعة ١٢ ج قوله  
 ومن اجله لا يسقط للشفعة ١٣ ج قوله  
 وان ابتاع سهما بشمن ثم ابتاع بقبته فالشفعة للجاري في سهم  
 وان ابتاع سهما بشمن ثم ابتاع بقبته فالشفعة للجاري في سهم  
 وان ابتاع سهما بشمن ثم ابتاع بقبته فالشفعة للجاري في سهم  
 وان ابتاع سهما بشمن ثم ابتاع بقبته فالشفعة للجاري في سهم

الاول  
 منها بالعرض ١٢ ج قوله  
 لا يثبت له  
 لا يثبت له  
 لا يثبت له  
 لا يثبت له



ولا يكده الحيلة في اسقاط الشفعة عند ايجافته  
وأي يوسف وعند محمد بكه الضرر وهو لا يوجب اسقاط  
الشفعة لانها وجبت في الضرر لا في النقصان ولا يوجب اسقاط  
الضرر به حد لم يدع قال الشافعي ان يبيع سلفا  
فمنه والحيلة لذلك مشايخ وان كان غير يقر في  
الشفعة دون الزكوة ١٢ عيسى وفي الجواب وعلى هذا النقصان  
على قول محمد بن يوسف قال يبيع سلفا  
في الحيلة لاسقاط الشفعة والفوضى على قول محمد بن بكره  
وكونها محمد لاسقاط الشفعة وفاقا واما الحيلة  
التي لا يوجب اسقاط الشفعة في الجواب يبيع سلفا  
لأنه يبيع ثوبا قبل ان يبيع ثوبا يبيع سلفا  
وعند محمد بن بكره وفيه يقول يبيع سلفا  
في الشفعة وتفيد في السراية بما اذا كان الجواب  
غير محتاج اليه واستحسنه عيسى  
البناء وهدده هو الكراهة في الزكوة والحج  
اربع السجدة ١٢ من شرح در مختار  
ان شاء اخذ ما يجيبه الثمن الذي لان  
البناء والغرس تابع حتى دخلا في البيع

الاول دون الثاني وان ابتاعها بثلث ثم دفع اليه ثوبا  
عوضا عنه فالشفعة بالثلث من دون الثوب ولا يكده  
الحيلة في اسقاط الشفعة عند ابى حنيفة وراي يوسف  
وقال محمد بكه واذا بنى المشتري او غرس ثم قضى للشفيع  
بالشفعة فهو بالخيار ان شاء اخذها بالثلث وبقيمة  
البناء او الغرس مقلوعين وان شاء كلف المشتري  
قلعه واذا اخذها الشفيع فبنى او غرس ثم استحق رجوع  
بالثلث ولا يرجع بقيمة البناء والغرس واذا انهدمت  
دارا واحرق بناءها او جف شجر البستان بغير فعل احد  
فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء  
ترك واذا انقض المشتري البناء قيل للشفيع ان شئت فخذ  
العروة بحصتها وان شئت فدع وليس للشفيع ان يخذ  
النقض ومن ابتاع ارضا فيها نخل وعلى نخلها ثمرة  
اخذها الشفيع بثمنها وان جزه المشتري سقط عن  
الشفيع بحصته واذا قضى القاضى للشفيع بالدار

١٠٩

من غير ذلك فلا يقابلها ثمن من الثمن مالم  
يصر مقصودا ولهذا يبيعها وراية بكل  
الثلث في هذه الصورة ١٢ جوهرة فبق  
واذا انقض الم لانها صار مقصودا بالاشارة  
للمشتري لانها من الثمن وبقي الفضل له اى  
نقلا ١٢ جوهرة فبق مقصودا المقام بين  
عقلا ١٢ معناه اذا ذكر الثمن في البيع لانه لا  
يدخل من غير ذلك ١٢ جوهرة فبق  
وان جزه المشتري لم يوجب الجواب الاول  
لانه دخل في البيع مقصودا فبق الاول  
من الثمن اما في الفضل فبق الاول  
فانما يخذها من ثمنها  
فانما يكون مقصودا  
من الثمن كذا في  
واذا انقض القاضى للشفيع بالدار  
بجوز المشتري ان يرد ويجوز الروية  
والجواب فكذا الشفيع ١٢



۱۱۱

[illegible]

وجوه وشركة الصنائع فاما شركة المفاوضة فهي  
ان يشترك الرجلان فيستويان في مالهما ودينهما  
وتصرفهما فيجوز بين الحرين المسلمين البالغين العاقلين  
ولا يجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ ولا  
بين المسلم والكافر ويتضمن الوكالة والكفالة ويكون  
المشترى على الشركة الاطعام اهله وكسوته وما يلزم<sup>هم</sup>  
كل واحد من الديون بدلا عما يصح فيه الشركة فالأخ  
ضامن له فان ورث احدهما لا يصح الشركة فيه  
او اوهب له ووصل الى يده بطلت المفاوضة  
وصارت الشركة عنانا ولا ينقذ الشركة الا  
بالدراهم والدينارين والفلوس النافقة  
ولا يجوز فيما سوى ذلك الا ان يتعامل الناس  
كالتبر والنقرة فتصح الشركة بهما واذا  
اراد الشرك<sup>هم</sup>ة بالعروض باع كل واحد منهما  
نصف ماله بنصف مال الآخر ثم عقد الشركة

[illegible]

المؤمنين واراد الشركة فالعرب بالشركة كالارض و  
رجلان هما الاربع بالتركية فالارض و  
بائع كل واحد منهما بالتركية كالارض و  
شركة في الارض وادار الشركة بالتركية  
فما ابتدأ وفيه لا اذا ورت او وجب بالتركية  
السوات فيما بينه وراس المال  
عند ورت  
المؤمنين واراد الشركة فالعرب بالشركة كالارض و  
رجلان هما الاربع بالتركية فالارض و  
بائع كل واحد منهما بالتركية كالارض و  
شركة في الارض وادار الشركة بالتركية  
فما ابتدأ وفيه لا اذا ورت او وجب بالتركية  
السوات فيما بينه وراس المال  
عند ورت



في كل من كان له نصيب في الشركة  
 ان يقبل الا اعمال ويكون الكسب بينهما  
 ان يقبل الا اعمال ويكون الكسب بينهما  
 ان يقبل الا اعمال ويكون الكسب بينهما  
 ان يقبل الا اعمال ويكون الكسب بينهما

مضاربة ويوكل من يتصرف فيه وفي المال يدامانة  
 واما شركة الصانع كالنجاطين والصباغين يشتركون على  
 ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك وما  
 يتقبل كل واحد من العمل ان يرضى ويلزمه شريكه وان عمل احدهما  
 دون الآخر فالكسب بينهما نصفان واما شركة الوجوه  
 فالرجلان يشتركان ولا مال لهما على ان يشترىا بوجوههما  
 ويبيعا فصح الشركة في هذه الوجه وكل واحد منهما وكيل  
 الآخر فيما يشترى به فان شرط ان يكون المشتري بينهما  
 نصفان فالنسخ كذلك ولا يجوز ان يتفاضلا فيه وان  
 شرط ان يكون المشتري بينهما اثلاثا فالنسخ كذلك  
 ولا يجوز الشركة في الاختطاب والاصطياد والاحتشاش  
 وما اصطاده او اختطبه او احتشاشهما فهو له دون صاحبه  
 فان اختطبا احدهما او اعانه الآخر فلا يخرج المثل ولو  
 اشتركا ولا حد هما بغل ولا خر راوية يسقى عليه الماء  
 والكسب بينهما لم تصح الشركة والكسب كله

في كل من كان له نصيب في الشركة  
 ان يقبل الا اعمال ويكون الكسب بينهما  
 ان يقبل الا اعمال ويكون الكسب بينهما  
 ان يقبل الا اعمال ويكون الكسب بينهما  
 ان يقبل الا اعمال ويكون الكسب بينهما  
 ان يقبل الا اعمال ويكون الكسب بينهما  
 ان يقبل الا اعمال ويكون الكسب بينهما  
 ان يقبل الا اعمال ويكون الكسب بينهما

اما اذا اشترى من الشركة  
 على الجواز والبيع وهو باع  
 وجوب الاجرة فلا يبيع  
 ما ملكه المشتري فلا يبيع  
 ملكه المشتري فلا يبيع  
 والراوية هي التي يسقى  
 اجرتهم جوهرا



١٢  
 فَيُضَيَّبُ رِبَ الْمَالِ ۖ وَيُعَيَّلُ  
 خَالِفٌ ۖ هَلِيلٌ ۖ سَوْدَانٌ ۖ  
 نَفْلَةٌ ۖ عَلَيْهِمَا الْكِتَابُ ۖ الشُّرَا ۖ اِذَا  
 تَقَرَّرَ جُودُهَا ۖ اُطْلِيَ الْخُتْرَى  
 شَرِجٌ ۖ وَقِيَامٌ ۖ مَعَ الْاَنْزَوِ  
 اِلَّا اَنْ اُشْرِبَتْ ۖ فَلَا اَنْزَوِ  
 عَهْدٌ ۖ سَوْدَانٌ ۖ قَرِيبٌ ۖ اَوْ اَوَّلُ رِبٍ  
 يَفْقَهُ ۖ شَرِجٌ ۖ وَقِيَامٌ ۖ  
 اِخْضَاعٌ ۖ فَلَا رِبٍ ۖ  
 اِنْ اَلْفُ فَعِلَ ۖ ثَبِتَ الشَّرِخُ ۖ  
 يَتَبَيَّنُ اَنْهُ مُضَادَةٌ ۖ يَفْقَهُ ۖ وَبَعْدُ ۖ  
 وَلَمَّا اَلْفُ فَعِلَ ۖ اِيْلَافٌ ۖ شَرِجٌ  
 ۖ سَوْدَانٌ ۖ اِيْلَافٌ ۖ شَرِجٌ





فان مات رب المال والمضارب بطلت المضاربة وان ارتد رب المال عن الاسلام بطلت المضاربة وان ارتد رب المال عن الاسلام بطلت المضاربة وان ارتد رب المال عن الاسلام بطلت المضاربة

سدس الربح فان مات رب المال او المضارب بطلت المضاربة وان ارتد رب المال عن الاسلام والعياذ بالله تعالى وبحق بدار الحرب بطلت المضاربة وان اعزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى او باع فقصر فرجائى وان علم بعزله والمال عروض فله ان يبيعها ولا يمنع العزل عن ذلك ثم لا يجوز ان يشتري بثمنها شيئا اخر فان عزله ورأس المال دلاهم او دنانير قد نصت فليس له ان يتصرف فيه فان افترقا وفي المال ديون وقدر ربح المضارب فيه اجبره الحاكم على قضاء الديون وان لم يكن ربح لم يلزمه الا قضاء ويقال له وكل رب المال في الاقضاء وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون راس المال فان زاد الهلاك على الربح فلا ضمان على المضارب وان كانا اقتسما الربح والمضاربة بحالها ثم هلك المال

فان مات رب المال والمضارب بطلت المضاربة وان ارتد رب المال عن الاسلام بطلت المضاربة وان ارتد رب المال عن الاسلام بطلت المضاربة وان ارتد رب المال عن الاسلام بطلت المضاربة

في العيبين وهما المضارب والمضارب

[illegible]

قوله كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه  
 الحق فحقوق ذلك العقد يرجع الى  
 الوكيل دون الموكل حتى لو طعن الموكل على ما كان  
 بالموكل عدم نفاذ الحقوق بدو شرط  
 والملك ثبت له في كل اقل من اربعين  
 فلا يثبت له في كل اقل من اربعين  
 نفسه ككافة من وجبت له في كل اقل من اربعين  
 ثانياً ان على الموكل ان يثبت كل في الدار المختار  
 موكله وزوجته كل في الدار المختار

بغير رضا الخصم ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل ملكاً  
 التصرف ويلزمه الاحكام ويشترط ان يكون الوكيل من  
 يعقل للعقد ويقصد وان وكل الحر البالغ العاقل او  
 العبد المأذون مثلهما جاز وان وكل صبياً محجوراً يعقل  
 البيع والشرأ جاز ولا يتعلق بهما الحقوق ويلزم الموكل  
 والعقود التي يعقدها الوكلاء على ضربين كل عقد  
 يضيفه الوكيل الى نفسه مثل البيع والشرأ والاجارة  
 فحقوق ذلك العقد يتعلق بالوكيل دون الموكل فيسلم  
 المبيع ويقبض الثمن ويطالب بالثمن اذا اشترى ويقبض المبيع  
 ويناصم بالعيب وكل عقد يضيفه الى الموكل كالنكاح و  
 الخلع والصلح عن دم العمد فان حقوقه تتعلق بالموكل  
 دون الوكيل فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل  
 المرأة تسليمها وان اطلب الموكل بالبيع الثمن من المشتري فلم  
 ان يمنعه اياه فان دفع اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالب  
 ثانياً ومن وكل رجلاً بشرأ شيئاً فلا بد من تسميته جليسة

قوله  
 المبيع ويقبض الثمن  
 كل ذلك من الحقوق والملك يثبت  
 للموكل خلاصته اعتباراً بالتوكيل  
 السابق كالعبد يذهب ويصطاد ويخيل  
 هو العبد له ولو اضاف الى نفسه كان  
 النكاح له فصار كالرسول ١٢  
 كذا في الهداية

قوله  
 ولم يكن للوكيل ان يطالب  
 به ثانياً لان ضمن الثمن  
 القسوس حق وقد وصل  
 اليه ولا فائدة في اخذ  
 منه ثم الدفع اليه ١٢

لو كان الموكل قد اشترى الثمن من غيره فباعه للموكل فله ان يرد ما دام البيع في يده فان سالم الى الموكل لا يرد الا بانه  
 اليه ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم فان فارق التوكيل  
 صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل  
 واذا دفع الوكيل بالثمن من ماله وقبض المبيع فله ان  
 يرجع به على الموكل وان هلك المبيع في يده قبل قبضه هلك  
 من مال الموكل ولم يسقط الثمن وله ان يحبس حتى يستوفي  
 الثمن فان حبسه ذلك كان مضمونا ضمان الرهن عند  
 ابي يوسف وضمان المبيع عند محمد وهو قول ابي حنيفة واذا  
 وكل رجلين فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكله  
 دون الآخر كالمبيع الا ان يوكلها بالخصومة او بطلاق  
 زوجته بغير عوض او بعقوبة بغير عوض او بربو ويعز  
 عنده او قضاء الدين عليه وليس للوكيل ان يوكل فيها  
 وكله الا ان ياذن له الموكل وكذا لو قال له اعمل فيه برايك

ولو كان الموكل قد اشترى الثمن من غيره فباعه للموكل فله ان يرد ما دام البيع في يده فان سالم الى الموكل لا يرد الا بانه  
 اليه ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم فان فارق التوكيل  
 صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل  
 واذا دفع الوكيل بالثمن من ماله وقبض المبيع فله ان  
 يرجع به على الموكل وان هلك المبيع في يده قبل قبضه هلك  
 من مال الموكل ولم يسقط الثمن وله ان يحبس حتى يستوفي  
 الثمن فان حبسه ذلك كان مضمونا ضمان الرهن عند  
 ابي يوسف وضمان المبيع عند محمد وهو قول ابي حنيفة واذا  
 وكل رجلين فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكله  
 دون الآخر كالمبيع الا ان يوكلها بالخصومة او بطلاق  
 زوجته بغير عوض او بعقوبة بغير عوض او بربو ويعز  
 عنده او قضاء الدين عليه وليس للوكيل ان يوكل فيها  
 وكله الا ان ياذن له الموكل وكذا لو قال له اعمل فيه برايك

بالثمن على الاقل ما اقر به الموكل او الكيل بالشرع والبيع  
 الثمن على اقل ما اقر به الموكل او الكيل بالشرع والبيع  
 منيب على ان يجرى بين الوكيل والموكل مبدلة  
 حكيمة فبغير الوكيل بالثمن من ماله وقبض المبيع فله ان  
 وان لم يرد في يده بالثمن من ماله وقبض المبيع فله ان  
 هلك من ماله الموكل لان دفعه من ماله وقبض المبيع فله ان  
 يصير الموكل باعيا بديه هلك المبيع في يده قبل قبضه هلك  
 ان يحبس حتى يستوفي الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان  
 الحاكمية دفعه من ماله وقبض المبيع فله ان  
 صورة هذا الخلاف في الخلا فان اذا كان الثمن مضمونا  
 عشر فلا يفتقر اليه في الخلا فان اذا كان الثمن مضمونا  
 زفر ولا يفتقر اليه في الخلا فان اذا كان الثمن مضمونا  
 الوكيل والبيع ولو كان الثمن مضمونا فان اذا كان الثمن مضمونا  
 ويقتصر المبيع عشرة  
 يرجع الوكيل الى الوكيل المبيع عند محمد والي  
 وفرد يسقط طه ولا يجب شي عند محمد والي  
 يوسف مع كفاية الوفاية وهو قول ابي حنيفة  
 ابي حنيفة وضمان النصب عند زفر فانه قد يقع  
 ابي حنيفة وضمان النصب عند زفر فانه قد يقع  
 قولهما ان يثبت الرابح فانه قد يقع  
 الثمن فيسقط طه ولا يجب شي عند محمد والي  
 الجنس الاستيفاء وهو الرهن من بعضه الى آخره  
 قولهم واذا وكل رجلين فليس لاحدهما  
 في العمل  
 اذا وكلها بكلام واحد بان وكل احدهما  
 هذا ما اذا وكلها بكلام واحد بان وكل احدهما  
 بيعه ثوبين الى اخره ان يبيعه فابها ما جاز  
 بخلاف الوصية الى اخره ما في الجوهرة  
 قولهم

لو كان الموكل قد اشترى الثمن من غيره فباعه للموكل فله ان يرد ما دام البيع في يده فان سالم الى الموكل لا يرد الا بانه  
 اليه ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم فان فارق التوكيل  
 صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل  
 واذا دفع الوكيل بالثمن من ماله وقبض المبيع فله ان  
 يرجع به على الموكل وان هلك المبيع في يده قبل قبضه هلك  
 من مال الموكل ولم يسقط الثمن وله ان يحبس حتى يستوفي  
 الثمن فان حبسه ذلك كان مضمونا ضمان الرهن عند  
 ابي يوسف وضمان المبيع عند محمد وهو قول ابي حنيفة واذا  
 وكل رجلين فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكله  
 دون الآخر كالمبيع الا ان يوكلها بالخصومة او بطلاق  
 زوجته بغير عوض او بعقوبة بغير عوض او بربو ويعز  
 عنده او قضاء الدين عليه وليس للوكيل ان يوكل فيها  
 وكله الا ان ياذن له الموكل وكذا لو قال له اعمل فيه برايك

والا كراهه قال الامام و  
عنه على ذلك المذهب  
فمن سئل عن ذلك المذهب  
الامر قلت وكنيت  
كذلك شاهات  
عنه

[illegible][illegible]



كتاب الكفالة هو الذي يرضى به  
 كتاب الكفالة هو الذي يرضى به  
 كتاب الكفالة هو الذي يرضى به  
 كتاب الكفالة هو الذي يرضى به  
 كتاب الكفالة هو الذي يرضى به  
 كتاب الكفالة هو الذي يرضى به  
 كتاب الكفالة هو الذي يرضى به  
 كتاب الكفالة هو الذي يرضى به  
 كتاب الكفالة هو الذي يرضى به  
 كتاب الكفالة هو الذي يرضى به

لا يكون وكيلاً بالخصوصة وإن أقر الوكيل بالخصوصة على موكله  
 عند التقاضي جاناً أقره عليه ولا يجوز إقراره عليه عند  
 التقاضي عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف تجوز إقراره  
 عليه عند غيره القاضى من ادعى أنه وكيل فلان الغائب يقبض دينه  
 فصدقه التعزم أمره بتسليم الدين إليه فإن حضر الغائب صدقه  
 دفع إليه التعزم الدين ثانياً ثم رجح به على الوكيل إن كان لما  
 باقياً في يده وإن كان هالكاً في يده لم يرجع عليه إلا أن  
 يكون ضمنه عند الدفع وإن قال أنا وكيل الغائب  
 يقبض النود بعتة فصدقه المودع في ذلك له يوم التسليم  
 إليه كتاب الكفالة الكفالة على ضربين كفالة  
 بالنفس وكفالة بالمال فالكفالة بالنفس جائزة  
 وإن لم يأذن المكفول عنه والمضمون بها حضار المكفول  
 به وتتعدد أنا قال تكفلت بنفس فلان أو برفقة  
 أو بوجهه أو بروحه أو بجسده أو برأسه  
 أو بنصفه أو ثلثه وكذلك إذا قال ضمنته

أصل الترخيص فلا ينفذ من صبي ولا من  
 أصل الترخيص فلا ينفذ من صبي ولا من  
 أصل الترخيص فلا ينفذ من صبي ولا من  
 أصل الترخيص فلا ينفذ من صبي ولا من  
 أصل الترخيص فلا ينفذ من صبي ولا من  
 أصل الترخيص فلا ينفذ من صبي ولا من  
 أصل الترخيص فلا ينفذ من صبي ولا من  
 أصل الترخيص فلا ينفذ من صبي ولا من  
 أصل الترخيص فلا ينفذ من صبي ولا من  
 أصل الترخيص فلا ينفذ من صبي ولا من

المكفول به  
 المكفول به  
 المكفول به  
 المكفول به  
 المكفول به  
 المكفول به  
 المكفول به  
 المكفول به  
 المكفول به  
 المكفول به

وتشترط أن تكون تكفلت بالإنسان هذه  
 الألفاظ لا يجوز إطلاقها لأن  
 النفس الواحدة في الكفالة لا  
 تشترط أن يكون ذكر بعض الألفاظ  
 تكفلت بنفس فلان أو بوجهه  
 أو بروحه أو بجسده أو برأسه  
 أو بنصفه أو ثلثه وكذلك إذا قال ضمنته

قوله  
 من عيبراد قبيل به لان الزمان  
 في الكفالة وقد وينا فيه وقيل هو  
 الكفيل وهذا من اوصافك فانه بخلاف  
 ما اذا قال انما من عيبراد قبيل  
 المراد دون الطالبة وعلى هذا القول  
 بالاعراضية انما يدعى من لا يكون  
 كفيلاً وهو قال في اشد ما استقالوا  
 يكون كفيلاً المراد ١٢ هـ

قوله  
 وانما كفيل على ان يسلمه آه حصول المقصود  
 وقيل في زمان لا يرى لان الظاهر العادة  
 على الاستماع لا على الاختصاص فكان القيد  
 مفيداً ١٢ هـ

قوله  
 ومن سلم في مفاضة آه لا لا يقيد على  
 الخاصة فيها فاسلم يحصل المقصود ١٣  
 مدي

قوله  
 ١٢ م  
 وانما مات المكفول آه لا يجوز عن احضاره  
 ولا ينقطع المحذور عن الاصيل فيقطع  
 عن الكفيل ١٢ هـ

قوله  
 الجحد والنحو قيل في الجحد  
 والقصاص لان في التميز بين جهون  
 تلقا من ان يطلب منه كفيل  
 لانه حق الادى ١٢ هـ

او قال هو على والى وانما عيبراد قبيل به فان شرط في  
 الكفالة تسليم المكفول به عندي وقت معين لزماً احضاراً  
 اذا طالب في المدة فان احضره والا حبسه الحاكم والخصم  
 وسأله في مكان يقدر المكفول له على مخاصمة برئ  
 الكفيل من الكفالة واذا كفّل على ان يسلمه في مجلس القاض  
 فسأله في السوق برئ عن الكفالة ومن سلم في مفاضة  
 لم يبرئ واذا مات المكفول عنه برئ الكفيل  
 بالنفس من الكفالة فان كفّل بنفسه على انه لو لم يوف  
 به في وقت كذا فهو ضامن لماعليه وهو الف درهم فان لم  
 في ذلك الوقت لزمه ضمان المال ولم يبرئ من الكفالة  
 بالنفس ولا يجوز كفالة بالنفس في الحدود والقصاص  
 عند أبي حنيفة ولا يجوز اماً الكفالة بالمجانزة  
 معلوماً كان المال ومجهولاً ان كان ديناً صحيحاً مثل  
 ان يقول تكفلت عنه بالف او عاك عليه او عايت  
 لك عليه او عايت ركب في هذا البيع والمكفول له بالحياء

ان شاء

Digitized by Google





قولك  
 في رد العوض لان المدعى عليه ايدى  
 العوض لا يدين في خصوصية عن نفسه فلو كان  
 الاستحقاق يتبين انه بالخصوصية في حق العوض  
 لا يستحق ان يدين له العوض فلهذا  
 في رد العوض لا يدين له المدعى عليه لان المدعى عليه ايدى  
 العوض لا يدين في خصوصية عن نفسه فلو كان  
 الاستحقاق يتبين انه بالخصوصية في حق العوض  
 لا يستحق ان يدين له العوض فلهذا  
 قولك  
 في رد العوض لان المدعى عليه ايدى  
 العوض لا يدين في خصوصية عن نفسه فلو كان  
 الاستحقاق يتبين انه بالخصوصية في حق العوض  
 لا يستحق ان يدين له العوض فلهذا

عن السكوت والانكار في حق المدعى عليه اثناء اليمين  
 وقطع الخصومة وفي حق المدعى بمعنى المعاوضة والسكوت وان  
 على دار عن انكار لم يجب فيها الشفعة وان صالح على دار  
 عن انكار تجب فيها وان وقع الصالح عن اقرار واستحق بعض  
 المصالح عنه رجع المدعى عليه بحصة ذلك من العوض  
 وان وقع الصالح عن سكوت وانكار واستحق المتنازع فيه  
 رجع المدعى بالخصومة ويرد العوض وان استحق بعض ذلك ويرد  
 بحصته ورجع بالخصومة فيه وان ادعى حقاني دار ولم يعينه  
 فصول عن ذلك على شئ ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئاً  
 من العوض والصالح جائز من دعوى لاموال والمنافع و  
 جناية العهد والخطأ ولا يجوز من دعوى حد ووقصا قال  
 الشافعي كمالك لا اعتياض عن حد القذف واذا ادعى رجل  
 على المرأة نكاحاً وهي تتحد فصالحته على مال بذلت حتى  
 يترك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع وان ادعت امرأة نكاحاً  
 على رجل فصالحها على مال بذله لا يجوز وان ادعى على رجل

وان ادعى حقاني داره لان المدعى عليه ايدى  
 العوض لا يدين في خصوصية عن نفسه فلو كان  
 الاستحقاق يتبين انه بالخصوصية في حق العوض  
 لا يستحق ان يدين له العوض فلهذا  
 قولك  
 في رد العوض لان المدعى عليه ايدى  
 العوض لا يدين في خصوصية عن نفسه فلو كان  
 الاستحقاق يتبين انه بالخصوصية في حق العوض  
 لا يستحق ان يدين له العوض فلهذا  
 قولك  
 في رد العوض لان المدعى عليه ايدى  
 العوض لا يدين في خصوصية عن نفسه فلو كان  
 الاستحقاق يتبين انه بالخصوصية في حق العوض  
 لا يستحق ان يدين له العوض فلهذا  
 قولك  
 في رد العوض لان المدعى عليه ايدى  
 العوض لا يدين في خصوصية عن نفسه فلو كان  
 الاستحقاق يتبين انه بالخصوصية في حق العوض  
 لا يستحق ان يدين له العوض فلهذا

١٢٦

وان ادعى على رجل ان يترك له العوض لان المدعى عليه ايدى  
 العوض لا يدين في خصوصية عن نفسه فلو كان  
 الاستحقاق يتبين انه بالخصوصية في حق العوض  
 لا يستحق ان يدين له العوض فلهذا  
 قولك  
 في رد العوض لان المدعى عليه ايدى  
 العوض لا يدين في خصوصية عن نفسه فلو كان  
 الاستحقاق يتبين انه بالخصوصية في حق العوض  
 لا يستحق ان يدين له العوض فلهذا

١٢٦

١٠٠  
 لو جعل من الماء فتة صود ترينيل  
 بلع قد يامينا مثل دبشرة دواهم وانفكا  
 من غيرة بلع الدواهم ومن غيرة كوكو الوجل نور  
 صالحا بلع الحسنة راسم فان يجلوز ام قمل  
 حقد واسقط باقية آه هذا لان نصرة  
 العاقل تجوز نصيحة واما مكن ولا وجبة  
 فلو فتنه لا فضاذه الى الدواهم فيجعل استقام  
 للبعض فالاستقامة الاولى والبعض الثاني  
 هذا ج الادانان بغير مستحقه بفعل الدابة فليكن  
 حمله على الفانخير ولا يجعله سوى لما فتنه  
 ويبيع الدواهم بالادانان بنسالة لا يجوز ناله  
 "صالح" هذا ج

١٢٩

تمام وجه العلم لان الحاصل الذي عليه ليس الا  
للبرائة فحقها الاجنبي والذي عليه سواء فحقها  
اصلا فيه اذا اقتضوا القفول في الدعا وان ضمن البدر  
يكون متبرعا على الذي عليه ولو تبرع لنقضاء  
الدفع بخلاف ما اذا كان باسمه ولا يكون لهذا  
الصالح شيء من الذي عليه واما ذلك الذي  
في سدة لان تصحيحه بطريق الاستقالة ولا فرق  
في هذا بينهما وان كان مقصرا وعكس هذا به  
قوله

فان اصل الدعا

المطلوب فيوقف على الجائز  
يضفي بقى ما قل من جهة  
الفضولي بعير لنفسه فاذا لم  
الخصومة حاصل له لان  
هو لا يدعي عليه لان دفع  
القول الى اخره لان الاصل في العقد انما  
على الف ولو يسلها والتقد





قول

كتاب الهبة قوله بالقبض عندنا وعند الشافعي وعند مالك وعند أحمد القيد ليس شرطاً كنهائنا مختلفات

قول

كتاب الهبة قوله بالقبض عندنا وعند الشافعي وعند مالك وعند أحمد القيد ليس شرطاً كنهائنا مختلفات

يكون ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون  
المثل بالمثل والباقي بمقابلة غيره من الأجناس وإذا كان في  
التركة دين على الناس فادخلوه في الصالح على أن يخرجوا المصالح  
عنه ويكون الدين لهم فالصالح باطل فإن شرطوا أن يبرأ الغراء  
منه ولا يرجع عليهم نصيبه الصالح عنه فالصالح جائز كتاب الهبة  
الهبة تصح بالإيجاب والقبول وتتم بالقبض فإن قبض الموهوب  
له في المجلس بغير أمر الواهب جازت وإن قبض بعد الانشقاق  
لم يجز إلا أن ياذن له الواهب وتنعقد الهبة بقوله وهبت  
ونخلتكم وأعطيتكم وملكت ومنحت وكذا كالأطعمة هذا  
الطعام وكذلك قوله جعلت هذا الثوب وأعمرتك هذا  
الشيء وكذلك لو قال حملتكم على هذه الدابة إذا نوى الهبة  
ولا يجوز الهبة فيما يقسم إلا محوزة مقسومة وهبة المشاع فيما  
لا يقسم جائزة ومن وهب شقصاً مشاعاً فيما يقسم فالهبة  
فاسدة وإن وهب فقط في حطة أو رد هنا في قسم الهبة فاسدة فالهبة  
وسلم وعصر السهم وسلم لم يجز وإن كان العاين في يد الموهوب لم ملكها

قول

والدهوب له الضم ما يدا إلى الألف واللام  
فإن بمعنى الذي قاله بامراً الواهب  
بإرادته استحسننا والقيا من لا يجوز وهو  
قول الشافعي

قول

الاعوزة مقسومة بمعنى المقسومة إن  
يتم من تلقا في الحالين قبل القسمة  
وبعد ما كان من ثوبها لمحة للزراعة  
والبناء قبل القسمة وبعد ما مضت  
ملكها بالهبة في الأكبر رجل له ابن  
واحدة إذا كان يبيع لها شيئاً  
فلا فضل أن يجعل للأكبر من  
خطا لا يبين سواء وهو الخمار  
يجعل بينهما سواء وهو الخمار  
وإن وهب مالا كله للابن  
جائز في التقاء وهو الخمر  
عليه محمد

قول

الاعوزة مقسومة بمعنى المقسومة إن  
يتم من تلقا في الحالين قبل القسمة  
وبعد ما كان من ثوبها لمحة للزراعة  
والبناء قبل القسمة وبعد ما مضت  
ملكها بالهبة في الأكبر رجل له ابن  
واحدة إذا كان يبيع لها شيئاً  
فلا فضل أن يجعل للأكبر من  
خطا لا يبين سواء وهو الخمار  
يجعل بينهما سواء وهو الخمار  
وإن وهب مالا كله للابن  
جائز في التقاء وهو الخمر  
عليه محمد

ان بعد ما بقى الخ  
مخايب ان شاء رضى بيا  
من العوض ولا  
الحب

ان شاء اللہ  
سب جمع فی الحب  
افکان جہاں یقبیل الوجد  
۱۲



الحاكم وإن تلف الموهو في يد الموهوله واستحقها مستحق  
فضمن الموهوله قيمتها <sup>عليه</sup> يرجع على الواهب <sup>هـ</sup> إذا لم يعوضه وإذا لم  
يشط العوض اعتبر الثقابض في العوضين وإذا نقابض أصح العقد  
فصار في حكم البيع برد بالعيب ونجاء الرؤية <sup>فله</sup> ونجبت الشفعة  
والعمرى جائزة للمعمر له في حال حياته ولو ورثته بعد  
موته والرقى باطله عند أبي حنيفة <sup>سنة</sup> ومحمد رح وقال أبو  
جائزة ومن وهب جارية لأهلها أصحت لهبة وبطل الاستئثار  
والصدقة كالهبة لا تصح إلا بالقبض ولا يجوز الصدقة في شيء <sup>ع</sup>  
يحتمل القسمة وإذا تصدق على فقير <sup>عليه</sup> بن شيء جاز ولا يصح الرجوع  
في صدقة بعد القبض <sup>ع</sup> من نذر أن يتصدق بمال <sup>ق</sup> لم يصدق  
بجنسها بجنس الزكوة ومن نذر أن يتصدق بماله لم يصدق  
يتصدق بجميع المال ويقال له أمسك منه ما تنفق على  
نفسك وعيالك إلى أن تكسب لا إذا اكتسب ما لا تصدق به  
ما أمسكه كتاب الوقف لا يرد ملك الوقف عن الوقف  
عند أبي حنيفة إلا أن يحكم به الحاكم أو يعاقره عوته فيقول

۱۳۳

[illegible]



۱۰

[illegible]

الجرم الحاكم وعمرها باجرتها فاذا عمرها زدها الى من لم  
السكنى وما انهدم من بناء الوقف والتدبير في الحاكم في  
الوقف ان احتاج وان استغنى عنه امسكه حتى يوج الى عمارة  
فيصرف فيها وانما جعل الواقف غلة الوقف لنفسه وجعل  
الولاية اليه جاز عندا بحقيقة وابي يوسف قال يجب ان لا يجوز اذا  
مسجد لا يزل ملكه حتى يفرغه عن ملكه بطريقه وشروط  
ان ياذن الناس بالصلاة فيا صلى فيه واحد زال ملكه عند  
حنيفة رح ومحمد وقال ابو يوسف يزول ملكه بقوله جعلته  
مسجدا ومن بنى سقاية للمسلمين او خاناً ليسكنه بنوا السبيل  
او رباطاً او جعل روضه مقبرة لم يزول ملكه عن ذلك حتى يحكم  
به الحاكم عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يزول ملكه بالقول  
وقال محمد ان استغنى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط  
ودفنوا في المقبرة زال الملك كتاب الغصب من غصب ثيابا امثله  
كالكيل والوزون فملك في يده فعليه ضمان مثله وان كان مثله  
له فعليه قيمته وعلى الغاصب عين الغصوبة وان ادعى ملكها

125

١٣٥  
 التفت من القبر على سبيل التقلب في الشرع  
 اخذت مال متفق عليه من المال على وجهين  
 محترمة استعماله عبد القدر على وجهين  
 غيبا لا في يد وبغض يد ان لو كان في يد  
 او في يد استعماله والحمل ثبت يد القدر  
 وذلك توجب قهر يد المال عليه فالجواب على  
 بما في القبر ليس بقهر يد المال عليه فالجواب على  
 يد يد في القبر لان البسط يصل المال  
 صيد لانه لو يوجد فيه استعمال فله ان  
 ان كان القدر مع الحاكم فله ان  
 وان كان يد له بان تلف مال غيره  
 وهو نظر ان له بان تلف مال غيره  
 على قضا ولا يات لان الخطأ  
 كما في القدر والخطأ  
 المثل

هو المثل بمعنى الصورة  
والحرف هو الأصل في  
هو المستحق يدعى في الصورة  
نشان العدد وان القاموس  
فان التوفيق الصورة  
لان التوفيق الصورة  
تدقات العاين عن  
الاولاء

قَوْلُهُ  
 فَمَنْ النِّقْصَانُ اخْتِصَارُ مَوَالِ الرُّبُوبِ  
 وَمَا فِي مَوَالِ الرُّبُوبِ لَا يُمْكِنُ الْأَخْصَارُ  
 النِّقْصَانُ مَعْنَى زَوَادِ الْأَصْلِ لَا مَعْنَى  
 الْإِزْوَاقِ قَوْلُهُ وَمِنْ ذَلِكَ شَاءُ غَيْرُ ذَلِكَ  
 الشَّاءُ وَهُوَ مَا كُنَّ الْأَشْيَاءُ لَا تَعْلَمُ بِهَا  
 هِيَ الْقَبْضَةُ لَا غَيْرَ لَا تَعْلَمُ بِهَا هِيَ الْقَبْضَةُ  
 هِيَ الْقَبْضَةُ لَا تَعْلَمُ بِهَا هِيَ الْقَبْضَةُ  
 مِنَ الْخَلْقِ وَالْأَرْوَاحِ وَالْأَنْفُسِ وَالْأَعْيُنِ  
 لِدَاوُلٍ فَانْفَرَقَتْ عَنْ بَعْضِ الْأَفْزَاقِ وَهِيَ الْخَلْقُ  
 الرُّبُوبُ وَالنَّسْلُ وَبَقِيَ بَعْضُهَا نَصَابًا وَكَأَنَّ  
 الْفَاحِشَ وَالنُّوبَ الشُّبُوتَ الْأَخْصَارَ

الحاكم حتى يعلم انما لو كانت باقية لاطرها وان لم يكن باقية  
 قضى ببدلها والعصب ما ينقل ويجول وان عصباً رافى  
 يد له يضمنه عند ابي حنيفة و ابي يوسف وعندهما  
 الشا يضمنه وما نقص منه بفعله او بسكتا ضمن واذا هلك المقتضو  
 في يد الغاصب او بفعله فعليه ضمانه وان نقص في يد غيره  
 ضمان النقصان ومن ذبح شاة غيره فالكها بالنجيا وانشاء ضمنه  
 قيمتها وسلمها اليه وانشاء اخذها وضمن النقصان ومن  
 خرق ثوب غيره خرقا يسيراً ضمن نقصانه وان خرق كثيراً  
 بحيث تبطل عامة منفعة فلما لك ان يضمنه جميع قيمتها  
 وان تغارت العين للمقتضوية بفعل الغاصب حتى زال سهمها  
 واعظم منها فيها زال ملك المقتضوب منه وملكها الغاصب  
 ضمنه القيمة ولا يحل للغاصب الانتفاع بها حتى يؤد بدلها  
 كمن غصب شاة فذبحها وشواها او طبخها او حطت فطخها او  
 حلبها فاشخذه سيفاً او صغراً فعلة انية وان غصب هباً او  
 فضة هادراً او دنانيراً لم يزل ملك مالكها عنها غنماً ومن غصب

قَوْلُهُ  
 فَلَمَّا لَكَ أَنْ يَفْتَنَ جَمْعُ قِيَمَتِهَا بِسَلْمِ الْمَقْصُوبِ  
 لَا تَحْسِبُ تِلْكَ مِنْ أَعْيُنِ الرُّبُوبِ بَلْ مِنْ قِيَمَتِهِ  
 لِجَمْعِ مَا كَانَ صَاحِبًا قَبْلَهُ ثُمَّ إِثَارَةُ الْكُتَابِ أَيْ  
 أَنَّ الْفَاحِشَ مَا يَفُوتُ بِرِعَايَةِ الْمَنَافِعِ وَالْأَخْصَارَ  
 الْمَقْصُوبَ بَانَ قَطْعِ الثُّوبِ قِيَمًا وَأَنَّهُ قَاتِ  
 حَسَبِ النِّقْمَةِ لِأَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى الْقِيَمَةِ وَغَيْرُ ذَلِكَ  
 يَقُومُ مَنَفْعَةُ الْقِيَمِ وَالْيَسِيرُ مَا لَا يَفُوتُ بِرِ  
 شَيْءٍ مِنَ النِّقْمَةِ وَأَعْيَادُ خَلْفِهِ لِلنِّقْصَانِ  
 ١٣٦  
 قَوْلُهُ  
 ١٢ مَضْمُونَاتُ  
 زَهَبًا أَوْ فِضَّةً أَوْ مِثْقَالًا مِنْهَا كُلُّهُ عِنْدَنَا  
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي رَجُلٍ لَا يَتَلَطَّعُ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَالِ  
 وَهُوَ رَوِيَّةٌ عَنْ أَبِي يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
 أَفَالْتَنَارُ أَخَذَ الدَّقِيقَ لَا يَفْتَنُهُ النِّقْصَانُ  
 عِنْدَ لَانَهُ يُوَدَّى إِلَى الرُّبُوبِ وَمَعْلُومَاتُ الشَّافِعِيِّ  
 يَفْتَنُهُ

قَوْلُهُ  
 لَمْ يَزَلْ آهَ لَأَنَّ الْعَيْنَ لَا يَسْتَدِلُّ لَأَنَّ  
 أَسْمَ الْعَيْنِ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَهَوَايَ  
 بَعْدَ النِّقْمَةِ



٧

ومن غصب أرضاً صوراً من غصب  
أحد أرض رجل فزاع في مكانها أرضاً من غصب  
شخصاً ليس له حق فيها أو أرضاً من غصب شخصاً  
بل مالك الأرض المصارع  
سكن في أرضه المصارع  
ان يضمن أم لا  
معه فذلك ان يقيم الأرض  
يقوم بناء ما يبنى من القلوع  
في يد الأرض بدون القلوع  
الما صور قبله خمس عشر  
شخصاً

شتر غنم  
 و اوصاف الخ لو مبغى اسود فهو نقصان عند  
 ابي خنيفة وعند ما زياره وقيل هذا  
 لاختلاف عصر زمان وقيل ان كان بريد  
 قيد السواد فهو كالخمر ٥  
 في كل  
 الذنوب

قيد السور  
يقول  
وان شاء اخذها وعرض  
الذي لا اسم له الا  
ان الصبي بالسن ملك القاصب فياخذ  
بالقيمة

١٣٦

146

فوری مساتیب

والقول في القيمة الحادية إذا اختلفت فادعى  
المالك أن قيمته يوم الغيب مائة رطل  
والغاصب أن قيمته أقل منها //

ف

صحت الجارية والولد  
نزل المصوبة ونماؤها الى آخره  
مضمون متصله كانت كالسمن والحلج او منفصلة  
او منفصلة

فبنا عليها زال ملكها ولزم الغاصب قيمتها ومن غصب قرض <sup>أي ملك مالها</sup> أو بنى قبل له اقلع البناء والقرس وردها فارغة وإن كانت الأثر  
تنقص بقلع ذلك فللمالك أن يضمن له قيمة البناء والقرس  
مقلوعا ويكون الغرس له ومن غصب ثوبا فصبغه لغيره  
أو سوبقا فلتنه بسمن فصاحبه بالخيار أن يشاء ضمنه قيمة ثوب  
أبيض ومثل السويق وسلمها إلى الغاصب أن يشاء أخذها أو غير  
ما زاد الصبغ والسمن فيها ومن غصب عينا فغيبها فظمنه  
قيمته ملكها الغاصب والقول في القيمة قول الغاصب مع يمينه  
إلا أن يقيم المالك البينة بأكثر من ذلك فإن ظهرت لعين  
وقيمتها أكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول المالك وببينة أقامها  
أو بنى كوال الغاصب عن يمينه فلا خيار للمالك وإن كان ضمن بقول  
الغاصب مع يمينه فالمالك بالخيار أن يشاء أمضى لضمان وأنشأ  
أخذ العين ورد العوض ولذا لمغصوبة ونماؤها وثمرتها  
المغصوب إمامة في يد الغاصب أن هلك فلا ضمان عليه إلا أن  
يتعد فيها أو يطلها مالكمها فضمنها إياه وما نقصت تجارتها ولو كاد

فان كان فقهه الراد فقام الى القيد  
 لان ان لم يكن فالولد فله فانه يقمن  
 قيمته يوم القصب فلا يجبر النقصان بالولد  
 في تمام الراد وفقد رادته وتزويجها كذا في  
 قوله كتاب الوديعة وهو ان القصب  
 للمعسر ١١  
 الوديعه يد الولد يعتز بها كذا في  
 يد ضمان ويد الولد يعتز بها كذا في  
 بين يد الضمان ثم انقل الى يد الامانة ١٢  
 الوديعه الى الوديعه في اللغة  
 الشئ الذي يودع عند انسان من ماله  
 عبارة عن مال متعود كعند انسان من ماله  
 ما كان معه ويجب عليه نفقته من اجبه وعظامه  
 وامر اتمد وولد وغيرهم ويدخل فيه الجوزون  
 التي ماله في يده والنشر في المعارض ذكر في  
 فنادى فافضخان بعضهما في عيال ان يسكن معهم  
 كان في نفقته ولا وقال القاضي لا يلزم من ذلك  
 العيال في هذه الباب المسألة لان في حقاله وجبة  
 وولد الصغير والسيد اذا لم يكن في عياله فذبح اليه  
 لا يضمن ولا ينفق عليها زوجها لا يضمن ١٣  
 قوله كتاب الوديعة فان لم يكن له مال في القطة  
 الحرة فتمت له الوديعة فان لم يكن له مال في القطة  
 ولا يصدق على العذر حتى قيم القطة ١٤  
 قوله

فهو من ضمان الغاصب فان كان في قيمة الولد فانه به جبر  
 بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب لا يضمن الغاصب ما  
 غصبه الا ان ينقص استعماله فيغرم النقصان واذا استهلك  
 المسلم خمر الذمى وخنزيره ضمن قيمتها وان استهلكها مسلم  
 لم يضمن كتاب الوديعة الوديعة امانة في يد المودع اذا هلك  
 لم يضمنها والمودع ان يحفظها بنفسه ومن في عياله فان  
 حفظها بغيرهم او دعها ضمن الا ان يقع في داره حريق  
 فيسلمها الى جاره او يكون في سفينة فخاف الغرق فليقلها  
 في سفينة اخرى وان خلطها المودع بالختى لا يضمنها  
 وان طلبها صاحبها فحبسها عنه وهو بقدر على تسليمها  
 ضمنها عند ابي حنيفة وان خلط ماله من غير فعله فهو  
 شريك لصاحبها في ذلك وان انفق المودع بعضها تمرد  
 مثله فخاطه بالباقي ضمن الجميع فاذا تعدى المودع في  
 الوديعه يقر بان كان دابة فركبها او ثوبا فلبسه عبدا فاستخدمه  
 او دعها عند غيره ثم ازال التعبد وردها الى يده زال الضمان

١٣٨

وان غلط المودع مال الى عالم الخاط الى يد ربه  
 او غلطه فخطوطه بغير الجار فخرج تسيير التامين  
 او غلطه فخطوطه بغير الجار فخرج تسيير التامين  
 سقط الصالح فليس من الدار لم يضمن المودع  
 سقط المالك لا يقطع حتى المالك لا يملك ولا يملك  
 بالفضة فهذا لا يقطع حتى المالك لا يملك ولا يملك  
 قبل التامين هلاك ماله كما لو هلك قبل الخط  
 وانما في خط بطريق الجواردة مع تعدد التامين  
 سخط الخط بغير التامين بغير الضمان وتقبل لا  
 في بعض الروايات وبوجوب الضمان لا يملك  
 يقطع حتى المالك لا يملك من الخطوط بغير التامين  
 فيكون له الخيار وانما في خط بطريق الجواردة  
 المالك لا يملك الا بغير التامين بغير الضمان وتقبل لا  
 يقطع حتى المالك لا يملك من الخطوط بغير التامين  
 المالك لا يملك الا بغير التامين بغير الضمان وتقبل لا  
 يقطع حتى المالك لا يملك من الخطوط بغير التامين

١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 فان حفظها بغيره فضمن  
 فان حفظها بغيره فضمن  
 فان حفظها بغيره فضمن



قول

عناية الدوام والبناء على الارزاق  
الامارة بملك النافع ولا يمكن الانتفاع  
بها الا باستهلاكها والفرق بين المالك والمالك  
الضروري ذلك ان من قضيته الاستعارة لا يملك  
انها فليت ذلك من قضيته الاستعارة لا يملك  
ورد العين قائم هداية  
الملك لا يملك ان يملك المدة مقبوضة  
من البناء والغرس ان يملك المدة مقبوضة  
قيمة البناء والغرس ان يملك المدة مقبوضة  
فيضمن ما نقص من قيمة المدة مقبوضة  
البناء والغرس ان يملك المدة مقبوضة  
لو رجع قبل الوقت ضمن المعبر ما نقص من البناء والغرس  
لو رجع قبل الوقت ضمن المعبر ما نقص من البناء والغرس

العارية متى شئ والعمارة امانة ان هلك من غير تعدى لم  
يضمن وليس للمستعير ان يوجر ما استعاره وله ان يعبر اذا كان  
ما لا يختلف باختلاف المستعمل وعارية الدار له والد فانها  
والمكيل والموزون قرض واذا استعار ارضا لبني فيها او بغير  
جاز وللمعبر ان يرجع فيها وبكافة قلع البناء والغرس فان لم  
يكن وقت العارية فلا ضمان عليه وان كان وقت العارية  
ورجع قبل الوقت ضمن المعبر ما نقص من البناء والغرس  
واجرة رد العارية على المستعير واجرة رد العين المستأجرة على  
الموajer واجرة رد العين المقصوبة على الغاصب اذا استعمل  
داية فردها الا صطل ما لهما لم يضمن وان استعار عينا ففرد  
الى دار المالك ولم يسلمها اليه فملك لم يضمن وان رد  
الوديعة الى دار المالك ولم يسلمها اليه ضمن لها كتاب  
اللقيط اللقيط حر ونفقته من بيت المال فان النقطة جبل  
لم يكن لغیره ان ياخذ منه من يد فان ادعى مدعى انه ابنه  
فالقول قوله وان ادعاه اثنان ووصف له اعلامة في جسده

دون منقصة قبضه سالم للموajer وفي فلا  
يكون عليه مؤنة زوجه واخر رد العين المقصوبة  
على الغاصب لان الواجب عليه رد الا اذا عاد الى  
يد المالك رد العارية المقصوبة فيكون مؤنة  
عليه هداية  
كتاب القبط هو لقطة ما يلقط فيبذل بمعنى  
مفعول ثم قلب على انه لا للنبير واذا اختار  
المال وغرسه السهم لودع حرا لم يملك  
خوفا من العيلة او قرا من خمسة الزينة النفا  
قرض كفاية ان غلب على فانه حلال ولو لم  
يرجع والا فمندوب كذا في الدر المختار  
اللقيط حر معناه ان من ادعى كونه اللقيط فبذل  
لم يثبت الى دعواه ببحر قوله الا ان يغير  
البينة فعلى ذلك قال بلغي على لا قبلت  
شهادة كسائر العداول ويجوز فاذن "مفاد  
نقطة الخ اذا لم يكن له مال واما  
اذا كان له مال بائنا وعبد له  
فان كان له مال بائنا وعبد له  
فان كان له مال بائنا وعبد له

هو

فان لم يثبت له مال  
ان يبيع فيجوز بيعه  
فان لم يثبت له مال  
فان لم يثبت له مال



[illegible]

نظر فيه فان كان للبهمة منفعة النفقة لجرها وانفق عليها  
من اجرتها وان لم تكن لها منفعة وخاف ان يستغرق النفقة  
قيمتها باعها وامر بحفظ ثمنها فان كان الاصلح الانفاق عليها  
اذن في ذلك وجعل النفقة ديناً على الكها وانا حضر  
فالمملتق ان يمنعه الله حتى ياخذ النفقة ولقطة الحل الحرام  
سواء وانا حضر رجل فادعى اللقطة له لم يدفع اليه  
يقم البينة فان وصف علاقته بالملتق ان يدفعها اليه  
ولا يجبر على ذلك في القضاء ولا يتصدق باللقطة على غنى  
وان كان الملتق غنيا لم يجز له ان ينفع بها وان كان فقيرا  
فلا باس ينفعها على نفسه ويجوز ان يتصدق اذا كان غنيا  
على ابيه وابنه وزوجته اذا كانوا فقرا كتاب المحتسب اذا كان  
للموود فوج وذكر فهو محتسب فان كان يبول من مبال الرجال  
فهو رجل وان كان يبول من مبال النساء فهو امرأة وان كان يبول  
منها فالعبرة بالسبق فاستويا في السابق قال ابو حنيفة لا علم ليد  
ولا يعتبر الكثرة وقال ابو يوسف ومحمد نعم العبرة لاكثرها

الجرم موله قال  
لنظرة العيون الى ان يرى صاحبها  
السافر في الحر ولا يعل الظن بالانفسد  
فولم يعل السلام اعرف عقابته ولو كانها شمر  
فما ستر من غير فصل ولا لها الظن وفي الصدق  
سوء ما التريف ابتداء ملك الملك من وجه فوك  
تلف ما اثرها وثقا وبلا ما روي ان لا يعل الا انفا  
الا التريف والتحصين للجرم ليان انه لا يسط  
التريف فير لكان انظر لغيره ظاهره اهل يد  
قوله  
ان يفتن على نفسه في الكبري يجد لقطعة  
عنها واخوه يد فيها ولم يجد صاحبها وهو  
شاع اليها فيما عاها وافق على نفسه صاحب  
علا لا يجب عليه ان يفتن على انظر به مثل ما  
انفق هو الخنا لا ندرع موضع موضعه  
الفتن الذي له ذكر ونرج او ليس  
قوله  
ذكر لا نرج ويخرج الحدث من بداهه من قبل  
وذكر لا نرج وذكر فمكة من حيث يبول  
وان كان لا نرج ينابيع  
قوله  
الفتن الذي له الة الرجال والنساء و  
اليسخ خافي بالفتن كسبلى وجمالى  
قوله  
هو مفتن وان يبول من الذكر فهو غلام وان  
اليسخ كسبلى وجمالى  
كيف يورث قاله



خفتي مشكل والإصل في الخفتي المشكل  
ان يوافق ميراث الأحرار ولا يوافق في الميراث  
الذين بنوا لا يوافق في ميراثهم حكمه في الميراث  
فان قام في صف النساء فاجب الى ان  
يقعد صلواته لا ختم الى ان يجل وان قام  
في صف الرجال فصلواته تامه ويعيد  
الانبي عن يمينه وعن يساره والد في  
خلفه بخلافه صلواتهم اخيرا لا احوال  
انذاره واجب ما بها ان يصل الفضل و  
يجلس في صلواته جلوس المكة ١٢٠ مائة

سلو تدر چو در  
قول  
وان مات قبل ان يستبين امره لم يقبله  
وجعل الاحتمال انه امرأة ولا امارة لاحتمال  
ان رجلا وهذا لان الحال ليس بثابت من  
الرجال والنساء وتبينهم كمن  
التي هي عند تعدد الفصل جازن سواء كان  
ذكره وان شئ كان في  
رح

وكتبه  
يحيى  
لاؤبى اربعتاره وهو قول الشعبى رح  
لوزان كان ذكرنا فله سهمان كان كافى  
فله نصف ولا يستحق الاحالة ولاحظكم  
مما ذكرنا عملك باليد ابن ١٢ مفا ١٧٣

ۛ

هو الأصل فيه ١٨ د رختا  
فمنه حتى بالامتنعاب هذا  
الاسم و من يدوم بدرا الحق املا وهو  
الحد الملق اي القدر جمعة بلاغ  
او مع الحد هو في توج قدومه امر  
بدرا حق هو لفر الحد ومدرما

فاذا بلغ الخنثى وخرجت لحيته او وصل الى النساء فهو رجل  
 ظهر له ثدي كثنى النساء او نزل له لبن في ثدي واحد  
 او جبل واحد او وصل اليه من الفرج فهي امرأة وان لم تظهر  
 احدى هذه العلامات فهو خنثى مشكل واذا وقف خلف  
 الامام قام بهن صف الرجال والنساء وابتاع له امة تخشع  
 ان كان له مال وان لم يكن له مال يبتاع له الامام من بيت  
 المال فاذا اخشع باعها ورد ثمنها في بيت المال وانما  
 ابوه وخلفا بنوا اخر فالمال بينهما عند ابن حنيفة <sup>ثلاثة</sup> مع اللابن  
 سهمان والخنثى سهم وهو انثى عنده في الميراث الا ان ثبت  
 غيره لك لان فيه لحاطة ويقهنا وقال صاحب الخنثى  
 ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وهو قول الشعبي اختلفا في  
 قياس قوله فقال ابو يوسف للمال بينهما على سبعة اسهم للابن  
 اربع وللخنثى ثلث وقال محمد يقسم على اثني عشر سهما للابن  
 سبعة وللخنثى خمسة كتاب الفقهاء اذا غاب الرجل فلم يعرف  
 موضع ولم يعلم احى هو ام ميت نصب لقاضى له امينا









卷

المأذون صادر بموجب اذن من قبل الملك في  
 بيتي ما دون الاذن الا باق لا ياتي في ابتداء  
 الاذن فكذلك لا ياتي في البناء صا كما ان الغصب  
 ولما ان الاذن باق جرد لا ياتي في ابتداء  
 يكونه ملا ولا على وجهه ولا في الغصب  
 رنيه كسبته بخلاف ابتداء الاذن لان  
 الاذن لا يقتضي بها عند وجود المصالح بخلاف  
 وخلاف الغصب لان الاذن لا يقتضي  
 معتبره اهلها

卷

فان باعد المولى الحج الى ان المولى اجنبى من كسبه  
اذا كان عليه دين على ما بينا ولا حجة في هذا  
البيع ولا نه مقيد فانه يدخل في كسب  
العبد ما لو يكن فيه وجه كالمولى من اخذ  
بعده لو يكن له هذا التمكن وصحة التعريف  
ببيع الكسب من القايذة ١٢ هذا

فصل

فان سلمه الخ لان حق الولي في المدين من  
الجسد فالو يفي بعد سقوطه في  
حيث لا يستوجب الولي على عبك  
المدين ولا يستوجب المدين على  
المدين  
مختلفا اذا كان الثمن عرضا لانه  
يقتضي وجاز ان يبتحقه متعلنا  
بالمدين ١٢ هـ لا يلزم

176

يقيناً ويحارون ويتحقق مقتضى  
بالعين ١١ هـ

فقر

فيلتزم بعض الثمن بطل الثمن فيما يبطل الثمن لأن  
 كان رد حصاره وادواته يلازم ميكادوا وموزونا  
 لأن هذه الأشياء يجب في الذمة والمولى  
 لا يتوجب على عبده وإنما لما إذا كان سوطا  
 لا يبطل فيه بطل الثمن لأن العوض لا يجب  
 في الذمة في بيع الفدائنه  
 من أجله

ف

فان لا يسلطوا على المؤمنين  
والمؤمنات ما يفترون

اهل سوقه وعلم العبد المحر فان مات المولى او جن اركن  
 بدارا محرب مرتدا صار الماذون مجورا وان ابق العبد  
 الماذون صار مجورا عليه واذا جهر عليه فاقرا وجائز  
 فيما في يدك من المال عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز  
 واذا ألزمت ديون تحيط بماله ورقبته لم يملك المولى ما في  
 يده فان اعتق عبدا لم يعتقوا عند ابي حنيفة وعندهما  
 عتقوا وملك المولى ما في يده واذا باع من المولى شيئا  
 بمثل القيمة جاز وان باعه بنقصان لم يجز وان باعه  
 المولى شيئا بمثل القيمة او اقل جاز البيهقي فان سلم اليه  
 قبل قبض الثمن بطل الثمن وان امسكه في يده حتى يستوفي  
 الثمن جاز وان اعتق المولى الماذون وعليه ديون فنقصه  
 جائز والمولى ضامن بقيمة الغرماء وما بقي الديون  
 يطالب به المعتق واذا ولدت من مولها فذلك حجر  
 عليها واذا اذن ولي الصبي للصبي في التجارة فهو في البيع  
 والشراء كالعبد الماذون اذا كان يعقل البيهقي والشراء



[illegible]

بالغما بالغ وان كان البذر من قبل العامل لصاحب  
الارض اجرم مثلها واذا عقد المزارعة فامنع صاحب  
البذر من العمل لم يجبر عليه ولو امتنع الذي ليس من  
قبله البذر واجبره القاضى على العمل واذا مات المتعاقد  
بطلت المزارعة واذا انقضت مدة المزارعة والزرع لم  
يذكر كان على المزارع اجرم مثل نصيبه من الارض  
ان يستحصد والتنفقة على الزرع عليهما مقدار  
حقوقهما واجرة الحصاد والرفاع والدياس والتدبير  
عليهما بالخصص فان شرط في المزارعة على العامل  
فسدت كتاب المساقات قال ابو حنيفة في المساقات  
بجزء من الثمرة باطلة وقال اجائزة اذا ذكرت مدة  
معلومة وسوى جزءا من الثمرة مشاعا ويجوز  
المساقاة في الشجر والنخل والكرم والرتاب و  
اصول الباذنجان فان دفع نخلا فيه ثمرة مساقاة والثمرة  
تزيد بالعمل جاز وان كانت قد انتهت لم يجز

卷

فلم يزل  
وقال  
واذا انقضت مدة الحج موتوا بعد ذلك  
الى اخرها فوافوا على ما سئلوا من ذلك  
وانقضت المدة والزواج لم يدرك  
الى وقت ادراك الفسخ شهرين فانه يظن الى  
اجب مثل شهرين فاقسم الاجب بينهما فاصاب  
الذي ليس من قبل الارض يدفع الى  
صاحب الارض ١٢ شبح  
وقالوا جاءه آه قال الشايعي م

١٢٩  
ومالك بن النعمان بن جارية ولا يجوز  
الزراعة إلا بقابل المعاملة بأن يبيع إليه  
الكرم معاملة وفيه أرض يقدأ في أسرة  
أن يبيع الأرض بالصف أيضاً ١٢

فلا

ويجوز المسافات في الشجر والخلد والكرم  
 وقال الشافعي روح في الجدي لا يجوز  
 في الخمل والكرم لأن جوارها لا تروى  
 خضاراً وهيئة شجرها لأن الجوارح  
 غير مخصصة لها  
 قال ابن عباس  
 قال أيضاً

و لو كان كما زعمه فالأصل  
في النفس من أن يكون معلومة  
لا سيما على أصله  
هذه

في الزمان من بعد هذا ما ذكره الله تعالى في كتابه  
 من انما يريد الله ليظفر به الامم ولعلهم يتقون  
 في الزمان من بعد هذا ما ذكره الله تعالى في كتابه  
 من انما يريد الله ليظفر به الامم ولعلهم يتقون  
 في الزمان من بعد هذا ما ذكره الله تعالى في كتابه  
 من انما يريد الله ليظفر به الامم ولعلهم يتقون

وانما فسد المساقات فللعامل اجر مثله وتبطل المساقات  
 بالموت وتفسخ بالاعذار كما تفسخ الاجازة كتاب  
**النكاح** النكاح ينقذ بالايجاب والقبول  
 بلفظين يعبر بهما عن المأخوذ ويعبر باحدهما عن المأخوذة  
 والاخر عن المستقبل مثل ان يقول زوجتي فيقول قد  
 زوجتك ولا ينقذ نكاح المسلمين او رجل وامرأتين عدلين  
 كانوا او غير عدول او محد ودين في قذف فان تزوج  
 مسلمة ذميمة بشهادة ذميتين جاز عند أبي حنيفة و  
 أبي يوسف ولا يجزى للرجل ان يتزوج بامه ولا بجدة  
 من قبل الرجال والنساء ولا بنته ولا بنت ولده وان سفلت  
 ولا باخته ولا بنات تحت ولا بعمته ولا بجالتة ولا بنات  
 اخيه ولا بامرأة التي دخل بها ولو لم يدخل ولا بنت امرأته التي  
 دخل بها سواء كانت في حجره او في حجر غيره ولا بامرأة ابه  
 واجد له ولا بامرأة ابنه ولا بنى اولاده ولا بامرأة من

في الزمان من بعد هذا ما ذكره الله تعالى في كتابه  
 من انما يريد الله ليظفر به الامم ولعلهم يتقون  
 في الزمان من بعد هذا ما ذكره الله تعالى في كتابه  
 من انما يريد الله ليظفر به الامم ولعلهم يتقون  
 في الزمان من بعد هذا ما ذكره الله تعالى في كتابه  
 من انما يريد الله ليظفر به الامم ولعلهم يتقون

في الزمان من بعد هذا ما ذكره الله تعالى في كتابه  
 من انما يريد الله ليظفر به الامم ولعلهم يتقون  
 في الزمان من بعد هذا ما ذكره الله تعالى في كتابه  
 من انما يريد الله ليظفر به الامم ولعلهم يتقون





فوق

102

فان زوجها النجس وهذا عند أبي حنيفة ح  
وعند محمد ح وقال ابو يوسف رج لا خيار  
لها اعتبار بالاب بالمجد وكهما ان قلنا لا خيار  
فانقصر النقصان بشيء بقصر الشفقة  
فيطرد الخلل الى مقاصد عيني والتلذذ  
بممن لم يار والامساك والاملاق الجواب في غير  
الاب والمجد يكتسب من الوفاة لقصر الرأى في احداهما  
والصحيح من الوفاة لاخر فيمتنع به ويستمر  
ونقصان الشفقة في الآخر فيمتنع به ويستمر  
في القصر بخلاف خيار الذي هو  
الفسخ فهو ممكن

[illegible]



[illegible][illegible]

من قلبه لم  
لا ما اقتصر وتعالى خذوا مني ما تشاء  
مولا مني خذوا مني ما تشاء ولا  
رجلي لا غناي ولا  
الوجهه فلا تلاقه على ما تشاء  
رويته  
من الناس من كان له من الدنيا ما يشاء  
ابن خبقة والي يوسف وعلى  
افضل ان الله قد ربيت بالانكا  
والنبي بوعلى ان تقو بالانكا  
لضر وقفا ولا وجهه  
لا يظن تقو في الدنيا  
ومعهم  
عليه



قوله  
فلا مهر مثل لا يزاد على المسمى منطلقا  
فخرج وهو مذهب البيهقي والناقدون  
المستوفين في المال والنفقة والمهر  
فأزادت على مهر المثل ويجب الزيادة على  
مهر المسمى وان نقصت لم ينعى لان مهر  
المسمى عدم المسمى بخلاف المسمى لان مهر  
موقوف في نفسه ففقد مهره بغيره وعليها  
العدالة لا الشبهة بل الحقيقة في موضع لا يخرجه  
وخرج من نسبوا النسب " هذا به

قوله

وهو مثلها يفتى باختلاف القول ان مسو  
لها مهر مثل نسائها لا كمن يفرد لا شرط من  
اقرارها بالاب ولا كمن لا انسان من جنس في مريم  
وفهمه الشوااعا بغير قيد النظر في قيمة جسم  
مدية

قوله

ولا يجوز تزويج الامنة على المهر او على مهر المثل  
لقولنا صلى الله عليه وسلم لا نكح الامنة الا على مهر  
ماتج

١٥٦

مولاها موقوف فان اجازة المولى جاز وان رده بطلان كذلك  
لو زوج رجلا امرأة بغير رضاها او رجلا بغير رضاها ويجوز  
لابن القم ان يتزوج ابنت عمه من نفسه اذا كان هو المولى وان  
اذنت المرأة الرجل بان يزوجهما من نفسه فعقد بحضرة شاهد  
جاز وان ضمن المولى المهر صح ضمانه وللمرأة الخيا وفطالبة  
زوجها او ولها واذا فرقا لقاضى بين الزوجين في النكاح  
الفاسد قبل الدخول فلا مهر لها وكذلك بعد الدخول وان  
دخل بها فلها مهر المثل لا يزاد على المسمى عليها العدة وثبت  
نسب ولدها منه ومهر مثلها يعتبر باخوانها وعماتها وبنات  
عماتها ولا يعتبر بامها وخالها اذا لم تكن من قبيلتها و  
يعتبر في مهر المثل ان تتساوى المثلتان في السن والجمال و  
المال والعقل والدين والبلد والعصر ويجوز تزويج الامنة  
مسلمة كانت او كتابية ولا يجوز تزويج الامنة على الحرية  
وجوز تزويج المحررة على الامنة وللحر ان يتزوج اربعاً من  
الحرائر والاماء وليس له ان يتزوج باكثر من ذلك ولا يجوز

ولا يجوز تزويج الامنة لان طهارة الكتاب  
جائز لقوله صلى الله عليه وسلم لا نكح الامنة الا على مهر  
والحر ان يتزوج اربعاً من الحرائر ولا يجوز نكاحها ايضا  
الجوز الا يصح لان النكاح شرعاً وسلباً الى الولى  
والولى هناك علم وصانعاً فافهم  
ماتج

العبدان

قول

وقد اسلمت فزوجها كما فعلت في قوله فان ابنت  
 فزفوا فانما ضي بينهما ولو كان الفرق بينهما طلاقا  
 وقال ابو يوسف روح لا يكون الفرق طلاقا  
 في الوضوء ما العوض فزوجها وقال الشافعي  
 روح لا يضره الا سلك لان فيه تعرضا لهم وقد عمتنا  
 بعد ذلك وان لا يتغير من له الا ان ملك  
 النكاح قبل النكاح غير متأكد فيقطع بنفس  
 الاسلام ويحل ما كان فيها حل الى انقضاء  
 ثلث حيض كما في الطلاق ولان ان القاصد قد  
 فاقته فلا بد من سبب يثبت عليه الفسخ

١٥٧

الاسلام طلقه لا يصلح سببا لها فيعبر  
 الفرق بالاداء وجوز قول ابو يوسف ان الفرق  
 بسبب اشتراك في الزوجان قد يكون طلاقا  
 عن الامساك بل هو رقيق قد مر ان طلاقا  
 فيسويها في ما في منابره فيسويها في ما في منابره  
 فالعقود ما الشراة فليست باهل المطلق فلا  
 يتوجب منها عتد بالانها

هديه

للعبدان يتزوج أكثر من اثنين فان طلق احد على الزوج  
 طلاقا بائنا لم يجز له ان يتزوج رابع حتى تنقضي عدتها  
 اذا زوج الامة مولاها ثم اغتقت فلها الخيار حركان الزوج  
 او عبدا وكذلك المكاتبه وان تزوجت امة بغير إذن  
 مولاها ثم اغتقت صح النكاح ولا خيار لها واذا تزوج امرأتين  
 في عقد واحدة واحد هما لا يحل نكاحها صح نكاح التي  
 يحل له نكاحها وبطل نكاح الاخرى واذا كان بالزوجة  
 عيب فلا خيار لزوجها وان كان بالزوج جنون او جذام  
 وبرص فلا خيار للمرأة عندا بجنينة روح وابديوسف روح  
 وقال محمد هـ لها الخيار وان كان الزوج عينا اجله الحاكم  
 سنة فان وصل بها والا فرق الحاكم بينهما اذا طلبت المرأة  
 ذلك والفرقة تطليقة بائنة ولها كمال المهر اذا كان  
 قد خلا بها وان كان مجبوا فافرق بينهما في الحال ان  
 طلبت وانخصى يؤجل كما يؤجل العندين واذا اسلمت  
 المرأة وزوجها كافر عرض عليه الاسلام فان





تزوج

تزوج قبل الدخول فلا مهر لها وان كانت  
قبل الدخول فغير مشاك  
فمنطلق في نفس الاسلام ولا تشارك  
فيما قبل الدخول فلا تشارك

تزوج

ان يبدل الزوج قبل الدخول عليه السلام من  
كانت له امرأتان ومال الى احداهما في  
القسم ما يوجب القينة ولحقه ما مثل دين  
يبدل في القسم بين ثمانية وكان يقول  
الله صمنا القسمة فلما امك فلا تشارك في  
فيما لا امك يعني زيادة القينة ولا تشارك  
فيما دونها والتجديدي والتجديدي سواء كان  
ما دونها ولا يقسم من حقوق النكاح  
ولا تشارك بين

تزوج

ولا تشارك من الاخذ بملك من الامانة  
فلا بد من اتمام النقص من حل الحرة  
والكتاب والمسدود والملك في الحقوق  
الامة لان الوقت قاسم  
هداية

١٥٩

قول

فهيما الاخره وقال اثنان في القسمة  
مستحقة لما روي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ان كان الزوج اذا اراد  
مفر الزوج بين ثمانية فظهر  
ان يقول ان القسمة من باب  
فلو من يكون من باب  
الاستحباب وهذا لا يوجب  
للزوجة ان لا تقسم  
الا بعد ان لا تقسم  
واحدة منهم فكلوا ان  
يسافر هو احد الثنتين  
ولا يجيب عليه بذلك  
المسألة

كانت المرأة هي المرتدة قبل الدخول فلا مهر لها وان كانت  
بعد الدخول فلها المهر وان ارتد معها واسما معا فمهر على  
نكاحهما ولا يجوز ان يتزوج المرتدة مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة  
وكن لك المرتدة لا يتزوجها مسلم ولا كافر ولا مرتد واذا كان  
احد الزوجين مسلما فالولد على دينه وكن لك لو اسلم  
احدهما وله ولد صغير صار الولد مسلما باسلام امه وان كان  
احد الابوين كتابيا والآخر مجوسيا فالولد كتابي واذا تزوج  
الكافر بغير شهود او في عدة الكافر وذلك في دينهم جائز  
فلا سماعا عليه اذا تزوج المجوسي امه وابنته ثم اسما او اسما لهما  
فرق بينهما وان كان لرجل امرأتان حرتان فعليه ان يعيد  
بينهما في القسم بكرين كانتا او تهبين او احدهما بكر والاخر  
غيبا وان كانت احدهما حرة والاخرى ممة فالحر الثلثان من  
القسم والامة الثلث ولا حق لهن في القسم حالة السفر فليسافر  
الزوج بمن شاء منهن والاولى ان يتقرب بهن فيسافرن  
خرجت قمرتها واذا رضيت احد الزوجات بتروك نفسها



١٤٠  
 واد ولدت المرأة منه أما إذا ولدت له فمردود على زوجها  
 لها ابن فان التحريم يخص بها دون غيرها من امرأة أخرى  
 هذه الصبيته على ولد هذا الرجل من امرأة أخرى  
 "جوهري قول" على نجبها آه فتصح اتفاقا صحيح  
 الخالف وإن ولد فمردود على زوجها ومردود  
 مخرج الخالف وإن ولد فمردود منه وإن نعت مبدئ  
 لو نفا وجب عليه هذه الصبيته على مولده ولو نعت  
 بل ينعى تحريم عليه هذه الصبيته على مولده من لا  
 جوهري قول" ويجوز أن ذلك مثل الأخ من لا  
 الخت من أمه من لا جوهري قول" أو نعت

لا تفرق بينهما على الا رضاع لان ارضاعهما على اللبن  
لا يفرق بينهما على اللبن لان ارضاعهما على اللبن  
لا يفرق بينهما على اللبن لان ارضاعهما على اللبن

مستعلقة التحريم قالوا اذا كان غلبا يتعلق به التحريم  
مستعلقة التحريم قالوا اذا كان غلبا يتعلق به التحريم  
مستعلقة التحريم قالوا اذا كان غلبا يتعلق به التحريم  
مستعلقة التحريم قالوا اذا كان غلبا يتعلق به التحريم

بالمغالب منها التحريم غالبا عند ابى يوسف  
لان الكحل حار شيئا ولطفا فيجعل الاقنابا  
لا يكثر في بناء الكحل عليه وقال محمد وزيد  
يتعلق التحريم بها لان الجنب لا يتقلب الجنب  
لان الشيء لا يصير مستهلكا بجنبه عن  
ابى حنيفة فيروايتان اصل المسئلة في الكحلان

ويخرج به الزوج النكاح فان علمت بالنكاح  
وتصدت بالارضاع العاقد قال محمد

وهو قول ابى حنيفة وابي يوسف والجمهور الاول  
فوطاها لم تقدر مع بينهما من يقول  
هو ان يرضعها من غير حاجتها وان كانت  
تفكر ان الارضاع مفقود ما اذا انكح وان  
من هذا لم يكن مفقودا ما اذا انكح وان  
ففي ابينا ما يقتضيه فريان انما تضعها على  
لا تكون ولو كان لها امرء وان صغيرة و  
عسوة فانكحها فزوجها فانكحها على  
غير فان كان لم يدخل الجوزة في حرمتها  
نصف المهر والصغيرة النصف ولا يزوج  
به على الجوزة لان فعلها لا يوجب  
بالجنبانية

التى ارضعت ولا ولدها ولا يجوز ان يتزوج الصبي لموضع اخت  
زوج للرضعة لانها عمته من الرضاع واذا اختلط اللبن بالماء  
واللبن هو الغالب يتعلق به التحريم وان غلب الماء لم يتعلق به التحريم  
وان اختلط اللبن بالطعام لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن غالبا  
عند ابى حنيفة واذا اختلط بالداء وهو الغالب يتعلق به التحريم  
واذا احلب اللبن من المرأة بعد موتها فاجوز الضبي منه يتعلق به  
التحريم واذا اختلط اللبن بلبن شاة وهو الغالب يتعلق به التحريم  
وان غلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم واذا اختلط لبن امرأتين  
ولبن احداهما اكثر من الاخرى يتعلق التحريم والغالب منهما عند  
ابى حنيفة وابي يوسف وقال محمد يتعلق بهما جميعا واذا انزل للبكر  
لبن فارضعت به صبيا يتعلق به التحريم واذا انزل للرجل لبن فارضعت  
صبيا لم يتعلق به التحريم واذا اشرب صبيا من شاة فلا  
رضاع بينهما واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة  
الصغيرة حرمتا على الزوج فان كان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها  
والصغيرة نصف المهر ويخرج به الزوج على الكبيرة ان كانت تعمد به

وقيل في إطلاق الكتاب هو المنع من  
 البقاء في إطلاقه وشرعاً لا في المال  
 وفي غيرها إطلاقاً وشرعاً لا في المال  
 الكتاب في إطلاقه وشرعاً لا في المال  
 بالرجوع بلفظ مخصوص هو ما اشتمل  
 على الإطلاق في حق الزوج  
 وبلغ ورسالة فانه في حق الزوج  
 عبارة أكثر والمثل في حق الزوج  
 يجوز طرد أو عكس أي جميعاً ومنعاً فليس يراد  
 فيها التفريق بينا والعقود والبلوغ والرد  
 لا تمار في القيد انما ثبت مع الكتاب مع انها  
 تنوع وتختلف عنه الحي اذا لم يوجد فيه  
 ريع القيد أي حالاً فانما هو الأول ما يقيد  
 الاخير وادخل الثاني لقوله أو لا ما يقيد  
 قول في الطلاق على ثلاثة أو لا ما يقيد  
 مع عند العامة لا طلاق إلا بآيات اكمل  
 كقوله أو لا ما يقيد  
 كقوله أو لا ما يقيد

الفساد وان لم تتم الفساد فلا شيء عليها ولا يقبل في الرضاع شيئاً  
 النساء منفردات وانما يثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين  
**كتاب الطلاق** الطلاق على ثلاثة أوجه أحسن وسنة وبدعة  
 اما احسن الطلاق فهو ان يطلق الرجل امرأة تطليقة واحدة في  
 طهر لم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها وطلاق السنة  
 وهو ان يطلق الرجل امرأة ثلاثاً في ثلاثة اطهار وطلاق البدعة  
 وهو ان يطلق الرجل امرأة ثلاثاً بكلمة واحدة او في طهر واحد فاذل  
 ذلك وقع الطلاق وبانت منه وكان عاصياً والسنة في الطلاق  
 على جهين سنة في الوقت سنة في العدة فالسنة في العدة يستوي  
 فيها المدخل بها وغير المدخل في الوقت يثبت في المدخل بها خاتمة  
 وهو ان يطلقها في طهر لم يجامعها فيه وغير المدخل بها يطلقها  
 في حال الطهر والحيف اذا كانت المرأة لا تحيض من صغرها وكبرها زاد  
 ان يطلقها السنة ثلاثاً طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى  
 فاذا مضى شهر طلقها اخرى ويجوز ان يطلقها ولا يفصل بين  
 وطبها وطلاقها بزمان وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع وطلاقها

١٩٢  
 كما قال الجعفي  
 في حق احسن طلاقاً كان احسن الا انما كان  
 الاثمة عليه بخلاف الجعفي قال بكراً فله ان ينفذ  
 وعن سائر الجعفيين قال بكراً فله ان ينفذ  
 المحامد بوجه وروى عن ابي بصير  
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله في  
 كانوا يستحبون ان لا ينبدوا على احد في  
 الطلاق حتى ينفذ عدتها وان هذا افضل  
 عندهم في طهر  
 في واحدة متى شاء لان المانع من طلاق  
 وقوع واحد من العدة ويخفى جمل فمعدوم  
 لما مضى طهرها وقال في حق طلاقها  
 في لايسة والصنفية قال في حق طلاقها  
 بعضي فلهما بعد ما جاء بها لا ينفصل  
 في حق طلاقها متى شاء لان المانع من طلاق  
 وقوع واحد من العدة ويخفى جمل فمعدوم  
 لما مضى طهرها وقال في حق طلاقها

في حق طلاقها متى شاء لان المانع من طلاق  
 وقوع واحد من العدة ويخفى جمل فمعدوم  
 لما مضى طهرها وقال في حق طلاقها

سنة

للسنة ثلثا فيصل بين كل تطليقتين بشهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
وقال محمد لا يطلقها السن إلا واحداً وإذا طلق الرجل امرأته في  
حالة الحيض وقع الطلاق ويستحب له أن يرجعها فإذا طهرت وضعت  
ثم طهرت أن شاء طلقها وإن شاء أمسكها ويقع طلاق كل زوج  
إذا كان عاقلاً بالغاً لا يقع طلاق الصبي المجنون والنائم وإذا  
طلق العبد امرأته وقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأته  
والطلاق على ضربين صريح وكناية فالصريح قوله أنت طالق  
ومطلقة ومطلقك فهذا يقع به الطلاق الرجعي لا يقع به  
الأبداً وإن نوى أكثر من ذلك ولا يفتقر هذه الألفاظ إلى  
النية ولو قال أنت طالق أو أنت طالق أو أنت طالق أو أنت طالق  
فان لم يكن له نية فهي واحدة رجعية وإن نوى به ثلثاً كان ثلثاً  
والضرب الثاني للكنايات لا يقع الطلاق بها إلا بالنية أو  
بدلالة الحال وهي على ضربين منها ثلثة ألفاظ يقع بها الطلاق  
الرجعي لا يقع بها إلا واحدة وهو قوله اعتدي سبعمائة  
وانت واحدة وبقيه الكنايات إذا نوى به الطلاق كانت

زنة البينة  
 لكل كلام مكتوف لم يرد  
 يسبق الى فهم السامع منه  
 كثرة الاستعمال  
 لان هذه الاعمال تستعمل في الطلاق واستعمل  
 في غير وجهه  
 وقوع امرات طالق الطلاق  
 وقوع الطلاق باللفظية الثانية واثباته في  
 لانه لو ذكر الغت وبعد وقوع به الطلاق فافا  
 ذكره في المصدر الاول فلان المصدر يكون  
 وقوعها باللفظية الاولى فلان المصدر يكون  
 ويراد الاسم ويقال بعمل دل على فساد بنية  
 تعادلت طالق يقع الطلاق به  
 ايضا ولا يحتاج فيه  
 ١٩٢  
 الى البينة ويكون  
 الطلاق لعلة الاستعمال فيه مبرر  
 الثالث لان المصدر يحتمل العمود او صيغة  
 اسم جنس فيعتبر بلكو الاسماء الاجنبا اكثر لانه  
 الاطلاق احتل الكل فلا يصح بنية الثنتين  
 ههنا خلافا للزعم وهو يقول ان الثنتين  
 بعض الثلاث فلما احتت بنية الثلاث صحت  
 بنية بعضها فمردوا ونحن نقول بنية الثلاث  
 انما صحت لكونها جنسا حتى لو كانت امرأة امه  
 نعتية الثنتين بما عتبارهما في الجنسية اما  
 الثنتين في حق الخوة عددها اللفظ لا يحتمل العمود  
 الوحدان لان معنى التوحد ذكر كل واحد في اللفظ  
 او وحدان وذلك ايضا في ذكر الوحدان في اللفظ  
 بمنزلة منها وهذا هو الوجه في التفسير والثنى  
 فيقولون  
 احد وان يكون في المصدر واحد في اللفظ  
 واحد وان يكون في المصدر واحد في اللفظ  
 واحد وان يكون في المصدر واحد في اللفظ

والصالحين ان اكل سوا في غدا لا  
فان نوى وان سكتها فاضا الكلام  
والاعراب وقال بعضهم لا يفتح مشق  
فهو الصحيح لا ان العوثر لا يفتح  
ولا يفتن وما عراب

فہم

[illegible]

قوله

ولذا وصف الطلاق وقال اشافوني به يقع فيها  
أو لا كان بعد الدخول لأن الطلاق شرطا  
معيها الرجعة فكان وصفه البيهقي خلاف  
لشروع جلفي الحكم إذا قال قلت طالق على أن الرجعة  
في عليك ولما كان وصفه يأخذ على أن الرجعة  
إن البيهقي قبل الدخول وبعد الدخول لا يرى  
الحد في فصل بينهما فيكون هذا الوصف تبين أن  
الفتاوى ومسئلة الرجعة  
منه فقهه وحله  
١٢٢  
بأنه إذا لم يكن أما إذا نوى  
نية أو نوى التثنية أو ما من قبل ولو على بقوله  
الثلاث وثلاث واحد وثلاثة أو النية أخرى  
انت طالق واحد أو ثلث لأن هذا الوصف  
يقتضي طليقتان بأن كان لأن هذا الوصف  
يعلم لا تبدل أو الإتيان

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
أما بعد  
فإننا نأيد هذا الوصف  
باعتبار أنه هو المينع في المال  
بأنه لا يبيع  
هـ

فقال يا بني  
لا تجعل الخدة كأن تشبه يد يوسف يا بني  
يا بني لا تجعل الخدة كأن تشبه يد يوسف يا بني  
يا بني لا تجعل الخدة كأن تشبه يد يوسف يا بني

واحدة بائنة والى نوى ثلثا كانت ثلثا وان نوى ثنتين كانت  
 واحدة وهذا مثل قوله انت بائن وبئنة وبئلة وحرام و  
 جبارك على غاربك واحق باهلك وجلية ودية وهمتك  
 لاهلك وسرحتك وفارقتك وانت حرة وتقتعي واستتبري  
 واغزني وابتغى لازوج فان لم يكن له نية لم يقع بهذا اللفاظ  
 طلاق الا ان يكون في حال مذكورة الطلاق فوقع في القضاء ولا  
 يقع فيما بينه وبين الله الا ان ينوي وان لم يكن في حال مذكورة  
 الطلاق وكان في غضب وحصومة وقع الطلاق بكل القطع لا يقصد  
 السب والشتم ولم يقع بما يقصد به السب والشتم الا ان ينويه  
 واذا وصف المطلق بضرب من الزيادة والشدة كان بائنا مثل  
 ان يقول انت طالق بائن او طالق اسدا الطلاق وافحس الطلاق  
 وطلاق الشيطان او طلاق البدعة او كما مجمل او ملاء  
 لبنت واذا اضاف المطلق الى جملتها او ما يعبر به عن  
 مجمل وقع الطلاق مثل ان يقول انت طالق او راسك طالق  
 وسرقتك طالق او عنقك طالق او سر وحك او بدك او

ممكن ان يصاحبه رجل من قريش ياتي به

[illegible]



قوله

المكره فطلاقه واقع عند ما قال انما اطلق ما اذا كان لا يملكه فطلاقه لا يقع  
لا يقع والطلاق فيما اذا كان على نطق الطلاق اجماعا لا يملكه فطلاقه لا يقع  
على الاقرار به فاقديه لا يقع الاقرار به فطلاقه لا يقع  
الطلاق والطلاق لا يقع الا على نطق الطلاق اجماعا لا يملكه فطلاقه لا يقع  
على الاقرار به فاقديه لا يقع الاقرار به فطلاقه لا يقع

قوله

السكندر يدينه الذي سكر من الخمر  
من النسيان ما اذا سكر من الخمر  
لا يقع الطلاق بالاجماع فطلاقه لا يقع  
بالتفريق سوا شرط بل هو على ما لا يقع  
وعن نكاحه الله اذا اشرب سكرها  
طلاقه عن محمد بن محمد بن الله اذا اشرب  
نحو قوله فصدع راسه فذهب عقله من  
الصدع لا يملكه فطلاقه لا يقع

قوله

صورته ان يقول لمان دخلت الدار  
فان قلت طالق فطلاقها وانقضت  
عدتها فترجوها ودخلت الدار  
وهي في ملكك وان قلت لان اليمين انقضت  
مضى قوله وان وجد الشرط في ملكك وهذا  
اليمين ودفع الطلاق فان كانت دخلت  
الدار لم تطلق لان اليمين انقضت  
في ملكك غيرك وهي في قوله وان وجد  
غير الملك انقضت اليمين ولم يقع شيء  
بالاشارة الى هذا على وجهين كانا لاشارة  
بغيرهما فلا يقع الا باليمين في ملكه  
ونحوه في قوله فاني لا املكه في ملكه  
فطلاقه لا يقع الا باليمين في ملكه  
الطلاق لا يقع الا باليمين في ملكه

١٢٥

جسدك او فرجك ووجهك طالق وكذلك ان طلق خواتمها  
مثلا ان يقول نصفك او ثلثك طالق وان قال يدك طالق و  
رجلك طالق لم يقع الطلاق وان طلقها نصف تطلقه او ثلث  
تطلقه كانت تطلقه ولحد طلاق المكره والسكران واقع  
وقيع طلاق الاخرس بالاشارة واذا اضاع طلاقه الى النكاح وقع  
الطلاق عقيب النكاح مثلا ان يقول ان تزوجك فانت طالق  
او كل امرأة اترجها فني طالق واذا اضاع الطلاق الى الشرط وقع  
عقيب الشرط مثلا ان يقول لامرأتان دخلت الدار فانت طالق ولا  
تصح اضافة الطلاق الا ان يكون المحالف مالكا للطلاق او يصفى  
الى ملكه واذا قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها  
قدخلت الدار لم تطلق والفظا الشرط ان واذا ما وكل وكلما  
ومضى متي ففي هذا الفاظ اذا وجد الشرط انقضت اليمين وانتهت  
الافى كلمة كلما فان الطلاق يتكرر بتكرار الشرط حتى يقع ثلاث  
تطبيقات وان تزوجها بعده لك وتكرر الشرط لم يقع بذلك شيء و  
زول الملك بعد اليمين لا يبطئها فان وجد الشرط في غير الملك انقضت



في قوله ان مع الفارسية فكان قد نبتان  
 بعد الاولى ارجع  
 في قوله ان مع الفارسية فكان قد نبتان  
 بعد الاولى ارجع  
 في قوله ان مع الفارسية فكان قد نبتان  
 بعد الاولى ارجع

وان قال لها واحدة بعدها واحدة وقعت واحدة وان قال واحدة  
 بعد واحدة ومعها واحدة او مع واحدة وقعت نبتان وان قال  
 لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة فدخلت وقعت  
 عليها واحدة عند لي حنيقة وقال ارجع النبتان ولو قال  
 لها انت طالق واحدة واحدة ان دخلت الدار فدخلت الدار  
 طلقت نبتين واذا قال لامرأته انت طالق مكره فطالق في الحال  
 كل البلاد وكذلك ان قال انت طالق في الدار ولو قال انت  
 طالق اذا دخلت مكره لم تطلق حتى تدخل مكره واذا قال انت  
 طالق عند وقع عليها الطلاق بطول الفجر لا يرد وصفها  
 بالطالق في جميع الغد وذلك بوقوعه في واحد منه واذا قال  
 لامرأته اختاري بنوي بذلك الطلاق وقال لها طالق نفسك  
 فلها ان تطلق نفسها ما دامت في مجلسها ذلك فان قامت منه  
 واخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها وان اختارت نفسها  
 في قوله اختاري كانت واحدة بائنة ولا يجوز ثلثا وان نوى  
 الزوج ذلك ولا بد من ذكر النفس في كلامه او كلامها حتى لو

وان لا يشترط ان يتكرر الكلام الا بالثبوت لان البينة تترد في شئ واحد

في قوله ان مع الفارسية فكان قد نبتان  
 بعد الاولى ارجع  
 في قوله ان مع الفارسية فكان قد نبتان  
 بعد الاولى ارجع

١٦٤

لا يرد وصف لها لا يتحقق بكان دون مكان  
 فيها طلقت في كل البلاد  
 وهو غير موجود فترتق دون وجوده

في قوله ان مع الفارسية فكان قد نبتان  
 بعد الاولى ارجع

لان اختيارها لنفسها بيبوت  
 ان اختيارها لنفسها بيبوت  
 ان اختيارها لنفسها بيبوت

قوله  
 فها طلق لا يعرف  
 بالاجماع عني سقروا من احد الجانبين  
 لا يصح فسر للبعث ولا تعين مع الاجماع  
 ولا ان البعث لا يصح فسر للبعث ولا تعين مع الاجماع  
 قوله  
 خاصة ليس الزوج ان يرجع وقال ذوقه دار الاول  
 لان التقدير على النية كذا في قوله لا يصح فسر للبعث ولا تعين مع الاجماع  
 فصار كالوكيل في البيع اذا اقبل به بعد ان شئت ومانه  
 فذلك لا يخلو من مشيئة والطلاق يحمل التعليق بخلاف  
 يتصرف عن مشيئته  
 البيع لا يخلو من مشيئته

قوله

قال لها اختاري فقال قلت قد اخترت فهو باطل وان طلقت  
 نفسها في قوله طلقتي نفسك فهي واحدة رجعية وان طلقت نفسها  
 ثلثا وقدراد الزوج ذلك وقعن عليها وان قال لها طلقتي نفسك  
 متى شئت فليها ان تطلق نفسها في المجلس بعده ولو  
 قال رجل لرجل طلقها ان شئت فله ان يطلقها في المجلس  
 خاصة ولو قال له طلق امرأتى فله ان يطلقها في المجلس و  
 بعده ولو قال لها ان كنت تجبني وتبغضني طالق فقالت  
 انا احبك وبعضك وقع الطلاق وان كان في قلبها بخلاف  
 ما ظهرت واذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقا بائنا فماتت  
 وهي في العدة ورثت منه وان مات بعد انقضاء عدها فلا ميراث  
 لها واذا قال لامرأته انت طالق نشاء الله تعالى متصلا لم يقع  
 الطلاق وان قال لها انت طالق ثلثا او واحدة طلقت ثنتين  
 وان قال ثلثا الاثنتين طلقت واحدة وان قال ثلثا الا ثلثا  
 بطل الاستناء واذا ملك الزوج امرأته وشقصا منها او ملك  
 المرأة زوجها وشقصا منه وقعت القوّة بينهما كتاب للرجعة

واذا طلق الامهانة وظلها لنبيذ سوال  
 منها ولا رضاها اما اذا سالت به ذلك  
 فطلقتها بائنا وثلاثا او خالفها اقلها  
 الاختيار فانما كانت نفسها فماتت وهي في  
 العدة لورثت لانها ضمنت نفسها فماتت وهي في  
 فانما ذكر البائنا لان الزوجي لا يحرم الميراث  
 في العدة سواء طلقها بائنا او غيرها  
 لان الزوجي لا يورث لانها ضمنت نفسها فماتت وهي في  
 في حق طلقها لا يورث لانها ضمنت نفسها فماتت وهي في  
 العدة ورثت وان شئت عدها الى عده الوفاة  
 عه لان كل متى عام في  
 الاوقات كلها فصار كما  
 اذا قال في حق وتثنيته  
 قوله  
 لم يقع الطلاق لم يقله عليه السلام من حلف  
 بطلاق او عتاق وقال انشاء الله تعالى  
 متصلا به لا خفت عليه ولا نذرت بصورة  
 الشئ فيكون تعليقا من هذا الوجه وانما  
 قبل الشرط والشرط لا يبعد هنا فيكون متصلا  
 من الاصل ولهذا يتطرق ان يكون متصلا  
 بمنزلة سائر الحروف الشرطية هدايه  
 قوله

الرجعة كوفي المحيط اذا اراد الرجل  
 ان يرجع امرأته فالاحسن ان يرجعها بقول  
 لا بالفعل لان صحته الواضحة بان تقول  
 متفق عليه وبالفعل يختلف فيها  
 لان كلمة متى عام في الاوقات كلها هدايه  
 كما اذا قال في حق وتثنيته هدايه

ان طلق

فقط فله ان يراجعها ثم يقول بته  
 فاسكون من بعض من غير فضل  
 استئذنه الملك لا تتردد في الرجعة  
 اسما كاد ولا يفتاء وانما يتحقق  
 الاستئذنه في العدة لان الاملاك  
 بعد انقضاءها ١٢ هـ  
 او يطأها الى قولهم بثبوت  
 هذا عندنا قال لا تسمى  
 الرجعة الا بالقبول مع التامع  
 لان الرجعة بمنزلة ابتداء الكفاح  
 لا رجعة فيها ولا يجرى عليها  
 خلع جبر ويطلبها عندنا وهو مستلقة على ما  
 بيناه واستقر ان انشاء العدة انما هو  
 ببناءه واستقر ان انشاء العدة انما هو  
 ولا تله على الاستئذنه كما في سقاط التبريد  
 واللا انزل فخل الكفاح وهذه الايام  
 تخص به فخصونا في قولنا لا رجعة  
 بغية فهو لا تفرجهل بدون الكفاح كما في  
 القابلة والطبيب وغيرهما وانظر الى الفرج  
 قد يقع بين الساكنين والزوج كما في الكفاح  
 فلو كان رجعة يطأها فيوطئ العدة عليها  
 هذا في قولهم قد كانت راجعها ثم هـ  
 هذا في قولهم قد كانت راجعها ثم هـ  
 من قولهم في الرجعة لا خلاف بين الامامة  
 في قولهم انقضت الرجعة الخ

اذا اطلق الرجل امرأته تطليقة رجعية او تطليقتين فله ان يراجعها  
 في عدتها رضىت بذلك او لم ترض الرجعة ان يقول راجعتك  
 او راجعت امرأتى ويطأها او يقبلها او يمسها بشهوة او ينظر  
 الى فرجها بشهوة ويستحب له ان يشهد على الرجعة شاهدين  
 وان لم يشهد صحت الرجعة واذا انقضت العدة فقال قد كنت  
 راجعتها في العدة فصدقته فهي جعية وان كذبته فالقول  
 قولها ولا يمين عليها عند ابي حنيفة واذ قال زوج الاممة  
 بعد انقضاء العدة قد كنت راجعتك وصدقه المولى كذبه  
 الامامة فالقول قولها عند ابي حنيفة واذ انقطع الدم  
 من الحيضة الثالثة عشرة ايام انقطعت الرجعة وان  
 لم تغتسل وان انقطع لاقبل من عشرة ايام لم تنقطع  
 الرجعة حتى تغتسل وبعضى عليها وقت صلوة كامل  
 او يتيهت وصلت فاذا تيممت ولم تغسل ولم تحض ويمض  
 عليها وقت صلوة لم تنقطع الرجعة عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف وقال محمد وزفر اذا تيممت انقطعت

لأن الجفرا لا يزيد  
 من الجفرا فانقطعت العدة وانقطعت  
 الرجعة ١٢ هـ  
 وصلت عند ابي حنيفة وان لم يغتسل  
 وهذا مستحسن وقال محمد اذا تيممت  
 انقطعت وهذا قياس لان التيمم حال عدم  
 الحمام طهارة مطلقة نفي ثبت به من  
 الحكم ما ثبتت بالاعتقال فكان بمنزلة  
 طهارة ضد ما ان لا نقضاً فكان بمنزلة  
 وهذا ضد ما ان لا نقضاً فكان بمنزلة  
 لانها تليها من الاوقات والاحكام الا ان  
 ايضا من روية اقتضاها في قولهم  
 تنقطع بنسب الشروع عند هذا  
 قبل هذا الموضع عند هذا  
 الصلوة ١٢ هـ

قولك ان اغتسلت ونسيت شيئا من بدنها لم يصب الماء  
 اليه الاغتسلت قال من الغسل قال من الغسل قال من الغسل  
 هذا الاستحسان والاحتياط في الغسل قال من الغسل  
 ان لا يغسل الاغتسلت قال من الغسل قال من الغسل  
 والاحتياط في الغسل قال من الغسل قال من الغسل  
 حكم الزنا في ما دون الغسل قال من الغسل  
 وهو الفرق ان ما دون الغسل لا يفسد ما كان  
 اليه الاغتسلت قال من الغسل قال من الغسل  
 الاغتسلت قال من الغسل قال من الغسل  
 الاغتسلت قال من الغسل قال من الغسل

الرجعة مجرد التيمم وان اغتسلت ونسيت شيئا من بدنها لم يصب الماء  
 فان كان عضوا فافوقه لمرقة طبع الرجعة وان كان اقل من عضو فمقطع  
 والطلقة الرجعية تشوق وتترين ويستحب لزوجه ان لا يدخل عليها  
 حتى يؤذنها او يمسها خفق فعليه وليس له ان يسافر بها حتى  
 يشهد على جعته شاهدين والطلاق الرجعي لا يجرى الوطى اذا  
 كان الطلاق بائنا دون الثلث فله ان يتزوجها في عدتها  
 وبعد انقضاء عدتها وان كان الطلاق ثلاثا في الحرة او ثنتين  
 في الامه لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها  
 فتربطها او يموت عنها والصبي المراهق في التحليل كالبالغ  
 ووطى المولى الامه لا يحلها واذا تزوجها بشرط التحليل فالكناح  
 جائز ولكنه مكروه فان طلقها بعد ما وطئها وانقضت  
 عدتها حلت للاول عند البعوضة وعند محمد لا تحل للاول  
 واذا طلق امرأته وهي حرة واحدة او ثنتين وانقضت عدتها  
 وتزوجت بزواج آخر فعادت الى الاول بثلاث تطليقات هدم  
 الزوج الثاني والطلقة والطلقتين كما يهدم الثلث وقال

ولا تغل هذا الزوج على ما لا يفسد ما كان اليه الاغتسلت  
 بخلاف الغسل من عاده فافوقه لمرقة طبع الرجعة  
 الخفاف ولا يغسل من عاده فافوقه لمرقة طبع الرجعة  
 وعن ابي يوسف ان تزك الغسل من عاده فافوقه لمرقة طبع الرجعة  
 كقولك عضو كامل معناه عاده فافوقه لمرقة طبع الرجعة  
 ما دون الغسل من عاده فافوقه لمرقة طبع الرجعة  
 غير من الغسل من عاده فافوقه لمرقة طبع الرجعة  
 لزوجه ان لا يدخل عليها الا بعد الطلاق  
 من قصده الرجعة لا يفسد ما كان اليه الاغتسلت  
 بهر على مرفوع يصير به راجعا فتربط بها  
 فقول عليها العدة هذا هو قول الجمهور  
 ان يسافر بها حتى يشهد على جعته شاهدين  
 لقيام النكاح ولهذا لم يفسد ما كان اليه الاغتسلت  
 ولما قلنا تمام لا يخرج من من يفسد ما كان اليه الاغتسلت  
 ولان تافى على البطلان من من يفسد ما كان اليه الاغتسلت  
 الراجعة فاذا لم يفسد ما كان اليه الاغتسلت  
 حتى انقضت العدة هذا هو قول الجمهور  
 لم يفسد ما كان اليه الاغتسلت من وقت وجوده ولهذا  
 البطلان حل عمله من وقت وجوده ولهذا  
 ففسد الاكل من العدة فافوقه لمرقة طبع الرجعة  
 الا ان يشهد على رجعتها قبل طلاق العدة  
 لان الزوج قد طلق حتى يشهد على رجعتها  
 ملك الزوج ووطئها حتى يشهد على رجعتها  
 الاغتسلت بوطئها بعد ما طلقها  
 طلقها بعد ما طلقها لا يفسد ما كان اليه الاغتسلت  
 في نكاح صحيح والكناح لا يفسد ما كان اليه الاغتسلت  
 في نكاح صحيح ولا يفسد ما كان اليه الاغتسلت  
 يوسف انه بعد النكاح لا يفسد ما كان اليه الاغتسلت  
 ولا يحلها على الاول لفساده من بعد النكاح  
 النكاح لما يفسد ما كان اليه الاغتسلت  
 استعمال ما يفسد ما كان اليه الاغتسلت  
 استعمال ما يفسد ما كان اليه الاغتسلت  
 استعمال ما يفسد ما كان اليه الاغتسلت

قولك ان اغتسلت ونسيت شيئا من بدنها لم يصب الماء  
 اليه الاغتسلت قال من الغسل قال من الغسل  
 هذا الاستحسان والاحتياط في الغسل قال من الغسل  
 ان لا يغسل الاغتسلت قال من الغسل قال من الغسل  
 والاحتياط في الغسل قال من الغسل قال من الغسل

Digitized by Google









قوله في المباحات الموصوفة فان  
 يقول برأت من كل الذي يمتنع  
 ويترك على الف ذنبت  
 قوله فيمنع من كل الذي يمتنع  
 يعني الكحل فقام على المباحات  
 وقال فيمنع من كل الذي يمتنع  
 يعني الكحل فقام على المباحات  
 قوله فيمنع من كل الذي يمتنع  
 يعني الكحل فقام على المباحات  
 قوله فيمنع من كل الذي يمتنع  
 يعني الكحل فقام على المباحات

ولباراة كالحلعي والمباحات يستطاع كل واحد من الزوجين  
 على الآخر ما يتعلق بالكاح **باب الظهار** اذا قال الرجل  
 لامرأته انت علي كظهر امي حرمت عليه ولا يحل وطئها ولا سهرها  
 ولا تقبيلها حتى يكفر عن ظهاره فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله  
 تعالى ولا شيء عليه غير كفارة الاولى ولا يعود حتى يكفر والعود الذي  
 يجب فيه الكفارة ان يعزم على طئها واذا قال انت علي كبطن امي او  
 كظهرها او كفرجها فهو مظاهر وكذلك ان تشبهها بمن لا يحل  
 النظر اليها على التبايد مثل لخته وعمه وامه من الرضاع وكذلك  
 ان قال راسك علي كظهر امي وفرجك او وجهك او رقبتك  
 وكذلك لو قال نصفك او ثلثك ولو قال انت علي مثل امي يجمع  
 الى النسبة فان قال اردت الكرامة فالقول قوله وان قال اردت  
 الظهار فظهار وان قال اردت الطلاق فطلاق وان قال اردت  
 التحريم فهو ايلاء عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد هو ظاهر وان  
 لم يكن له نية فليس بشئ ولا يكون الظهار الا من زوجته فان  
 ظاهر من امته لم يكن مظاهرا ومن قال لفسائه انتن علي كظهر  
 امي

الظهار وهو قول الامام في المصباح  
 كظاهره وفي قوله كظهر امي  
 ملاقاة قول الله تعالى لو قال لامرأته  
 كظهر امي فقد حلفت على ما جهلت  
 ككفارة من يصدق به الظهار نفي المصباح  
 اراد به الطلاق او كذا في المصباح  
 يكون ملاقاة ما لا يحل من المصباح  
 لانه قول لا يوجب ظهرا ولا سهر  
 قوله فيمنع من كل الذي يمتنع  
 يجب عليه ان يقبله ان يقبله ان يقبله  
 وضمان تكفرون منه وطئها بعد الطهار فان  
 لا يجب عليه الكفارة في غير ذلك  
 للضرورة ان غناه عن غيره في  
 الكفارة فان من بعد ذلك ان يقبلها  
 سقطت ابو مسعود بنده  
 قوله فيمنع من كل الذي يمتنع  
 الظهار ليس لا تشبه المحلة للمصباح  
 هذا المعنى يتحقق في بعض المصباح  
 مدارج قوله فيمنع من كل الذي يمتنع  
 على التبايد قال لا يوجب التشبيه  
 بالام قال مالك يوجب التشبيه  
 قوله فيمنع من كل الذي يمتنع  
 بظاهر من منسأهم والمداية الزوجات  
 كقوله فيمنع من كل الذي يمتنع  
 سواء كانت الزوجات حرة او امه او المداية  
 او مكاتبة او ام ولد او مكاتبة وكذا في  
 كذا في قوله فيمنع من كل الذي يمتنع  
 على لانه تشبهه بالمعصوم كونه  
 ليس يوجب فتنقه الى النسبة  
 مدارج

و عند هذا اعتناق الكل بفضل الكل  
لرفيد لا عتاق الما مورد لا يجوز  
الاستغناء عن العتاق بفضل الكل  
و التوافق لا عتاق ان يصح  
بالصفة لان الاتفاق يصح  
لا غيره « هذا قول لا عند لا  
يصح اعتقاد بل لا عند  
مع عليه يصح حتى لو كان بيان لا  
استغناء بالاجزاء لان اصل المتفق  
سواء التوافق انما كانت جمل المتفق  
لا انما جمل المتفق لا انما جمل المتفق













نقل انتقلت عنها اول من هذا والعبادة توفى فيها الاطوار و ما كان اذا كانت عليها او كانت متفرقة

او كانت متفرقة  
فيها ما جرد  
تجوز في نسب  
هذه في حال العدة  
العلق في حال العدة  
منتهى الطرد والاصل في هذا ان اطلق في العدة  
سنة شهرين في كل واحد من مطلق الرجوع  
ثبت هذا في كل واحد من مطلق الرجوع  
لستين ولو كان اقرب باقتضاء على ما ثبت  
نسب لان العدة باقية مدة العلم في  
ان جاءت بكثرة من سنتين ثبت  
وكان علوقا به رجوعا  
لو كان

اقرت  
بالاقتضاء لان الرجوع  
لا يزال الملك فاذ جاءت به لاكثر من  
سنتين علم انه لم يوطئ  
وهو مباح لو طئ  
امر على هذا وطئها في العدة ١٢ جهره  
قولك ساهم تقر باقتضاء العدة آتية به  
لاها اذا اقرب باقتضاء  
عدتها جاءت بولد لاقول  
من سنتين شهرين ثبت نسب ولان جاءت  
بسته شهر لم يثبت نسب  
١٢ قولك كانت  
منه

لاقتضاء  
النسب بوجود العلوق وثبت  
او في احداهما لاقتضاء من العلوق في كل واحد  
العلوق قبله وبعده فلا يصير له رجوعا ولا يثبت  
قولك لان من آه لان الحمل حادث بعد  
الطلاق فلا يكون منه لان وطئها لم يوطئ  
قولك ان يدعيه لان اذا ادعى عليه رجوعا الى  
نفسه يمتنع ودايتا ١٢ جهره  
قولك لم يثبت نسب لان  
الحدوث بعد العدة  
ولا العلوق فيها  
زوجه اذا

للمفرقة فان كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها واخرجهما الورثة  
من نصيبهم انتقلت عنها الى دار اخرى ولا يجوز ان يسافر الزوج  
بالمطقة الرجعية واذا اطلق امرأته طلاقا بائنا ثم تزوجها في عدتها  
وطئها قبل الدخول بها فعليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله  
وقال محمد لما اتممت العدة الاولى لها نصف المهر ويثبت نسب ولان  
المطقة الرجعية اذ جاءت به لسنتين واكثر ما لم تقر باقتضاء  
العدة فاذ جاءت به لاقول من سنتين ثبت نسب وبانت  
منه وان جاءت لاكثر من سنتين يثبت نسب منه فكانت  
رجعة والمبتوتة يثبت نسب لدها اذ جاءت به لاقول من  
سنتين واذا جاءت به لتمام سنتين من يوم الفرقة لم يثبت  
الا ان يدعيه ويثبت نسب ولان المتوفى عنها زوجها ما بين  
الوفات وبين سنتين واذا اعترفت للمعدة باقتضاء عدتها  
ثم جاءت بولد لاقول من ستة اشهر يثبت نسب واذا جاءت به  
لستة اشهر لم يثبت نسب واذا اولدت للمعدة ولدا وانكر  
الزوج لم يثبت نسب الا اذا شهد بولادتها رجلا او رجلا امرأته

بثبت ١٢ جهره  
وقال لا يثبت  
اشهر فكل من  
ولدت لستة  
بثبت نسب وان  
يوم الاقرار  
من ستة اشهر  
او ولدت لاقول  
باربعه اشهر وعندها  
باقتضاء علوقها  
اقرت



فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله واذا كانت صغيرة لا تجماع  
بما فلا نفقة لها وان سلمت نفسها اليه وان كان الزوج صغير  
لا يقدر على الوطى المرأة كبيرة فلها النفقة في ماله واذا طلق  
الرجل امرأته فلها النفقة والسكنى في عدد ثمار جيبا كان  
او بائنا ولا نفقة للموتى عنها زوجها وكل مرة جاءت من قبل  
المرأة بمعصية فلا نفقة لها وان طلقها ثم ارتدت سقطت  
نفقتها وان أمكت ابن زوجها من نفسها بعد الطلاق وه  
في العدة فلها النفقة وان قبلت ابن زوجها لا نفقة لها و  
ان قبلت في العدة بشهوة لا تسقط النفقة وان حبست المرأة  
في دين او غصبها رجل كرها فذهب بها أو حجت مع غير محر  
فلا نفقة لها واذا مرضت في منزل الزوج فلها النفقة و  
تقرض على الزوج النفقة ان كان موسرا ونفقة خادمها ايضا  
ولا تقرض الاكثر من خادم واحد وعند ابى يوسف  
تقرض بخادمين وعليه ان يسكنها في دار مفردة ليس فيها  
احد من اهله الا ان تختار ذلك وان كان له ولد من غيرها

فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله  
فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله  
فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله

فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله  
فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله  
فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله

فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله  
فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله  
فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله

فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله  
فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله  
فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله

فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله  
فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله  
فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله

فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله  
فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله  
فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله

فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله  
فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله  
فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله











[illegible]





[illegible]

وان كانت امه جاز وطيهما وله ان يتزوجها فاذا مات المولى عتق المديبر من ثلث  
ماله اذ اخرج من الثلث فان لم يكن له مال غيره سعى في ثلثي قيمته وان كان  
على المولى من سعى في جميع قيمته لفرائه وولد المديبر مديبر وان علق  
التدبير بموته على صفة مثل ان يقول ان مت من مرضي هذا او من مرضي  
كذا فليس عدب مطلق وانما هو مديبر مقيد يجوز بيعه فان مات المولى  
على الصفة التي ذكرها عتق كما عتق المديبر المطلق **باب الاستيلاء**  
اذا ردت الامة من مولاها او سقطت قد برى بعض خلقة فقد صارت  
ام ولد له لا يجوز بيعها ولا تمليكها المولى وله وطيهما واستخذماها و  
لجارتها وتزويجها ولا يثبت نسب لها الا ان يعترف به المولى فان  
جاءت بعد ذلك بولد يثبت نسب من غير دعوة فان نفاه انتفى  
بقوله وان زوجها فجاءت بولد فهو في حكم امه وان مات المولى  
عتقت من جميع المال فلا تلزمها السعاية للفرمأ وان كان على  
المولى دين واذا وطئ رجل امه غيره بنكاح فولدت منه ثم ملكها صار  
ام ولد واذا وطئ الاب جارية ابنته فجاءت بولد فادعاه ثبت نسب  
منه وصار ام ولد له وعليه قيمتها وليس عليه عقرها ولا قيمة ولها

فمن حصلت بين الولد والوالدة تلو لمودة والبيع ولا  
 التقيد بينهما على ما عرفت في حقيقة الصاغة  
 فمن سبب لا انفصال بين الحريتين كما لا يمكن  
 الموت وبقاء الحريتين كما عرفت في الحقيقة  
 وهو من جانب الرجال فكذلك الحرية ثبتت  
 في ضمهم لأن حقهم حتى إذا لم تكن لهم زوجة  
 وقد دارت منه لا يثبت هو لها وبثوث  
 حتى لو لم يثبت حتى الحرية في طحال  
 فيمنع جواز البيع وأخراجهما إلى الحرية  
 إذا كان بعضها مملوكا له  
 لأن الاستيلاء لا يقتضي عاقبته  
 فخرج النسب فيصير باصلا ١٢ صداية  
 فيخرج يثبت نسب الزم منه بعد اختلاف  
 منه بالولد الأول لأنه يرد على الولد الأول  
 فتبين الولد مقفودا منه فصار ثلثا  
 كالعتقة بعد النكاح ١٣ صداية  
 على الولد من النكاح لا لها ليست بمال  
 مقفود حتى لا يضمن بالنسب عند البيع فيقتطع  
 فلا يتعلق بملكها فصار مقفودا على ولد  
 مال مقفود بدليل أنه يسمى لولد وثلاثة  
 بعد موت مولاه وأما الولد لا يثبت  
 لغيره لأنها لا تسمى المولودة ولهذا كان  
 بين اثنين فاعتقتهما المالك ما لم يصبه عند  
 شيئا ولم يصب في نصيبه عند  
 إلى خفيته ١٤ وعند  
 فيمنع ١٥ جوه





وفاقد و توفيقا و جلالا و احسانا ان منكم جميعا و  
الامور و الامم و المملوك و المور و المور و  
منه منكم و المملوك و المور و المور و

من المال وميراثه  
كما لو استقرت أمانة ولا تشبهه  
أما عتق أحدكم فانه لا يفتى لان  
إبراهيم له انما يصادف حصته لا غير  
وليبرتي من حصته بالاداء ليرتقي  
كل هذا اجمعي ٥

لأن المولى بالشراء العمل بالعتق لانه جدي  
من الاقارب فلهذا لم ينفذ الوكيل وعند هذا  
اذا ولدته لا تمل من ستة اشهر اثنين  
بالعمل وقت الاغتاق وكذا  
ولدت ولدين احدهما كذا  
من ستة اشهر الاخذ كذا  
لما تاملان من  
واحد

١٠

[illegible][illegible]





فَقَالَ  
وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ لَا يَقْتُلُ الْجَدَّ  
وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ لَا يَقْتُلُ الْجَدَّ  
وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ لَا يَقْتُلُ الْجَدَّ

وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ لَا يَقْتُلُ الْجَدَّ  
وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ لَا يَقْتُلُ الْجَدَّ  
وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ لَا يَقْتُلُ الْجَدَّ

البير وواضح الحجرفي غير ملكه وموجه اذ انلف ادعى  
الدية على العاقلة والقصاص لاجب بكل محقون له على  
التايب اذا قتل عمدا و يقتل الحر بالحر والحر بالعبد والعبد بالحر  
والعبد بالعبد والمسلم بالذمي لا يقتل مسلم بالمستا من  
ويقتل الرجل المرأة والكبير والصغير الصحيح بالرقيق البصير بالارمن  
ولا يقتل الرجل بانه ولا يمد بولا ولا بعبد ولا بمكاتبة ولا بعبد  
ولداه ومن ورث قصاصا سقط ولا يستوفي لقصاصا ولا بالسيف  
واذا قتل المكاتب عمدا وليس له وارث لا المولى فله القصاص  
ان مات عاجزا بالاتفاق وان مات عن وفاء فكذلك عند  
محمد وم وان ترك وفاء او وارثه غير المولى فلا قصاص اذا قتل  
عبد الرهن لم يجب لقصاص حتى يجمع الراهن والمرتهن ومن  
جرح رجلا عمدا فلم يزل صاحب الفراش حتى مات فعليه القصاص  
ومن قطع يد غيره عمدا من الفصل قطع يده وكذلك الرجل ما زن  
الا نقر الاذن ومن ضرب غيب رجل فقلها فلا قصاص عليه  
واكانت قائمة وذهب ما فعله القصاص ويحلى له المراءاة

على قتل علي بن مالك  
بأبلة حجة على مالك  
قصاصا سقط الخد حجة الابوة وانما سقط  
وعب الدية وسودته بان قتل ام ابنه عمدا او قتل  
ولدا وارثه  
قوله القصاص الخ هذا على ثلاثة اوجه اولها ان  
وفاء المولى القصاص اجماعا لانه مات  
وهو ملك المولى لانه مات عبدا  
والجرح قتل العبد فان  
المولى فله القصاص فيه اجماعا لان  
صاد ذلك المشتق من المولى فله القصاص فيه  
عبد له واباه ومات في يد المشتري لا يثبت له شيء  
قصاص لانه لم يكن له من المولى شيء حتى يترك  
وفاء وليس له وارث الا للمولى فله القصاص  
عند هذا قال محمد لا قصاص له لان المولى يفتقر  
عند الجرحه بسبب ذلك وعنده الموت  
بسبب الاول فلا خلاف بيننا في القصاص  
وهما ان المولى هو المشتق فله القصاص  
المكاتب في الحالين فوجب له القصاص  
كما او مات عن غيره وفاء  
جوهري

قول

تلا رطباً أخذ وقت هذه الحادثة  
في زمن أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه  
شاور أصحابه في ذلك فوجد عند عمر  
شيئاً حتى قصاً عليه أمير المؤمنين رضي الله  
عنه بالقصاص بين طريق الاستيفاء  
عنه الصفة وانفقوا على تناولها

قول

ولا بين الحر والعبد ولا بين العبد وبين الحر  
ويقتل انشأ في الأثرين لا يقتل وقد  
قتل العبد الحر فيقطع يدا العبد بين الحر  
من قتل انشأ السن بالسن

١٩٨

ويقتل انشأ في الأثرين لا يقتل وقد  
قتل العبد الحر فيقطع يدا العبد بين الحر  
من قتل انشأ السن بالسن  
تقتل انشأ في الأثرين لا يقتل وقد  
قتل العبد الحر فيقطع يدا العبد بين الحر  
من قتل انشأ السن بالسن

عطف على يدا المقتول وتوكله لا عطف  
على قوله صحيح  
جوه لا يذبح

ويجعل على وجهه قطن رطب ويقابل عينه بالماء حتى يذهب و  
في السن القصاص كل شجرة يمكن فيها الممانلة القصاص ولا قصاص  
في عظم السن وليس في ما دون شبه العمد وانما هو عمد و  
خطا ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس لا بين  
الحر والعبد ولا بين العبدين ويجب لقصاص بين المسلم و  
الكافر ومن قطع يدا رجل من نصف لساعداً فبرأ منها فلا قصاص  
فيه وكذلك لو جرح جائفة فبرأ منها فلا قصاص عليه واذا  
كان يدا المقتول صحيحة ويدها لقا طع شاة او ناقصة الاصابع  
فالمقتول بالخيار انشاء قطع يدا المعيبة ولا شيء له غيرها و  
انشاء اخذ الارش كما ملأ ومن شج رجلاً فاستوعب الشجرة ما بين  
قرنيه وهي لا تستوعب ما بين قرني لشاح فالمشجج بالخيار انشاء  
اقصر بمقدار شجرة يدا من أي الجانبين شاء وانشاء اخذ الارش  
ولا قصاص في اللسان لا في الذكر الا ان يقطع الحشفة وعزائيل وسف  
اذا قطع الكل يجب اذا صلح القاتل واولياء المقتول على مال سقط  
القصاص وجب المال قليلاً كان او كثيراً فان غفل احد الشركاء او ضلح

وكان نصيبهم من المال ان تقصصوا عليه  
 لا يتبعون فاما سقطت من نصيبه سقطت كله  
 فانه يجب ان تقصصوا عليه من نصيبه سقطت كله  
 وهذا الواجب تقصصوا عليه من نصيبه سقطت كله  
 انما في مال القاتل فاما العاقلة فلا تقصصوا عليه  
 من نصيبه سقطت كله  
 انما في مال القاتل فاما العاقلة فلا تقصصوا عليه  
 من نصيبه سقطت كله

من نصيبه على عوض سقط حق الباقي من القصاص كان نصيبهم  
 من الديته واذا قتل جماعة واحدا عمدا اقتص من جميعهم واذا قتل  
 واحد جماعة فحضر اولياء جماعتهم قتل جماعتهم ولا شيء لهم من غير  
 ذلك وان حضر احدهم قتل له وسقط حق الباقي من وجوب عليه  
 القصاص فان سقط القصاص واذا قطع جلا من يدر جل فلام  
 قصاص على واحد منها وعليهما نصف الديته وان قطع واحد  
 يعني جلين فحضر اقلهما ان يقطع ايلا ويأخذ عنه نصف  
 الديته يقسمان نصفين وان حضر واحد منهما وقطع يدك فلا  
 عليه نصف الديته ولا يقطع اليمنى باليسرى واذا اقر العبد  
 بقتل عمد لزمه القود ومن رمى رجلا عمدا فقتل لسمم منه  
 الى اخرها تا فاعليه القصاص الاول والديته للثاني على  
 عاقلة كتاب الديات ايات اذ قتل رجل رجلا  
 يشبه عمد فعلى عاقلة دية مغالطة وعليه كفارة ودية شرب  
 العمد عندنا في حيفه وايدى يوسف مائة من الابل ربا عا  
 خمسة وعشرون بنت مخاض وخمسة وعشرون بنت لبون وخمسة

في ماله نصف الدية وقال في ماله نصف الدية  
 القصاص قد سقطت يا عاقلة انما اذا كان ماله نصف الدية  
 ثوبين انما في ماله نصف الدية  
 ويصلون ودر صا حراما عليه فانما في ماله نصف الدية  
 وله على القاتل نصف الدية لان اليد تنقطع في ماله نصف الدية  
 فاعليه القصاص اذ لا يدعي القصاص في ماله نصف الدية  
 انما البعض اذ لا يدعي القصاص في ماله نصف الدية  
 الارهاق لا يجزى الانسان وانما ثبت له قطع يدك  
 يعني نصف دية جرح في جميع البدن وانما  
 في خيبة الاخر لان مقتضى ثابت في جميع البدن ولا  
 سقط مقتضى بعضها بالتمام فاذا قتل الاخر ولا  
 سراحته فجاز له ان يطلب ويجوز له ان يقصر ولا  
 يلزمه ان يقطع او ان يقتص فاذا حضر العاقلة  
 قتل كتاب الديات ان يقطع يدك او يقتص  
 اسم هو واجب بالديته على مال الدية بدل الدية او يقتص  
 يودى في بدل الانسان على مال الدية بدل الدية او يقتص  
 يقوم مقام العاقلة وتضمن الدية ثوبه لان في قتلها  
 قتل العاقلة وتضمن الدية ثوبه لان في قتلها  
 سبيل في قتل العاقلة وتضمن الدية ثوبه لان في قتلها  
 الديات كلها على العاقلة الا ان يقتص او يقتص  
 في مال في ثلاث سنين ولا يجب على العاقلة ان يقتص  
 دية الدية مصدر وهو ما قاله القاتل انما على  
 ولهم مال الذي هو بدل النفس فترى في هذا انما على  
 شبيه المصدر الذي في اخرها عوض عن ماله او لا

وقوله ١٩٩  
 وقوله ١٩٩

رضوانه عندهم يشبهه الانبياء  
من الابرار  
فاجعلوا

والله اعلم  
وكانت هذه هي  
التي كانت  
التي كانت  
التي كانت

قوله ولا يثبت الدين "المراد بالدين كل دين" فلو كان الدين كل دين لكانت كل دينية

درماوندی کل برتا خوش  
نست در اعم "جوشی"  
القصیح و لما

عبد الله بن عبد الله

ساز الاخوان فينه حكومة عدل و  
الناس اذا منع الكلام غير الجارية  
المنفعة المقصود

فان قطع بعض الناس  
كما مله تقويت  
فان قدر على

---

\_\_\_\_\_

فما قدر عليه من الحروف وهي ثمانية وخمسون حرفا  
لا يقدر عليه من الحروف عجب عليه فيبقى وحرفا  
خمسون حرفا فيه البنية يسقطه والصحيح على  
والذات الثلاث والاربع والسين والهمزة والالف والجيم  
والطاء والظاء والصاد والسين والهمزة والالف والجيم  
والياء والواو والالف والهمزة والالف والجيم

[illegible]

اصل في منقحه  
كانت ايج لمار هذا كله اذا قطع  
باقيان اما اذا قطع وقطعتا فتنبيه جلد  
لان يقطعها بعين جديا وفي ذكر العشي كونه  
ولانه لا منفذ للذكر مع فقدم "جوهده  
في الحية التي يعني الرجل المالحية المرأة فلا  
الرجل الضد وان  
الربة

[illegible]

وعشرون حقة وخمسة وعشرون جذعة ولا يثبت التغليظ  
الا في الابل خاصة وعند محمد أربعون ثنية كلها خلفات وان  
قضى الدية في غير الابل لم تغلظ وقتل الخطاء تجب به الدية  
على العاقلة والكفارة على القاتل الدية في الخطاء مائة من الابل  
اخماسا عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض  
وعشرون حقة وعشرون جذعة ومن الذهب الف دينار ومم البورق  
عشرة الاك درهم ولا يثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة  
عند ابي حنيفة م وقال الامن البقر ما ثابته ومن الغنم الف شاة  
والحمل ما ثابته كل حلة ثوبان ازار ورداء ودية المرأة  
على النصف من دية الرجل ودية المسلم والذي سواه  
وفي النفس الدية وفي المازن الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر  
الدية وفي الخشعة الدية وفي العقل اذا ذهب بان ضرب  
على راسه الدية وفي اللحية اذا حلقت فلم تنبت الدية وفي  
شعر الرأس دية نواصيتين الدية وفي المحاجبين الدية  
وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي الاذنين الدية وفي السقفيل الدية

منه لا بد من  
الاجابة على  
الاسئلة في  
الوقت المحدد  
لها



موت اما اذا حصل سقط الارض وان ذهب هذا الارض يكون من ذلك ١٢ جوهريه  
 الدين ان كانت الهياكل خطاء فليكن عاقلة  
 وان كانت عدا على ماله وكون على الجاني  
 سنين سواد وجبت على العاقلة او في ماله  
 من حره بنه **قوله** ومن ثمن رجل  
 سقط الارض عند ابو يوسف  
 الهب وقال ابو يوسف  
 الاسم وهو كونه عدل لان الغني وان  
 زال فالام لم يحصل مزال فليكن ثوب  
 وقال محمد بن الحسن مزال فليكن ثوب  
 لانما اعلم انه اجرة الطبيب  
 عند فقار كانه اخذ ذلك من ماله  
 الا ان ابا حنيفة رحمه الله يقول ان  
 على اصله لا تقوم الا بعد او يشهد  
 بوجه من ثمن لاني فلا يفرم شيئا  
**قوله** و **قوله** كل الرزق  
 ٢٠٢  
 انه صدقه رجله على رجل  
 انه قتل وليه عدا وخطا واصل  
 على مال فانه يكون في ماله ولا يمس  
 مضمرات **قوله** والاجنبي في قتل الابن  
 ولو اشترك الاب والاجنبي عندنا وقال الشافعي  
 فلا قصاص على الاجنبي عندنا وعنده الصبي  
 عليه القصاص **قوله** لان امرأتك  
 التي ولا يجرم الميراث لان امرأتك  
 عفوية وهذا ليس من اهل العفو  
 والعفو كالحيثون ١٢ جوهريه  
 نبيه  
 ٢

الذي وفي الزيادة حكومة عدل وعند يوسف يجب الساعد شي وفي الاصح  
 الزائد حكومة عدل وفي عين البص لسانه وذكره اذا لم يعلم صحة حكومته عدل  
 ومن ثمن رجلا موضحة فذهبه عقله او شعره اسه خل اش موضحة في الدين وان  
 ذهبه او بصره او كاله فعليه رش موضحة في الدين ومن قطع صبره جل  
 فثلث اخرى في جنبها فيها الارض لا قصاص فيه عند ابي حنيفة عند  
 يجب القصاص من قلع من جل فبنت مكانها اخرى سقط الارض و  
 من ثمن رجلا فالتحيت جراحه فلم يبق لها اثر وبث الشعر سقط الارض  
 عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يجب رش الاله وقال محمد تجب لجره  
 الطبيب من جرح رجل الجراحه لم يقصص من الجراح حتى يبرأ ومن قطع  
 يد رجل خطأ ثم قتله خطأ قبل البرء فعليه الدين وسقط الارض وكل  
 عن سقط فيه القصاص يشبهه فالدين في مال القاتل وكل رش وجب  
 باقراره وسلم فهو واجب مال القاتل اذا قتل الاب بنه عمدا فالدين  
 في ماله في ثلث سنين وكل جناية اعترف بها الجاني فهي في ماله ولا  
 يصدق على عاقلة ويجب في ثلث سنين وعنده الصبي والمجنون خطأ  
 فيه والدينه على العاقلة ومن حفروا في طريق المسلمين او وضع حجرا

فانها



وہ

والمستثمر والسكن لا يجد اشارة الى ان التقدم الى القاعة وماتلف من مال متدب البناء في حوائط  
عمره ثم ماتلف من قس قس هو على القاعة وماتلف من مال متدب البناء في حوائط  
عمره ثم ماتلف من قس قس هو على القاعة وماتلف من مال متدب البناء في حوائط  
عمره ثم ماتلف من قس قس هو على القاعة وماتلف من مال متدب البناء في حوائط

امر الولد والمد برجاية خطأ ضمن المولى الاقل من قيمتها ومن اشبه  
 فان جنى اخرى قد دفع المولى القيمة الى الاولى لقضاء فلا شيء عليه  
 ويتبع ولي جناية الثانية ولي جناية الاولى فيشاركهما الخذول  
 ان كان المولى دفع القيمة بغير قضاء القاضى فالولى بالخيار ان شاء  
 اتبع المولى او انشاء اتبع ولي الجناية الاولى فان اتبع المولى فله ان  
 يرجع على ولي جناية الاولى اذا مال الحائط الى طريق المسلمين فقط  
 له صاحبه بنقصه في مدة يقدر على نقضه حتى سقط ضمن ما تلف به من  
 نفس او مال ويستوى ان يطلبه بنقصه مسلم او ذمى ان مال الذمى او  
 رجل المطالبة الى مالك الدار خاصة فحسب ان اصطدم الفارس  
 او ماشيان فماتا فعلى عاقله كل واحد منهما مادية الاخر وان قتل الرجل  
 عبد غيره خطأ فعليه قيمة لايزاد على عشرة الاف درهم فان كانت  
 عشرة الاف درهم او اكثر قضى عليه بعشرة الاف درهم الا عشرة وعشرون  
 يوسف قضى بالقيمة بالغامبلغ وفي الامنة اذا زادت قيمتها على  
 الدية قضى عليه بخمسة الاف درهم الا عشرة وفي يد العبد نصف قيمته  
 لايزاد على خمسة الاف خمسة وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدور

[illegible]

نہ





Digitized by Google

३३

كتاب المائدة جسي مقالة وهو الذي  
 وثقى الديه طولا لا نقلا يقول له ما من ان يخطك  
 والافانه من الغوم الدين يعمون بصره القائل  
 والافانه من الغوم الدين يعمون بصره القائل  
 والافانه من الغوم الدين يعمون بصره القائل

اثنتان من اهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتل لم يقبل شهادتهما  
**كتاب المعاقل** الدية في شبه العمد والخطأ  
 وكل دية وجبت بنفس القتل على العاقلة والعاقلة اهل الديوان  
 ان كان القاتل من اهل الديوان يؤخذ من عطياتهم في ثلث سنين  
 فان خرجت العطايا في اكثر من ثلث سنين واقل اخذ منها وان  
 لم يكن من اهل الديوان فعاقلته قبيلته يقسم عليهم في ثلث  
 سنين لا يزداد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة درهم وثلث  
 درهم وينقص منها فان لم يتسع القبيلة ذلك ضم اليهم اقرب  
 القبائل اليهم وادخل القاتل مع العاقلة وعاقلة المعتق قبيلة  
 مولاه ومولى المولاة يعقل عنه مولاه وقبيلته ولا يقبل العاقلة اقل من  
 نصف عشر الدية ويتم نصف العشر فصاعدا وما نقص من  
 ذلك ففي مال الجاني ولا يعقل العاقلة جناية العبد والعمد  
 ولا يعقل ما لزم بالصالح او باعتراف الجاني ولا ذنبي الحر على العبد  
 جنامه خطأ كانت على عاقلته **كتاب الحدود**  
 الزنا يثبت بالبينة والاقرار بالبينة ان تشهد اربعة

[illegible][illegible]

**قول**

من الشهود اي من الرجال الاحرار  
 اليافعين العقلاء المعدلين  
 ما هو الا الزنا ما هيدها ما هو لا ينفك  
 قال عليه السلام العيان بيننا والرجلان زنحان  
 والفرج يفتق ذلك اوكي به وانما يسمع كيت زنا لانه  
 قد يكون مكر حاد لا يجب عليه الحد وبعث زنا ليو ازان  
 يكونوا شهداء واني هو صبي او مجنون واختلفوا  
 او يجوز ان يكون زنا وهو صبي او مجنون واختلفوا  
 في عدم العقاب الذي يسقط للحد كان ابن سينا رحمه  
 لا يفرضه وقد وثقه الى ابي القاسم وعند حسا  
 اذا اشهدوا بعد مقتضى شهر من وقت عاين الا فاضل  
 وشهدوا بقتل الشاهد في شهر من وقت عاين الا فاضل  
 وفي الجراح الصغير قدارة يستأثره الشاهد  
 ومن زنا بالحوار ان يكون امرأته او امته وقد  
 سئلوا قالوا لا في هذا في شهر من وقت عاين الا فاضل  
 يكون جارية ابنة واين زنا لا محتمل ان يكون  
 زنا في دار الله با او في صكر البناء وذلك  
 لا يجب الحد لان زنا في صكر البناء وذلك  
 عند زنا في شهر من وقت عاين الا فاضل  
 اذ اده الشهود ولا نعرف ان الشاهد يكون هذا  
**قول** بمال من سرف القاء للفتيق  
 البعض فانهم اعتبروا للجالس القاض دون  
 المقرر **قول** محصا الزنا والحسن من الجلي  
 فيه شر لا الامسان وهو مبني  
 ٢٠٨  
 البهق والقتل والاسلام والبر  
 والنجس الصحيح والادخل بها وحسب على  
 صفة الاجتناب والتبصر في الدخول الا يلازم في البر  
 على وجه يوجب ائسا ولا يفتقر فيها شئ  
 ولا اعتبار بالوعى في الدنيا وهو مبني  
**قول** ويتبع آراء لان القيا بنبوي وصول الدم  
 في وقت الله تعالى ولا تأخذ كونه بصرا زنا في  
 عليه تعالى الله تعالى ولا تأخذ كونه بصرا زنا في  
 من زنا به وهو مبني  
 في مضمون احد بملك والجلد زنا به  
 بربان بوصول الا في كل الاعضاء وما وصلت  
 او بها اللذة وهو مبني  
 ان في قوله تعالى فليعلم من ضيق ما على الشاهد  
 من العذاب تواتر في الاصل لان الجنايات  
 العذابي يكون متصفا للفتوة لان الجنايات  
 ضد توافر القسم الفش يكون ادنى الى التلويح  
 حد اي

من الشهود بالزنا فيسألهم الامام عن الزنا ما هو وكيف هو واين زني  
 ومتى زنا ومن زنا فاذا بينوا ذلك وقالوا راينا به وطبها في فرجها  
 كالميل في المكحلة وسئل الامام عنهم فعدوا في السر والعلانية  
 فاذا عدوا حكمه بشهادتهم والاقرار ان يقر العاقل البالغ على نفسه  
 بالزنا اربع مرات في اربع مجالس من مجالس المقر كل اقراره **قول**  
 فاذا اتم اقراره اربع مرات سال عن الزنا ما هو وكيف هو واين زنا ومن  
 زني فاذا بين ذلك لزم الحد فان كان الزاني محصناهم الكتاب بالحجارة  
 حتى يموت ويخرجه الى نساء ويبدأ الشهود برحمته ثم الامام ثم الناس  
 فان امتنع الشهود عن الابتداء بغير عذر سقط الحد وان كان  
 مقر ابتداء الامام ثم الناس فاذا مات يغسل ويكفن ويصل عليه فان  
 لم يكن محصنا وكان جرأه مائة جلدة فامر الامام بضربه بسوط  
 لاثرة له ويضربه ضربا متوسطا ويترجم عنه ثيابه دون الازار  
 ويعرق في ضرب على اعضائه الا الراس لوجه والفرج وان كان عبدا  
 جلد حسين جلدة وكذلك لامة فان سج المقر عن اقراره قبل قامته  
 الحد في وسطه قبل جوعه وخطي سبيله ويستحب للامام ان يلقن

المف  
 ٢٦







لم يقبل جوعه لان  
 القذف فيه حق فيكذب به ولا يصح  
 خلاف ما هو الصواب فان الله تعالى لا يهدي  
 قلوبهم ولا يبين لهم  
 ما هم على كذبهم  
 فبينهم وبين الحق  
 حجاب من الله تعالى  
 لا يهدي قلوبهم  
 ولا يبين لهم ما هم  
 على كذبهم

المندرج في  
 قوله لا يهدي قلوبهم  
 لان الله تعالى لا يهدي  
 قلوبهم ولا يبين لهم  
 ما هم على كذبهم

الحرمة ولا الابن ان يطالب بابه بقذف امه الحرمة المسلمة وان اقر بالقذف  
 ثم حج ليقبل جوعه ومن قال للعربي يا نبطي لم يحد من قال  
 لرجل يا ابن ماء السماء فليس بقاذف ولو نسب الى عمه او خاله  
 زوج امه فليس بقاذف ومن وطى طيارا ما في غير ملكه لا يحد  
 قاذفه والملاعنة بولد لا يحد قاذفها ومن قذف مترا وعبدًا  
 بالزنا وكذلك الكافر لا يحد من قذف محصنا بغير الزنا فقال يا فاسق  
 او يا كافرا يا خبيث عزروا ان قال يا خيال او يا خنزير او يا ثور او يا غزالا  
 اذا كان ذات شرف والتعزير اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلاث  
 جلدة او ما يراه الامام وقال ابو يوسف يبلغ التعزير خمسة وسبعون  
 سوطا فان حبسه بعد التعزير جازان راي الامام فيه الصلاح  
 واشد لضرب التعزير ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف  
 ومن حد الامام او عزره فمات فدمه هدر واذا حد المسلم في  
 القذف سقطت شهادته وان تاب وان حد الكافر من قذف ثم  
 اسلم قبلت شهادته ترك كتاب الشريعة اذا سرق العاقل  
 البالغ عشرة دراهم مضروبة او قيمة عشرة دراهم مضروبة

المندرج في قوله لا يهدي قلوبهم لان الله تعالى لا يهدي قلوبهم ولا يبين لهم ما هم على كذبهم  
 قوله لا يهدي قلوبهم لان الله تعالى لا يهدي قلوبهم ولا يبين لهم ما هم على كذبهم  
 قوله لا يبين لهم ما هم على كذبهم لان الله تعالى لا يبين لهم ما هم على كذبهم

القذف فيه حق فيكذب به ولا يصح خلاف ما هو الصواب فان الله تعالى لا يهدي قلوبهم ولا يبين لهم ما هم على كذبهم  
 قوله لا يهدي قلوبهم لان الله تعالى لا يهدي قلوبهم ولا يبين لهم ما هم على كذبهم  
 قوله لا يبين لهم ما هم على كذبهم لان الله تعالى لا يبين لهم ما هم على كذبهم



من حرز الاشبهه فيه وجب القطع والحر والعبد في السرقة سواء وجب  
القطع باقراره مرة واحدة وبشهادة الشاهد<sup>ين</sup> واذا اشتراك<sup>ا</sup> جماعة  
في سرقة فاصا كل واحد منهم عشرة دراهم يقطعون جميعا وان كان  
اقل لم يقطعوا ولا قطع فيما يوجد مباحا في دار الاسلام كالحشب  
الحشيش والقصب السمك والصيد لا فيما يسارع اليه الفساد  
كالنواكه الرطبة واللبن اللحم والبطيخ والفاكهة في الشجر والزرع  
الذي لم يحصد لا يقطع في الاشربة المطرية ولا في الطنبور ولا  
في سرقة المصحف كذا اذا كان عليه حلية ولا في صليب هب ولا في  
شطنج ولا في نرد ولا قطع على سارق الصبي الحر وان كان عليه  
حلي ولا في سرقة عبد الكبير ويقطع في سرقة عبد الصغير الذي لا  
يعقل ولا قطع في فاتركهما الا في فاترك الحسا ولا في سرقة  
كلب لا فهد ولا دف لا طبل ولا في مزمار ويقطع في الساج  
القنار والابنوس والصندل اذا اتخذ من الخشب اواني  
او ابواب وصناديق قطع فيها ولا قطع على خائن وخائنة و  
كذلك المتهب والمختلس ولا يقطع النباش ولا يقطع

**قول** واذا اشتراك لان الموجب سرقة  
النصاب ويجب على كل واحد منهم بحايته  
في قطع كل النصاب في فقره ١٢ هداية  
**قول** حلية الخ بياري الف درهم  
ومن ابي يوسف يقطع مطلقا وعند قطع  
اذا بلغت قيمة الحلية عشرة دراهم ان  
جوهه نير **قول** ولا قطع الخ وان كان  
عليه حلية لان الحر ليس بالمال والحلية  
بيع له وقال ابو يوسف يقطع اذا كانت  
الحلية نصا بالاختلاف في الصبي الذي  
لا يمشي ولا يتكلم ما اذا مئى يتكلم  
فلا قطع فيه اجماعا وان كان عليه حلية  
كثيرة **قول** جوهه نير كونه  
ويقطع الخ لافا اموال محدنة كونه  
غزوة عند الناس لا يعبد بصور فاسية  
في دار الاسلام **قول** هداية  
والفلس لا يقطع الخ الاختلاف ان عطف  
الشئ بسنة على فلتة  
جوهه نير

# الافات

فقد بالفتح بمعنى يوزر كما في قوله تعالى  
جاءوا نريد بالفتح والتخفيف زنا في عام  
مورست منار بالفتح كرا في نازنة  
ساج بمعنى جوب سياه وبمعنى جوب كرا في  
سازندوب هندی آراسل گویند نباش  
بالفتح وتشديد ثانی وشین بمعنی كفن وزندوب  
كفن كفن  
غياث الافات

قوله

رم غير محرم منه كبقيا الاعمام والعصا  
والخالات والاخوان قطع ١٢ مصفوات  
قوله اذن سرق شيئا لم يوجدها  
عادة او حقيقة في الدخول فاختل العز  
ويدخل ذلك حوايت التوارخا  
الاذا سرق منها ليلته لا يفتن بانهارا  
الاموال والاعمال الاذ يفتن بانهارا  
قوله ولا قطع الخ لانه البيت ليس  
حرزا في حقه كغيره ما ذوقنا في دخول  
ولا يفتن به لانه من الدار فيكون دخله  
خيانة لا سرقه ١٣ هذا البيت قوله  
يوجد من الخ لانه لا يفتن به  
٢١ ٢٢ قوله  
لا يفتن به لان البيت ليس  
معتبرا على المالك بل هو من  
معتبة عند مالك الخ لانه ليس  
الثاني منه هناك بل هو من  
من كل واحد وعلى يدي سرق على  
الداخل يد ويد الخارج يد متساوية  
الداخل وان ادخل عليها القطع  
الداخل وان ادخل عليها القطع  
من يد الداخل وان ادخل عليها القطع  
قوله من اليد لانه ليس بها  
القياس واليد بيد السارق  
تعالى فاقطعوا ايديهم  
صلواته عليه السلام  
من الزند ١٢ جرمه يد  
من الزند ١٢ جرمه يد  
تسميه لانه اذا قطع  
تسميه لانه اذا قطع  
صورة الجسم ان يقطع  
وهو قد اكل النار ويقطع  
وهو قد اكل النار ويقطع  
قوله لا يفتن به لان  
قوله لا يفتن به لان  
قوله لا يفتن به لان

السارق من بيت المال لا مال للسارق فيه شركة ومن سرق  
ابوه او ولده او عبده او ذى حم محرم منه لم يقطع وكذلك ان سرق  
احد الزوجين من الآخر والعبد من سيده او من امرأة سيده او  
زوج سيده او المولى من مكاتبه او سارق من الغنم والحز على نخل  
حرز بمعنى فيه كالبيت والدور وحرز بالحفاظ فمن سرق  
شيئا من حرز او من غير حرز وصاحبه عنده يحفظه يجب عليه  
القطع ولا قطع على من سرق من حمام او من بيت اذن للناس في  
دخوله ومن سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده يحفظه قطع  
ولا قطع على الضيف اذا سرق من اضافة واذا انقب اللص البيت  
دخل فيه فاخذ مال او ناول الخراجا البيت فلا قطع عليه ما كان  
القائم في الطريق فخرج فاخذه قطع وكذلك ان حمل على حمار فساقه  
واخرجه واذا دخل الحز جماعة فتولى بعضهم الاخذ قطعوا جميعا  
ومن نقب بيتا او ادخل فيه فاخذ شيئا لم يقطع وان اخل يده في  
صندوق الصخر او في غيره فاخذ مال قطع ويقطع بمو السارق  
من الزند تحسم فان سرق ثانيا قطع بجله اليسر فان سرق ثالثا

قوله لا يفتن به لان  
قوله لا يفتن به لان  
قوله لا يفتن به لان

منه





23.

فولج لانته بالوجه يعصبها  
مذكيها لوجل الخ لانه فنبشوط القتمية  
عند الذي وكل البدن يحمل لحنه  
النفوس من الكاوية ولا بد من العبد  
للتحقن الكاوية للاضطرار  
القياس لا يוכל لانه يجوز ان يكون  
واو عن غير ما روي

خفته الكلب لم يجره لم يوكل وان شاركه كلب غير معلم او  
كلب مجوسى او كلب لم يذكر اسم الله تعالى عليه لم يوكل واذا سعى  
الرجل عند الرمح اكل ما اصابك لجره السم ومات وان ادركه  
حياء ذكاه وان ترك تركيته لم يوكل وان وقع السم فى الصيد فما  
فتاح حتى غاب عنه ولم يزل فى طلبه حتى اصابه ميتا اكل  
استحسانا وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يوكل وان  
رمى صيدا فوقع فى الماء او على السطح او على جبل ثم تردى منه  
الى الارض لم يوكل وان وقع على الارض ابتداء اكل وان اصابه  
المعارض بعرضه لم يوكل وان جرعه اكل ولا يوكل مما اصابه  
البندقة فمات بها وان روى الصيد فقطع عضوا منه اكل الصيد  
ولا يوكل العضو المقطوع وان قطع اثلاثا والاكثر مما يلى العجز  
اكل الكل وان كان الاكثر مما يلى الراس اكل الاكثر ولم يوكل الاقل  
ولا يوكل صيد المجوسى والوثنى والمرند وكذا الهرم والمجنون  
والصبي الذى لا يعقل ومن روى صيدا فاصابه ولم يتحنه ولم  
يخرجه من جيز الامشاع فرماه اخر فقتل فهو للثانى ويوكل وان

٢١٢  
 أهل الزكاة ١٦  
 قوله  
 فزماه أخر فتتلمذ لم يוכל لأختل الموت  
 الثاني وهو ليس بذكر ذكاة لأختل الموت  
 ذكاة الأخشاب بخلاف الأولى وهذا  
 إذا كانت الرممة الأولى وهذا  
 الصبد لأنه من حيث يجزأ  
 مضافاً إلى الرمي الثاني يكون الموت  
 الأول بحيث لا يسلم الثاني أما إذا كان  
 بأن لا يبقى في الذبح إلا الرأس  
 الموت في الذبح بحيث لا ي  
 لا يضاف إلى الرمي الثاني لأن الموت  
 وعدمه سواء ١٦  
 اجوده ضيق

جواب

[illegible]

١٠







وهذان يميل على امر باخذ الخ ومن  
اللفظ ان يقول واذا انزل يد وصف  
يقطع زيد وانما هو والاصل فيه  
قوله تعالى لا يثقل خذكم الايات الا ان  
ايمانكم ولكن ثقل خذكم الايات الا ان  
عقله بالرجاء للاختلاف في تفسيره ١٢  
من ميسر الخ حتى تجب الكفاية لقوله  
من احد وهو

فيها الا الاستغفار والتوبة والثانية اليمين المصققة وهو  
ان يحلف على امر في المستقبل ان يفعله او لا يفعله واذا حلفت  
في ذلك لزمته الكفارة والثالثة يمين اللغو وهو ان يحلف  
على امر ماض هو يظنه انه كما قال والامر بخلافه فهذا اليمين  
نرجوان لا ياخذ الله تعالى بها صاحبها والقاصد والمكروه  
الناسي فيه سواء ومن فعل المحلوف عليه فاسيا او مكرها  
او عامدا فهو سواء واليمين بالله او باسم من اسماء الله تعالى  
كالرحمن والتعظيم او بصفة من صفات الله تعالى يحلف بها عرفا  
كخزنة الله تعالى جلالة وكبريائه الا قوله وعلم الله فانه لا  
يكون يمينا فان حلف بصفة من صفات الفعل كرحمة الله  
وغضب الله وسخطه لم يكن حالفا ومن حلف بغير الله تعالى  
كالنبي القران والكعبة لا يكون حالفا وحروف القسم ثلثة  
الواو كقوله والله والباء كقوله بالله وآتاء كقوله تالله و  
قد تضم الحروف فيكون حالفا كقوله لا افعل كذا وقال ابو  
حنيفة م اذا قال وحق الله فليس بحالفا وعن ابى يوسف انه

والله الذي  
عليه السلام ثلث جدهن  
جسد التكاثر والملاقاة واليهن  
الشافهم بجا الفتيان في ذلك وسند بين  
في الاكواه انشاء الله تعالى  
هذا بيت قويم  
الله وفضله وسند القرآن للطف  
ببرهان الله غير تعارف ولان الوحد  
قد براد بها اثرها وهو الطر والجن  
والغضب والسخط واليه  
والعقوبه هذا لان حذ في حرف  
تقص الجواهر الخ لان حذ في حرف  
البحر مع جادة العرب ايجازا ثم قيل  
يجب لان ارجح حرفا قد  
الشار لان ابداء تبدل معا فلا طلاق  
انتم له انتم  
قويم  
وقال ابو حنيفة  
عن ابي جعفر محمد بن  
اخرى انه يكون بين الان والحق  
من صفات الله تعالى وهو  
حقيقه فصار كانه قال والله  
الحق واللفظ به متعارف ولهذا الله  
براد به طاعة الله تعالى اذا  
الطاعات حقوقه فيكون حلف  
بغير الله قالوا لو قال والله اني  
بما ولا حلفا لكان حلفا  
لان الحق من اسماء الله تعالى وهو  
براد به حقيق الوعد



قول الله  
 الاسلام وقال الشافعي  
 ينفق من ماله فان غشاه  
 في حال كفة كره بالعتق  
 والكسوة والاطعام  
 ودين الصوم  
 وابن حنبل بعد الاسلام  
 كره بالصوم اليقين  
 مصادر  
 ومن حلف لا يدخل  
 بيتا فدخل الكعبة  
 التي لم يحنث لان البيعة  
 ما اعد للبيوت مستر

٢٢٣

وهذه القاطع ما ثبت لها  
 قول الله  
 صرنا حنث لان الدار  
 اسم للعصره عند العرب  
 والجمع فقال دارهم ودارهم  
 وقد شهدت اشعار  
 العرب بذلك البناء  
 وصف فيها جزان الوصف  
 في الحاضر لقوة في  
 الغائب منبر  
 مصادر

الاسلام ومن حرم على نفسه شيئا مما يملكه لم يصح محرما عليه  
 وان استباحه فعليه كفارة اليمين فان قال كل حلال علي حرام  
 فهو على الطعام والشراب الا ان ينوي غيره لك ومن نذر نذرا  
 مطلقا فعليه الوفاء وان علق نذره بشرط فوجد الشرط  
 فعليه الوفاء بنفس النذر وروى ان ابا حنيفة رجوع  
 عن ذلك واذا قال ان فعلت كذا فله على حجة او صوم سنة  
 او صدقة ما املكه اجزا من ذلك كفارة اليمين وهو قول  
 محمد بن حنفية ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد  
 او البيعة او الكنيسة لم يحنث وان حلف لا يتكلم فقرأ القرآن  
 في الصلوة لم يحنث ولو حلف لا يلبس ثوبا وهو لا يلبس ففروعه  
 في الحال لم يحنث وكذلك لو حلف لا يركب هذه الدابة و  
 هو راكبها فقول في الحال لم يحنث وان مكث على حاله ساعة  
 حنث وان حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنث  
 بالعود حتى يخرج ثم يدخل فيها وان حلف لا يدخل هذه الدار  
 فدخلها بعدها انقضت وصارت حراما حنث ومن حلف لا



الا اننا نأمر حنث فصار كما اذا ناداه وهو يحث بيمينه  
 الا اننا نأمر حنث فصار كما اذا ناداه وهو يحث بيمينه  
 الا اننا نأمر حنث فصار كما اذا ناداه وهو يحث بيمينه  
 الا اننا نأمر حنث فصار كما اذا ناداه وهو يحث بيمينه

حلف لا يكلمه فلا نافكه وهو يحث بيمينه الا انه نأمر حنث وان  
 حلف لا يكلمه الا باذنه فاذن له وهو لم يعلم بالاذن حتى كلمه حنث  
 واذا استخلف الوالي جلا يعلم بكل ما عر دخل البلد فهذا  
 على حال ولايته خاصة ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب  
 دابة عبدا لما دون لم يحث وعند محمد يحث اذا لم يكن على  
 العبد بن ولو حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها  
 او دخل دليزها حث وان وقف في طاق الباب ان كان مجال  
 لو اخلق الباب بقي اخلا حث وان كان لو اخلق الباب فتح خارجا  
 لم يحث ولو حلف لا ياكل الشوى فهو على اللحم دون البازنجان  
 والخزرو لو حلف لا ياكل الطبخ فاليمين على ما يطبخ من اللحم ولو  
 حلف لا ياكل الرؤوس فاليمين على ما يكس في التناير ويباع في المصر  
 ولو حلف لا ياكل خبزا فعلى ما يتعارفه خبزا في البلد حتى لو اكل  
 خبزا القطائف لا يحث وكذلك خبز الارز بالعراق وان حلف  
 ان لا يبيع ولا يشتري ولا يواجر فوكل من فعل ذلك لم يحث ومن  
 حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا يعق فوكل بذلك رجلا يحث

لا يحث وان فوى لانه لا ملك للمولى فيها  
 عنده وان كان الدين غير مستقرا ولم يكن  
 عليه دين لا يحث ما لم يتوجه لان الملك  
 فيها للمولى لكنه يضاف للمعبد عن فاعا وكل  
 شرا قال عليه السلام من باع عبدا اوله  
 ما لم يفسد بالبيع الحديث فيقتل الاضانه  
 الى الحظ فلا بد من النية وقال ابو يوسف  
 في الوجه كلما يحث اذا دونه لا حث لان  
 الاضانه لا اعتبار بقتل الملك اذا الدبت  
 لم يتزوج وهو من السيد عند هذا  
 وهذا لو صد المتكلم لا يحث لان السلم من الدار  
 والعلو اذا كان يثبت لا يحث اقله وكذا  
 الطبخ وهذا استعنا اعتبار للزيت وهذا  
 وهو اللحم معتذر فيعرف الخاص حوثنا  
 ذلك لانه من تشديد وان اكل من مرقه  
 حث لان من من اجزاء اللحم ولان يبيع  
 آه لم يحث لان الفخذ وجد من الدان حتى  
 كانت الحقوق طيه وهذا لو كان العاقبة  
 هو الحالف يحث في يمينه فلم يوجد ما هو  
 الشرط وهو الفخذ من الامر وانما الثابت  
 له حكم الفخذ من الامر وانما الثابت  
 له حكم الفخذ من الامر وانما الثابت  
 له حكم الفخذ من الامر وانما الثابت

فمن حلف لا يدخل داره الا باذنه فاذنه ولم يعلم بالاذن فذنب حنث

قوله  
 من حلف لا يتزوج او لا يطلق  
 من حلف لا يتزوج او لا يطلق  
 من حلف لا يتزوج او لا يطلق

جلس على بساط او حصير لم يجت ولو  
 لان فقال جلس على الارض والاعيان يجت على العرف ١٣  
 فقال جلس على الارض والاعيان يجت على العرف ١٣  
 لان فقال جلس على الارض والاعيان يجت على العرف ١٣  
 فقال جلس على الارض والاعيان يجت على العرف ١٣

الابيد ولو شئت عند يتا بد ففيعن ما ذكرنا وحذا  
 اذ العرفك لم ينه ما ذكرنا وحذا  
 على ماوى لانه فوفى حقيقة كلامه ١٢ هدايه

ولو حلف لا يجلس على الارض فجلس على بساط او حصير لم يجت ولو  
 حلف على سائر فجلس على سائر فوفقه بساط او حصير حنت وان جعل  
 فوفقه سائر الخ فجلس عليه لم يجت وان حلف لا ينام على هذا الفراش  
 فنام عليه فوفقه قوام حنت وان جعل فوفقه فراشا اخر فقام عليه لم  
 حنت وان حلف بيمين وقال انشاء الله تعالى متصلا فلا حنت عليه  
 ولو حلف ليا يتينه غذا ان استطاع فهذا على استطاعة الصحة  
 دون القدوة الا اذا نوى غير ذلك فهو على ما نوى ولو حلف لا يكلمه  
 حين او زمانا او حين والزمان فهذا على سنة شهر الا اذا نوى  
 غيره فهو على ما نوى وكذا لو الدهر عند ابى يوسف ومحمد قال ابو حنيفة  
 لا ادري ما الدهر ولو حلف لا يكلم اياما فهو على ثلثة ايام ولو حلف  
 لا يكلم الايام فهو على عشرة ايام عند ابى حنيفة وقالاهو على الايام  
 الاسبوع ولو حلف لا يكلم الشهر فهو على اثني عشر شهرا عند هما  
 وعند ابى حنيفة يقع على العشرة في الايام والشهور ولو حلف لا  
 يكلم السنين فعند ابى حنيفة عشرين عند ابى يوسف والعمر ولو حلف  
 لا يفعل كذا تركه ابدا ولو حلف ليفعل كذا فعلة مرة بمر في مئة ولو حلف

قوله  
 آه هذا الاختلاف في المنكر هو الصحيح اما  
 العرف باللام براد به الابدع فالصحيح اما  
 دهر ايشتمل استعمال الحين والزمان يقال  
 صنفان من حين ومن زمان  
 تترك فيها وقت في تقديره لان اللغات لا  
 اختلاف في الاستعمال هذا يسر  
 قولكم  
 للهود وهو ما ذكرنا لان يدور على  
 وله ان يجمع مرف فتنصرف الى

اتقى ما يذكر لفظ الجبى  
 وذلك عشرة كذا تركه ابدالان بيمين  
 حلف لا يفعل كذا تركه ابدالان بيمين  
 وقت على النفي والنفي لا يتخصص بزمان دون  
 زمان فجلس على التا سبعة احو حله  
 مرة برى في بيمينه لان المقصود  
 قولكم  
 اتخاذا الفعل وقد اوجده وانما يجت  
 يقع الياسنة وذكركم بيمينه او بيمينه  
 محل الفعل احو حله بيمينه او بيمينه  
 لا تقسم امراته الا بانته آه فان نوى الاذن  
 لا تقسم احد صدق ديانته وقضا ١٢  
 وفي الكرخي بصدق ديانته وقضا ١٢  
 جوي حله  
 بيمينه

رأيت

۴۰

فوالله  
فالفداء لا يأكل آه لأنه ما خوز من الكمال البشري  
قال نجيب، وهذا في عرفهم إمامي في عرفنا فوقنا  
والعشاء عبادتهم في العادة في كل بلد  
الأكلة الذي يقتصد به الغدا، والخبز لا يأخذ في فاكه  
ولوحف لا يأخذ في فاكه  
فوالله لا يأكل آه لأنه ما خوز من الكمال البشري  
قال نجيب، وهذا في عرفهم إمامي في عرفنا فوقنا  
والعشاء عبادتهم في العادة في كل بلد  
الأكلة الذي يقتصد به الغدا، والخبز لا يأخذ في فاكه  
ولوحف لا يأخذ في فاكه

امراته الاباذنه فاذن لها فخرجت ثم خرجت مرة اخرى بغير اذن  
 حنت ولا بد من الاذن في كل مرة ولو قال لها الا ان اذن بك  
 فاذن لها مرة واحدة ثم خرجت بعد ذلك بغير اذنه لم يحث و  
 لو حلف لا يتعدى <sup>له</sup> فالغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر و  
 العشاء من الظهر الى نصف الليل <sup>او لا يتعدى</sup> والنحو من نصف الليل الى طلوع  
 الفجر ولو حلف ليقضين دينه الى قريب فهو على ما دون الشهر و  
 اذ قال الى بعيد فهو اكثر من الشهر ولو حلف لا يسكن هذه الدار  
 فخرج منها بنفسه وترك اهله ومناعه فيها حنت ولو حلف  
 ليجعد السماء او ليقطب هذا الحجر ذهباً انقضى دينه وحنث  
 عقيها ومن حلف ليقضين فلانا دينه اليوم فقطاه ثم وجد  
 فلان بعضها زيوفا او بنهجة او مستحقاً لم يحث الحالف وان  
 وجد رصاصاً او سترة حنت ولو حلف لا يقض حقه <sup>لا يقض</sup> درهم  
 دون درهم فقطض بجزءه متفقاً لم يحث حتى يقض جميعه متفرقا  
 وان قبض دينه في وزنين ولم يتشاغل بهما الا بعمل الوزن  
 لم يحث <sup>عليه</sup> ليس لك بتفريقه ومن حلف لياتين ابصرة فلم ياتها حتى

اذا المولى  
 فوى مسالميكذب  
 ما جبال ولولحلف ليعطينه حق اذ اصل  
 فله وقت الظهور ولولحلف ليعطينه  
 في اول الشهر الداخل فله ان يعطينه  
 قبل ان يحضر نصفه فان سنى قبل ان يعطينه  
 قبل ان يحضره  
 حش ٢ اجوره  
 حش ٢ ولولحلف لا يمكن هذه  
 حش ٢ لانه بعد ساكنات بقاء اهله وشاعه  
 فباعوا ومن حلف لا يمكن في بلد فخرج  
 وترك اهله فيها لم حش لانه لا يقان  
 تحت البصرة انساكن في الكوفة بخلاف  
 الدراق في الكوفة اذا حلف لا يمكن  
 هذا الدراق لا يبر حتى تنقضي

الذين هم ومناهم فان لم يفعل ذلك  
ولم يأخذ في القتل من الساعة وهو  
يكنه حنت قال في لسانه من قتل كل  
المساكين عند ابى حنيفة من قتل كل  
فيها وقد حنت وقال ابو يوسف  
يقتل الاكلان قتل القاتل في حنيفة وقال احمد  
يقتل من قتل ما يقوم به اثاث به حنيفة  
لان ما وراء ذلك ليس من الحنيفة  
ارواح الناس من قتل ما يقوم به اثاث به حنيفة  
قوله ولحق ليصعدن السماء  
حن حنيفة اي بعد فراغها  
زفر لا ينفذ  
فاش

مقصود حقيقة لان الصعود الى السماء غير  
نقص قدره الانبياء والملائكة

مستحيل  
 صلعم السلام وانما  
 هذا اذا اطلق اليعون  
 حتى ينفى الوقت كما اذا قال  
 السلام اليوم فانما بحث عند  
 عند هذا وقال ابو  
 الا انما لم يقرب في اليعون  
 في الحال  
 جو حرمه  
 بنو

كتاب الدعوى مناسب  
 هذا الباب باب العيون وهو انما اتفق  
 من بيان ما كان عليه الجند هو العين فتدعي  
 في بيان ما بينوك به الدعوى وهو العين فتدعي  
 من بيان ما كان عليه الجند هو العين فتدعي  
 في بيان ما بينوك به الدعوى وهو العين فتدعي  
 من بيان ما كان عليه الجند هو العين فتدعي  
 في بيان ما بينوك به الدعوى وهو العين فتدعي

حث في آخر جزء من اجراء حياته **كتاب الدعوى المدعى**  
 من لا يجير على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجير على الخصومة  
 ولا يقبل الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما الجند والقدر وان كان  
 عينا في المدعى عليه كلفه احضارها ليشير اليها بالدعوى  
 فان لم تكن حاضرة ذكر المدعى قيمتها وان ادعى عقارا فذكر حدها  
 وذكرانه في يد اى مدعى عليه يفرض وان يطالبه به وان  
 كان حقا في الزمة ذكر جنسه وقدره وان يطالبه وان صحت  
 الدعوى سال المدعى عليه عنها فان اعترف به قضى عليه بها  
 بالاقرار وان انكر سال القاضي المدعى لبينة فاما حضرها قضى  
 بها وان عجز عن ذلك وطلب يمين خصمه استخلف عليه وان قال  
 لبينة حاضرة وطلب اليمين لا يستخلف عند ابي حنيفة ولا يرد  
 اليمين على المدعى عندنا ولا تقبل لبينة صاحب اليد في ملك المطلق  
 وبينة الخارج او لو اذ انكل المدعى عليه عن اليمين قضى بالنكول  
 عندنا ولو مر ما ادعى عليه ويبلغ للقاضي ان يقول انى اعرض عليك  
 اليمين ثلاثا فان حلفت فيها والا قضيت عليك ما ادعاه فاذا كور

من لا يجير على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجير على الخصومة  
 ولا يقبل الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما الجند والقدر وان كان  
 عينا في المدعى عليه كلفه احضارها ليشير اليها بالدعوى  
 فان لم تكن حاضرة ذكر المدعى قيمتها وان ادعى عقارا فذكر حدها  
 وذكرانه في يد اى مدعى عليه يفرض وان يطالبه به وان  
 كان حقا في الزمة ذكر جنسه وقدره وان يطالبه وان صحت  
 الدعوى سال المدعى عليه عنها فان اعترف به قضى عليه بها  
 بالاقرار وان انكر سال القاضي المدعى لبينة فاما حضرها قضى  
 بها وان عجز عن ذلك وطلب يمين خصمه استخلف عليه وان قال  
 لبينة حاضرة وطلب اليمين لا يستخلف عند ابي حنيفة ولا يرد  
 اليمين على المدعى عندنا ولا تقبل لبينة صاحب اليد في ملك المطلق  
 وبينة الخارج او لو اذ انكل المدعى عليه عن اليمين قضى بالنكول  
 عندنا ولو مر ما ادعى عليه ويبلغ للقاضي ان يقول انى اعرض عليك  
 اليمين ثلاثا فان حلفت فيها والا قضيت عليك ما ادعاه فاذا كور

٢٢٨  
 لزوم وكما يقتضيه  
 الشهادة ١٢ جوهره شبيهة  
 وان قال في بيئته حاضرة و  
 طلب اليمين لا يستخلف عند ابي حنيفة  
 ومناه حاضرة في المص وقال ابو يوسف  
 يستخلف عند روايتان ذكر المصنف  
 انه مع ابي حنيفة وم و ذكر المحام  
 انه مع ابي حنيفة وم اما اذا كانت  
 البيئته في مجلس الحكم لم يستخلف  
 واما اذا كانت خارج المص يستخلف  
 اجماعا وان قال في بيئته غائبة فاستخلف  
 فان حلف تحت بالبيئته حلفه اجماعا  
 فان احضر البيئته بعد حلف قلت بيئته  
 وان قال لا بيئته ذكره المير  
 الحاكم ثمانية بالبيئته وم قال محمد لا تقبل  
 انما تقبل عند ابي حنيفة وم لا تقبل لان  
 ولا يردى ويثبتان ثم اقام البيئته وكل بيئته  
 قال محمد لا تقبل لانها كذب لنفسها باقرار  
 ولا يكون له ولا يردى ولا يثبتان ثم اقام البيئته وكل بيئته  
 قال محمد لا تقبل لانها كذب لنفسها باقرار  
 ولا يكون له ولا يردى ولا يثبتان ثم اقام البيئته وكل بيئته

من لا يجير على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجير على الخصومة  
 ولا يقبل الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما الجند والقدر وان كان  
 عينا في المدعى عليه كلفه احضارها ليشير اليها بالدعوى  
 فان لم تكن حاضرة ذكر المدعى قيمتها وان ادعى عقارا فذكر حدها  
 وذكرانه في يد اى مدعى عليه يفرض وان يطالبه به وان  
 كان حقا في الزمة ذكر جنسه وقدره وان يطالبه وان صحت  
 الدعوى سال المدعى عليه عنها فان اعترف به قضى عليه بها  
 بالاقرار وان انكر سال القاضي المدعى لبينة فاما حضرها قضى  
 بها وان عجز عن ذلك وطلب يمين خصمه استخلف عليه وان قال  
 لبينة حاضرة وطلب اليمين لا يستخلف عند ابي حنيفة ولا يرد  
 اليمين على المدعى عندنا ولا تقبل لبينة صاحب اليد في ملك المطلق  
 وبينة الخارج او لو اذ انكل المدعى عليه عن اليمين قضى بالنكول  
 عندنا ولو مر ما ادعى عليه ويبلغ للقاضي ان يقول انى اعرض عليك  
 اليمين ثلاثا فان حلفت فيها والا قضيت عليك ما ادعاه فاذا كور

من لا يجير على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجير على الخصومة

من لا يجير على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجير على الخصومة





عليه

وان اقام كل واحد منهما بيننا  
على الشراء الزم نفسه سواء وبغير كل واحد منهما  
ان شاء اخذ البيتين وقاوم وقت الاخرى قضى بها  
ونفذ احد البيتين لان وقت احدهما لا يدل على تقديم  
المالك لآخر ان يكون الاخر اقدم بخلاف ما اذا كان البيتان  
واحد الاضواء تاريخا حكم به حتى يبين ان قدم  
اقتت احداهما تاريخا حكم به حتى يبين ان قدم  
شراء غيره ١٢ جوهره ١٢  
تاريخا كان اولى وهذا عند حسا وقال محمد بن  
بنيها ١٢ جوهره ١٢  
اولى هذا هو الصحيح خلافا لما يقوله بعض  
ابان انه تصانوت البيتين على الملك يكون  
يده لا على طرف البيتين بل على بعضهما  
اذا اقام الخارج بيننا على ذلك قبل  
البيتين لانه لم يعم مقضا عليه عند  
التياب التي لا تمنع الامرة واحدة كقول  
الطعن وكل سبب لا يتكرر كالاولى التي لو  
كمرت لا يعود وما التي تتكرر التي لو  
اعزى فانه يفتحه الخارج فتنزل المالك  
الطعن وذلك مثل الشوب النسيج من  
الشعر وبناء واخرى فان اشكل عليهم  
فوقه الخارج وكل ما يضي من الذهب  
والفضة والجهد والصفر

٢٣٠

المنجلى فانه يتكرر ولا يكون  
بمؤثره السلام وان كان حليا قضى به  
تاريخ لان ليس لا يضي مرة بعد اخرى  
جوهره ١٢  
قولنا  
ولا تاريخ مما تقتات البيتين اى تاريخ  
نظا وبلغنا وترك الدار في يد المالك  
وعند حسا وقال محمد بن البيهقي  
واجعل التاريخ هو الذي اشتراه اهل  
تكون ١٢ جوهره ١٢  
اقيم الاحد للدينين شاهدين كل شاهدين  
ايعتد نفسه سواء لان شهادة كل واحد  
عليه تامة كمال بل هو بقوة فيها  
لا يثبت بتكرار المالك الى بيته  
على عرف ١٢ جوهره ١٢  
ماضاة اى في المصحة لا يثبت  
الى او شهود ايامها وهو الصحيح  
جوهره ١٢

وهنا وقضاوا الاخره وقضاوا ما البينة فالرأى وان اقام  
البينة على الملك والتاريخ فصالحا قدام اولى وان دعيا شرا دار  
من واحد واتخا اقام البينة عليه فالاول وان اقام كل  
واحد منهما على الشراء من اخره ذكر تاريخا فها سواء وان قام الخارج  
البينة على ملك موخره وصاحب البيدة اقام البينة على ملك اقدم  
تاريخا كان اولى وان قام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بينة  
على التاريخ فصالحا اليد اولى وكذلك النسيج في الشياح التي لا تمنع الامرة  
واحدة وكل سبب لا يتكرر في الملك فهو كذلك وان قام الخارج البينة  
على الملك وصاحب اليد البينة على الشراء منه كان الشراء اولى وان  
اقام كل واحد منهما البينة على الشراء على صاحبه لا تاريخا معها  
فما ترت البيتان وتروك في يدنا اليد عند اى حفيظة وان  
اقام احد المدعين شاهدين والاخر اربعة فها سواء ومن ادعى  
قضا صا على غيره فحده استخلف فان نكل عن اليه في النفس جالس  
ان يجلف ويقروا كان في الاطراف اقصره عند اى حفيظة و  
قالا بجلب الاثر فيهما وان قال المدعى ليس بيته حاضرة قبل الخصم

٢١  
نحو ان قام التاريخ وقضا به كل واحد منهما بالتاريخ

١٢  
عطى

الآن يكمن غيبا على الطريق فيلازمه مقتل رجلين واللازمة لان في الملازمة وانخذ الكفيل اكثر من زيادة ضرر من مقتله لان في الملازمة من السفر ولا ضرر في هذا المقدر وقوله ملازمة لليب

اعطه كفيلا بنفسك ثلاثة ايام فان فعل ولا امر عملته الا ان يكون غريبا على الطريق فيلازمه مقتل رجلين القاض وان قال المدعي عليه هذا الشيء او دعيه فلان الغائب ورهنه عندا وغصبه منه واقام البينة على ذلك فلا خصومة بينه وبين المدعي وان قال ابتعته من فلان الغائب فهو خصم وان قال المدعي سرق مني وقال صاحب اليد او دعيه فلان ذلك واقام البينة لم تندفع الخصومة منه وان قال المدعي ابتعته من فلان وقال صاحب اليد او دعيه فلان ذلك سقطت الخصومة بقرينة اليقين بالله دون غيره ولا يتخلف بالطلاق والعاق ويستخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني بالله الذي لا اله الا هو ولا يحلفون في ميوت عبادتهم ولا يجب تغليظ اليمين على المسلم بمكان وزمان لو ادعى انه ابتاع من هذا عبدا بالف درهم فجده استخلف بالله ما بينكم ابيع قائم ولا يحلف بالله ما بعته وفي الغضب ما استخني عليك رد ما يدعي ولا يحلف بالله ما غصبته

يرضى المدعي عليه لانه هو الخصم وحده من غيره كذا في الفتاوى وهو استحقاق وان قال المدعي سرق مني وقال الخصم لا ندري يدعي الفعل عليه فصار كما اذا قال غصب مني على ما لم يسم فاحلها ولصالحان ذكر يستدعي الفاعل لا اله الا الله والظاهر انه هو الذي هو في يد الاثم لم يثبت دار العمل عند الشفعة عليه و اقامه لثبته السرق فصار كما اذا قال سرق بخلاف الغصب فانما لاحد لا يثبت وان قال المدعي ابتعته من فلان آه على اصل الملك فيه فغيره لا يثبتا فافتى حضرة الامام فيكون راضيا بها بقبضه لانه اثبت بيمينه ان فلانا وكله هداه بيمينه كونه اتي بامكان الذي خلق النار فيغلف اليمين على كل ما يحسب ما يعتقدون تقبضه وقال بعض الشافعيون لا تذك النار لانه تعظيم النار ولا يجب تقبض اليمين على كل ما يمكن اما الزمان كقولهم يوم الجمعة يوافق المعمر لانه وقت اجابة الدعوى بعد صلاة

٢٣١

والغير اي روضته وادان كان في العشاء عيسى بن ابراهيم عليه السلام خلافا للشافعيين مقام ابراهيم عليه السلام والشافعيون يفتوا في مقام ابراهيم عليه السلام وادان كان في العشاء ما استخني عليك رداه يفتى ادي غصبته فانك خصمه يقال له احلف على انك باقته ويقول في حلفه بالله ما يحلف عليه

توكيله

وان كانت الدار في يد رجل  
سلم لصاحبها جميع أهله وماله  
فشاء الزام والفرق بين قضاء  
ان في قضاء الإلزام اذا ادعى مالك  
البينة لا يمتنع بينة الا باللفظ منه  
الترك فانه يقبل بينته بدون التلق  
لان في يد كل واحد منهما نصف  
غير مقبول على النصف الذي في يد  
النصف الذي في يد صاحبها  
منقول او القضاة فكلما لم يمتنع  
دفع النصف الاخر في يده على ما كان  
فلما ان صاحبها لم يمتنع باخذ نصفه  
على وجه القضاء والنصف الثاني يتردد  
يده لا على وجه القضاء وهذا كله اذا قام البينة  
فاما اذا لم يكن لها بينة ولا يمتنع  
مدعي الجميع لان مدعي النصف الاول يمتنع  
وبدعي النصف الذي في يده ببقية فلا يمتنع  
على مدعي الجميع لان صاحب البينة لا يدعي ذلك  
النصف الذي في يده ويحلف المدعي النصف  
فان حلف يترك الدار في يده لغيره  
وان كل قضي له جوهره نبرة  
توكيله وان اشكل فنعساوا لانه  
سقط التوقيت وصار كأنها لم يتركها  
قال في نوحه وهذا اذا ادعى  
في يد غيرهما لان  
البينتين حكمهما ليس  
٢٢٢

وفي النكاح يحلف بالله ما بينكما نكاح قائم في الحال ولا يستخلف  
بالله ما نكحت في دعوى الطلاق والله ما هي بائن منك الساعة  
ولا يحلف بالله ما طلقها واذا ادعى اثنان من ارفي يد رجل  
واقاما البينة احدهما على نصف الدار والاخر على جميعها فالحصا  
الجميع ثلثة ارباعها والربع لصا النصف عند حيفه وقال  
اثنان بينهما وان كانت الدار في ايديهما فالحصا للجميع كلها اضفها  
على وجه القضاء وهو النصف الذي في يد صاحبة النصف لا على  
طريق القضاء وهو النصف الذي في يده وان تنازعا في دابة و  
اختلفا في التاريخ وكل واحد منهما يدعي النتاج وذكر اثار بينهما  
ومن الدابة يوافق احد التاريخين فهو أولى بالدابة لمن شهد منها  
له وان اشكل فمساوا واذا تنازعا في دابة احدهما راكب والاخر  
متعلق لجامها فالراكب أولى وكذلك اذا تنازعا في بعير و  
لاحدهما عليه حمل الاخر اخذ برأيه فصاحب الحمل أولى واذا  
تنازعا في قيس واحد لابس والاخر اخذ بكفه فاللابس أولى واذا  
اختلفا لم يتباعا في البيع فادعى احدهما ثمنه واذا ادعى البائع  
المشتري

احدهما أولى من الاخر في  
فيها وايضا كانت بينهما نصفين  
واما اذا كانت في يد احدهما فصاحبها  
اولى لانه حكم بينته ومعه اليد هو  
جوهه نبرة  
توكيله  
فالراكب أولى اي في كونه فذل اليد  
كذلك اذا كان احد همارا  
في السرج والاخر في يده فالراكب  
اولى بخلاف ما اذا كان راكب  
منه يمشي في الزاوة وقوع الطلاق  
عنه يعني بدعي الزاوة والزوج  
الطلاق والزوج  
منه  
عنه فلنقل المدعي النصف وتلقا  
المدعي  
لان الحال ينبغي ان يمتنع  
منها يتبع

الحاكم

٢٢٢  
 كان البينة مثبتة  
 في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة

في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة

في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة

في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة

في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة

أكثر منه أو اعتبر البائع بقدر من المبيع فادعى المشتري أكثر منه فأيما أقام  
 البينة فضله وأقام كل واحد منهما بينة كانت البينة مثبتة للزيادة أو  
 فان لم يكن لها بينة قيل للمشتري ما ان ترضى بالثمن الذي دعاه البائع و  
 الاضغ البع بينكما ثم قيل للبائع اما ان تسلم المبيع الذي دعاه المشتري  
 والاضغ البع بينكما وان ترضيا قضى لها ولا يتخلف الحكم كل واحد  
 منها على دعوى الآخر الا انه يثبت اليقين للمشتري فان خلف اضغ البع  
 البع بينهما فان نكل لهما عن اليقين لوصفة دعوى الآخر فاختلاف في  
 الاجل بشرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فاختالف بينهما فالقول  
 من ينكر الخيار والجل مع يمينه واهلك البع فاختلفا لم يتحاكما عند  
 أبي حنيفة وأبي يوسف فالقول قول المشتري عند محمد والشك في الف  
 ويضغ البع على قبة الهلاك ولو هلك لحد العبد ثم اختلفا في الثمن  
 لم يتحاكما عند حنيفة فالقول قول المشتري مع يمينه الا ان يرضى البائع  
 ان يترك حصه الهلاك فيأخذ الحى قال أبو يوسف يتحاكما في الميت  
 فالقول قول المشتري في حصه الهلاك وقال محمد يتحاكما في الميت والحي وقيمة الهلاك  
 واذا اختلفا الزوجان في مهر فالتزوجت بالغير قال تزوجك بالف فأيما أقام

بيع عين بعين أو عوض بعين بدل القاض  
 بأصله أو بدل بان قال  
 فأيما أقام البينة فضله وأقام كل واحد منهما بينة كانت البينة مثبتة للزيادة أو  
 فان لم يكن لها بينة قيل للمشتري ما ان ترضى بالثمن الذي دعاه البائع و  
 الاضغ البع بينكما ثم قيل للبائع اما ان تسلم المبيع الذي دعاه المشتري  
 والاضغ البع بينكما وان ترضيا قضى لها ولا يتخلف الحكم كل واحد  
 منها على دعوى الآخر الا انه يثبت اليقين للمشتري فان خلف اضغ البع  
 البع بينهما فان نكل لهما عن اليقين لوصفة دعوى الآخر فاختلاف في  
 الاجل بشرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فاختالف بينهما فالقول  
 من ينكر الخيار والجل مع يمينه واهلك البع فاختلفا لم يتحاكما عند  
 أبي حنيفة وأبي يوسف فالقول قول المشتري عند محمد والشك في الف  
 ويضغ البع على قبة الهلاك ولو هلك لحد العبد ثم اختلفا في الثمن  
 لم يتحاكما عند حنيفة فالقول قول المشتري مع يمينه الا ان يرضى البائع  
 ان يترك حصه الهلاك فيأخذ الحى قال أبو يوسف يتحاكما في الميت  
 فالقول قول المشتري في حصه الهلاك وقال محمد يتحاكما في الميت والحي وقيمة الهلاك  
 واذا اختلفا الزوجان في مهر فالتزوجت بالغير قال تزوجك بالف فأيما أقام

في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة

في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة  
 في زيادة الزيادة



نزهة وهران في غلة التمر والتمر والتمر

نجاءت بولد فلعاه البائع فارجوات لقل من ستلا شهر من يوم باع فهو  
 ابن البائع وامام ولد له وبيع البيع ويرد التمر وان ادعاه المشتري مع عوى  
 البائع او بعد سعة فدعوة البائع اولى فان جاء به لاكثر من ستلا شهر  
 لم يقبل دعوة البائع فيه الا ان يصده المشتري فان مات الولد فادعاه  
 البائع وقد جاء به لاقل من ستلا شهر لم يثبت الاستيلاء في الام وان  
 مات فادعاه البائع وقد جاء لاقل من ستة يثبت التسبب في الولد فلحقه  
 البائع ويرد التمر كله عندك خيفة هو قال لا ير حصه الولد لا ير حصه  
 الام ومن عى نسب لحد التوامين يثبت نسبها منه كتاب الاشربة  
 الاشربة الجرم مزاربع التمر وهو عصير العنب اذا غلى واشتد وتخذ بالزبد لتصير  
 اذا طبخ في طنجرة حتى يذهب ثلثه اذا غلى واشتد وتخذ بالزبد  
 حرم بالاجماع ولا يحمل شربه ولا يجوز بيعه ويكفر مستحله وتقيح التمر و  
 الذبيح اذ غلى واشتد حرم وبنيها التمر اذ يبيح اذ غلى واشتد وتخذ  
 بالزبد حمل شربه لا الهو وطير عند ما اذا طبخ كل واحد منها في طنجرة  
 اذا شربه ما يغلب على ظنه انه لا يسكر وقال محمد ولا باس بالخيلطين  
 وبنيها الحسل والتين وبنيها الحنظل والشعير والذرة حلال وان لم يطبخ

١٣٥  
 في كتابه لا يرد فله ولا يكون له عطف  
 والولد حر والام ام ولد له وبيع البيع  
 الملك ما يبيع في الام والولد هو الام لان  
 الام تضاف اليه فهي الام والولد هو الام لان  
 ولدها والثابت لها حق بيع الا ان يبيع في  
 الحرة من جسد ولدها والثابت لها حق بيع  
 الحرة من جسد ولدها والثابت لها حق بيع  
 ان الجارية ام ولد من باع ام ولد من باع ام ولد  
 عند المشتري فافلا لا يكون مضبوطة عند  
 عند لان ما يبيعها غير مضبوطة عند  
 عندك وان عصب فلذلك يرد جميع الثمن  
 النقد وان يكون مضبوطة لانها مضبوطة  
 وعند ما يكون من الثمن مقدار قيمة الولد  
 عند ما يبيع من الثمن مقدار قيمة الثمن  
 في جسد التيتان ويقسم الثمن على  
 مقدار قيمته كما هو  
 الام سقط وما اصاب قيمة الولد  
 يرد وهذا اذا ماتت اما اذا اقتلها  
 رجل فخذ المشتري قيمتها ثم ادعى  
 البائع الولد فانه يرد قيمة الولد دون  
 الام بالاجماع جوهر نيرة قول الكتاب  
 الاشربة سمي ما دمج جميع شراب لما  
 فيه من بيان حكمها جوهر نيرة  
 الاشربة جميع شراب وهو عبارة في الغفر  
 عن كل ما يشرب من مائعات حلالا كان  
 مسكرا او غير مسكرا  
 كونه صالحا لا يسكار منافع قوله  
 قد زبد بالزبد ان اصله يصير مكان مباحا  
 الا اذا وقع على حوته اذا قدف بالزبد  
 فاقبله يبقى على الاصل منافع قوله  
 المقييد بالظن باعتبار الغالب لا بالزبد  
 بيان يذهب عن التفسير الجليل في  
 الاقوال في حق هذا الكتاب

ولا يبيح في الام والولد هو الام لان  
 الام تضاف اليه فهي الام والولد هو الام لان  
 ولدها والثابت لها حق بيع الا ان يبيع في  
 الحرة من جسد ولدها والثابت لها حق بيع  
 الحرة من جسد ولدها والثابت لها حق بيع  
 ان الجارية ام ولد من باع ام ولد من باع ام ولد  
 عند المشتري فافلا لا يكون مضبوطة عند  
 عندك لان ما يبيعها غير مضبوطة عند  
 عندك وان عصب فلذلك يرد جميع الثمن  
 النقد وان يكون مضبوطة لانها مضبوطة  
 وعند ما يكون من الثمن مقدار قيمة الولد  
 عند ما يبيع من الثمن مقدار قيمة الثمن  
 في جسد التيتان ويقسم الثمن على  
 مقدار قيمته كما هو  
 الام سقط وما اصاب قيمة الولد  
 يرد وهذا اذا ماتت اما اذا اقتلها  
 رجل فخذ المشتري قيمتها ثم ادعى  
 البائع الولد فانه يرد قيمة الولد دون  
 الام بالاجماع جوهر نيرة قول الكتاب  
 الاشربة سمي ما دمج جميع شراب لما  
 فيه من بيان حكمها جوهر نيرة  
 الاشربة جميع شراب وهو عبارة في الغفر  
 عن كل ما يشرب من مائعات حلالا كان  
 مسكرا او غير مسكرا  
 كونه صالحا لا يسكار منافع قوله  
 قد زبد بالزبد ان اصله يصير مكان مباحا  
 الا اذا وقع على حوته اذا قدف بالزبد  
 فاقبله يبقى على الاصل منافع قوله  
 المقييد بالظن باعتبار الغالب لا بالزبد  
 بيان يذهب عن التفسير الجليل في  
 الاقوال في حق هذا الكتاب

[illegible]

وعصية العبد في الطبع حتى يذهب نكاحه وبقي تشرحل خلوا فالحمد ولا بأس  
بالانتباز في المدا بآء والمختم والمذنب في النقي واذ اتحلل الحمر حلت سواء  
صارت خلا بنفسها أو بشئ طرح فيها ولا يكره تخليها كتاب **الشهادة**  
الشهادة فرض يلزم الشهود أداؤها ولا يسعهم كتمانها إذا طلبهم لمدا على  
والشهادة في الحدود والقصاص غير فيها الشاهد بين الستر والظاهر  
والستر أفضل إلا أنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة فيقول أخذت  
المال ولا يشهد أنه سرق ثم الشهادة على ضربين منها الشهادة على  
الزنا تقبل فيها أربع من الرجال ولا تقبل فيها شهادة النساء و  
منها الشهادة في بقية الحدود والقصاص تقبل فيها شهادة جليلين  
ولا تقبل فيها شهادة النساء وما سوى ذلك من الحقوق فيها تقبل شهادة  
رجلين أو رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا أو غير مالا مثل النكاح  
والطلاق والوصية والوكالة والعتاق وتقبل في الولادة والبيكات  
والحيو بالنساء في موضع لا يطالع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة  
ولا بد في ذلك كله من العدل والنزولفظ الشهادة وإن لم يذكر الشاهد لفظ  
الشهادة ولكن قال علم أو اتقن لم تقبل شهادة <sup>ت</sup> قال أبو حنيفة في الحكم

[illegible][illegible]







لا بد من العلم بالحق ولا بد من العلم بالحقيقة  
 ان يتبين في نفسهم ان الحق هو الذي  
 لا يحد ولا يحصى ولا يدرك ولا يحيط به  
 الا بالله تعالى والى الله المرجع والى الله المآل  
 لا اله الا الله وحده لا شريك له لا يعلم الغيب الا هو لا يرى الا بوجهه لا يدرك الا بقلوب النصارى  
 لا يشهد الا بآياته لا ينطق الا بكلامه لا يسمع الا بصوته لا يرى الا ببصره لا يدرك الا بقدرة  
 لا يحد ولا يحصى ولا يدرك ولا يحيط به الا بالله تعالى والى الله المرجع والى الله المآل  
 لا اله الا الله وحده لا شريك له لا يعلم الغيب الا هو لا يرى الا بوجهه لا يدرك الا بقلوب النصارى  
 لا يشهد الا بآياته لا ينطق الا بكلامه لا يسمع الا بصوته لا يرى الا ببصره لا يدرك الا بقدرة

انه تضامها خمس ائزان شهد شاهدان قتل زيد يوم الخميس الكوفة  
والاخر انه قتل يوم الخميس وعكروا وحققوا عند القاضي لم يقبل شهادتين  
واذا اتضفت القاضي بشهادة احدا لطاقتين ثم حضر الاخرى لم يقبل  
ولا يسمع القاضي البيعة على وجه ولا يحكم بذلك ما لم يفتح عنده ولا  
يجوز للشهادتان يشهد بثنى لم يعاين الا النسب والموت والنجاة والذوق  
ولا يذ القاضي في الخبر بهما من ثبتي به ويجوز الشهادة على  
الشهادة في كل حق الا في الحدود والقصاص ويجوز شهادة شاهد  
لا تقبل شهادة واحد وصفة الاشهاد ان يقول شاهد ا لاصل شاهد  
الفرع اشهد على شاهد في اني اشهد ان فلان ابن فلان اقر عندك بكذا  
واشهد على نفسه وان لم يقبل شاهدك جاز ولا بد ان يشهدا عند  
القاضي يقول شاهد الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اقر عندك على  
شهادته ان فلان ابن فلان اقر عندك بكذا وقال اشهد على شاهد في  
بكذا وانا اشهد على شاهد انه لا تقبل شهادة الفرع الا ان يموت شهود  
الاصل ويغيروا مسيرة ثلاثة فصاعدا او كان مريضا لا يستطيع حضور  
مجلس القاص فان عدل شهرد الاصل شهود الفرع جاز وان سكتوا عن

[illegible][illegible]

في

حاشية

الاستدلال لا يلزم  
وهذا قولنا لا يلزم  
المعروف عليهم لا يلزم لان  
يخفى عليهم حالهم ولا يلزم لان  
الفرق في شهود الاصل لان  
شهادة الاصل اذا دأبوا  
الشهادة فلا تبطل لان  
ثم عدلوا بغيره فان عدلوا  
عن شهادتهم فان عدلوا  
الفرق في شهود الاصل لان  
حاشية

من جبرهم  
في السور والعلانية  
البيان جبرهم في  
شهودهم معنى  
انهم قاتلوا ما  
عليه

الحاشية  
صاهاوا في  
الفرق في شهودهم  
عند الحاشية  
في شهادتهم لان  
في شهودهم  
يظهر

وقد بينا في  
ان كان سرقا في  
يقولنا انما  
التاسع في  
وانما في  
الحاكم في  
ضمن  
بالدليل  
النسب  
ان

تقبلهم جاز ويظهر الحكم في حالهم وان تكرر شهود الاصل الشهادة لم تقبل  
شهادة شهود الفرع وقال ابو حنيفة في شهادته في شهادته في السوق ولا  
يعززه وقال لا توجهه ضربا وتجبسه تاديبا له باب الرجوع عن  
الشهادة اذا رجع الشهود عن الشهادة قبل ان يقض الحكم بها  
سقطت ان حكم بشهادتهم ثم رجعوا فيسخ الحكم ويجب عليهم ضمان  
ما تلفوه بشهادتهم ولا يصح الرجوع الى بحضرة الحاكم واذا شهد  
بالحكم الحاكم به ثم رجعوا ضمن المال للشهود عليه فان رجع  
احدهما ضمن النصف وان شهد بالمال ثلثة فجع احدهم لا ضمان  
عليه فان رجع الاخر ضمن الرجوعان نصف المال وان شهد بجل  
امرأتان فرجعت امرأة ضمن الرجوع ولو شهد بعشرة فرجعت  
ثمانية لا ضمان عليهن فان رجعت اخرى كان عليهن ربع الحق فان رجع  
الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق والنساء خمس سدس الحق عند  
ابي حنيفة وقال اهل الرجل نصف الحق وعلى النسوة نصف الحق وان  
شهد شاهدان على امرأة بتكاح بمثل مهرها ثم رجعا لم يضمنوا كذا  
ان شهدا على رجل يتزوج امرأة بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فان

وعنه ان رجعت امرأتان

لا يضمن  
انما  
في شهادتهم  
في شهادتهم  
في شهادتهم

في شهادتهم

شهد أكثر من المهر ثم رجعا ضمننا الزيادة وإن شهد ببيع شيء مثل  
القيمة أو أكثر ثم رجعا لم يضمننا وإن كان أقل من القيمة ثم رجعا ضمننا  
وإذا شهد على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول ثم رجعا ضمننا نصف المهر  
كان بعد الدخول لم يضمننا شيئاً وإن شهد الله عتق عبداً ثم رجعا ضمننا  
وإذا شهد بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمننا الدية ولا يقتصر فيها وإذا  
رجعا شهروا الفرع ضمنوا وإن رجع شهروا الأصل جعل للقضاء وقالوا  
نشهد الفروع فلا ضمان عليهم وإن قالوا شهدناهم وغلطنا ضمنوا وإن قالوا شهدناهم  
كذباً شهروا الأصل وغلطوا في شهادتهم لم يثبت لذلك وإن شهدوا بغيره لم يثبت  
شاهد بالاحسان فهو لا ضمان بعد التحريم يضمنون حج الزكوة عن التركة  
وإن شهد شاهد باليمين وشاهدان برحمة الله ثم رجعا فإثم على الشاهد  
أرب القاضى لا يثبت ولا يثبت الحق في جميع والمولى شرط الشهادة ويكون  
من أهل الاجتهاد ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق بنفسه ولو  
حقه ويكون الدخول لمن يخاف العجز ولا بأس من على نفسه ولا يثبت  
أن يطلب لولاية ولا يسأل ومن قلل القضاء سلم إليه وإن القاضى  
الملك قبله ونفي في حال الحبوسين فمن عثر بحق أو مدياه ومنكر لم يقبل

قوله  
وإذا شهد على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول ثم رجعا ضمننا نصف المهر  
كان بعد الدخول لم يضمننا شيئاً وإن شهد الله عتق عبداً ثم رجعا ضمننا  
وإذا شهد بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمننا الدية ولا يقتصر فيها وإذا  
رجعا شهروا الفرع ضمنوا وإن رجع شهروا الأصل جعل للقضاء وقالوا  
نشهد الفروع فلا ضمان عليهم وإن قالوا شهدناهم وغلطنا ضمنوا وإن قالوا شهدناهم  
كذباً شهروا الأصل وغلطوا في شهادتهم لم يثبت لذلك وإن شهدوا بغيره لم يثبت  
شاهد بالاحسان فهو لا ضمان بعد التحريم يضمنون حج الزكوة عن التركة  
وإن شهد شاهد باليمين وشاهدان برحمة الله ثم رجعا فإثم على الشاهد  
أرب القاضى لا يثبت ولا يثبت الحق في جميع والمولى شرط الشهادة ويكون  
من أهل الاجتهاد ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق بنفسه ولو  
حقه ويكون الدخول لمن يخاف العجز ولا بأس من على نفسه ولا يثبت  
أن يطلب لولاية ولا يسأل ومن قلل القضاء سلم إليه وإن القاضى  
الملك قبله ونفي في حال الحبوسين فمن عثر بحق أو مدياه ومنكر لم يقبل

قوله  
وإذا شهد على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول ثم رجعا ضمننا نصف المهر  
كان بعد الدخول لم يضمننا شيئاً وإن شهد الله عتق عبداً ثم رجعا ضمننا  
وإذا شهد بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمننا الدية ولا يقتصر فيها وإذا  
رجعا شهروا الفرع ضمنوا وإن رجع شهروا الأصل جعل للقضاء وقالوا  
نشهد الفروع فلا ضمان عليهم وإن قالوا شهدناهم وغلطنا ضمنوا وإن قالوا شهدناهم  
كذباً شهروا الأصل وغلطوا في شهادتهم لم يثبت لذلك وإن شهدوا بغيره لم يثبت  
شاهد بالاحسان فهو لا ضمان بعد التحريم يضمنون حج الزكوة عن التركة  
وإن شهد شاهد باليمين وشاهدان برحمة الله ثم رجعا فإثم على الشاهد  
أرب القاضى لا يثبت ولا يثبت الحق في جميع والمولى شرط الشهادة ويكون  
من أهل الاجتهاد ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق بنفسه ولو  
حقه ويكون الدخول لمن يخاف العجز ولا بأس من على نفسه ولا يثبت  
أن يطلب لولاية ولا يسأل ومن قلل القضاء سلم إليه وإن القاضى  
الملك قبله ونفي في حال الحبوسين فمن عثر بحق أو مدياه ومنكر لم يقبل

قوله  
وإذا شهد على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول ثم رجعا ضمننا نصف المهر  
كان بعد الدخول لم يضمننا شيئاً وإن شهد الله عتق عبداً ثم رجعا ضمننا  
وإذا شهد بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمننا الدية ولا يقتصر فيها وإذا  
رجعا شهروا الفرع ضمنوا وإن رجع شهروا الأصل جعل للقضاء وقالوا  
نشهد الفروع فلا ضمان عليهم وإن قالوا شهدناهم وغلطنا ضمنوا وإن قالوا شهدناهم  
كذباً شهروا الأصل وغلطوا في شهادتهم لم يثبت لذلك وإن شهدوا بغيره لم يثبت  
شاهد بالاحسان فهو لا ضمان بعد التحريم يضمنون حج الزكوة عن التركة  
وإن شهد شاهد باليمين وشاهدان برحمة الله ثم رجعا فإثم على الشاهد  
أرب القاضى لا يثبت ولا يثبت الحق في جميع والمولى شرط الشهادة ويكون  
من أهل الاجتهاد ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق بنفسه ولو  
حقه ويكون الدخول لمن يخاف العجز ولا بأس من على نفسه ولا يثبت  
أن يطلب لولاية ولا يسأل ومن قلل القضاء سلم إليه وإن القاضى  
الملك قبله ونفي في حال الحبوسين فمن عثر بحق أو مدياه ومنكر لم يقبل

५३

[illegible]

المعز والابن بالبصرة فان لم يقرب بينهما لم يجز التحليل حتى يناد عليه فينظر  
في امره وينظر في الودائع وارتقا<sup>ع</sup> الوقت فجعل على ما يقوم بالبصرة ويعترف  
به من هو في يده ولا يقبل قول المعز وان كان هذا وديته فلا دفها الى هذا  
الرجل الا ان يعترف<sup>ع</sup> الذي في يده ان المحرول سلمها اليه فيقبل فلو بينها  
ويجلس للحكم جلوسا ظاهرا في المسجد ولا يقبل هديا الا من ذي رحم  
محرم منه ومن جرت عادة قبل القضاء بمها داته ولا يحضر عوة  
الا ان يكون عامرة وشهدا المجازاة ويعود المريض ولا يضيف احد  
الخصم من دون خصم وليس بينهما في الجلوس والاقبال ولا يسار  
احدهما ولا يشهر اليه ولا يلقن خجته واذا ثبت الحق عند الحاكم وطلب<sup>ع</sup> الخصم  
حبس غير مجبر لم يجز حبسه وامره بدفع ما عليه فاذا امتنع عن ذلك حبس الحاكم  
في كل بن لربه بلا عن مال حصل في ذلك كمن البيع وبدا لا القرض والنفقة  
بعقد كالمهر والكفالة ولا يجزى ما سوى ذلك كعوض الفصد وارش الجناية  
اذا قال لا تقبل الا ان ثبت غيرهما بالبصرة<sup>ع</sup> لم لا ينجس<sup>ع</sup> شتمين او ثلثة<sup>ع</sup> اشهر  
ثم يسال عن حاله فان لم يظهر له مال خلى سبيله ولا يحول بينه وبين  
غرمائه بعد خروجه من السجن ويجلس الرجل في نفقة زوجته ولا

واما انما هو التمسك بالجماع والبلية **قوله** في  
 يكن الجلبوس في السجل القضاء **قوله** في  
 خضر عن عثمان ان يكون عامر في التمسك بالجماع  
 ان الفا في الجلبوس عامر في التمسك بالجماع  
 تفسيرها وقيل عوق العرب من التمسك بالجماع  
 مالو علم الخيفان ان الفا في الجلبوس عامر في التمسك بالجماع  
 التمسك بالجماع ان الفا في الجلبوس عامر في التمسك بالجماع  
 رجم عوم وقيل انما هو عامر في التمسك بالجماع  
 قوم **قوله** في الجلبوس عامر في التمسك بالجماع  
 للخبير عن عثمان ان يكون عامر في التمسك بالجماع  
 ٢٢٢  
 لان في قوله التمسك بالجماع  
 وفيه اشار الى ان التمسك بالجماع  
 فيه باجماع الجلبوس عامر في التمسك بالجماع  
 في قوله في الجلبوس عامر في التمسك بالجماع  
 فان اعتقادنا على القضاء مالو علم الخيفان  
 الاشياء فبذلك على القضاء مالو علم الخيفان  
 اربع والتكاج في قوله في الجلبوس عامر في التمسك بالجماع  
 في قوله في الجلبوس عامر في التمسك بالجماع  
 اربع والتكاج في قوله في الجلبوس عامر في التمسك بالجماع  
 يدان عن مال حصل في قوله في الجلبوس عامر في التمسك بالجماع  
 عن حصل بل يجب التمسك بالجماع عامر في التمسك بالجماع  
 موجب القية لكن في قوله في الجلبوس عامر في التمسك بالجماع  
 انصاف من قبل ماسي في قوله في الجلبوس عامر في التمسك بالجماع  
 اشارة الى اربع والتكاج في قوله في الجلبوس عامر في التمسك بالجماع  
 في قوله في الجلبوس عامر في التمسك بالجماع  
 القدر ليس بلان في قوله في الجلبوس عامر في التمسك بالجماع  
 اشارة الى اربع والتكاج في قوله في الجلبوس عامر في التمسك بالجماع

[illegible]



Digitized by Google



密

[illegible]

القليل لم يقسم وإن كان كل واحد منهما يتصرف ويستصرف لم يقسم لثبوت نصيبهما  
أو يقسم العرض إذا كانت من جنس واحد ولا يقسم الجنس بعضها في بعض إلا  
بالقوة قال أبو حنيفة لا يقسم الرقيق والجواهر لتفاوتها وعندها يقسم الرقيق  
لثقل تفاوتها ولا يقسم ما لا يورث ولا يورث إلا براضى المشرك وإن حضر وارثان  
وأفاما البدنة على الوفاة وعدا الوارثة والدار في يد يثم ومهما وارث  
غائب قسمها القاضى بطلب الحاضر بن ونصب للغائب كيد  
يقبض نصيبه ولو كانوا مشترعين يقسم مع غيبة أحدهم وإن كان  
في يد وارث الغائب لم يقسم وإن حضر وارث واحد لم يقسم ولو  
مشتريه في مصر واحد قسم كل دار على دار وعندهما إن كان الأصلح  
لهم قسمه بعضها في بعض قسمها وإن كان دار وصيغة أو دار وأحوال  
قسم كل واحد منهما على داره وينبغي للمقاسم أن يصوروا قسمه فيجد له أو  
بشرع ويقوم البناء ويفر كل نصيب عن الآخر بطريقة وشبه حتى لا يكون نصيب  
بعضهم بنصيب الآخر تعلق ثم يكتب لأسماهم ويجعلهم قرة ثم يلقب الأنساب بالاولاد  
عليه بالثاني والثالث على هذا الاعتبار ثم يخرج القرعة فمن خرج  
اولا فله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني وكذا يدخل في القسمة

[illegible]

البناء وادام الا اذا قصد  
 البناء فليس فيه ان يجره  
 الادب ولا يكلف الذي وقع  
 واراد الاخر ان يكون من  
 التام كما ان يكون عوضا  
 الجاني من فعله وادام  
 بينه وبينه وادام  
 فالحق ان يجره

وعلیه الفتوی فی ضمانتہ

[illegible]



قتلته كان آثما والقصاص على المذكرة عند أبي حنيفة ومحمد وإن أكره  
 على طلاق امرأته وعق عبده ففعل وقبح ما أكره عليه روي عن أبي حنيفة  
 أكرهه بقبلة العبد بصف المرأة أن كان الطلاق قبل الدخول فإن  
 أكرهه على الزنا وهو ملتف فزنا وجب عليه الحد عند أبي حنيفة لأن يكفر السلطان  
 وقال لا يأنظر الحد إن أكرهه على الردة لم تبين امرأته كتاب السبع المجاوز على الكفا  
 وإذا أقام به فريق من الناس سقط من الباقين وإن لم يقيم به  
 ثم جتمع الناس بتركهم وقتال الكفار واجتنب لم يبتدأ ولا يجنب  
 على الصبي ولا على امرأة ولا عبد ولا على الأعمى ولا على المقعد فإن هجم أحد  
 على بلد وجب على جميع الناس الدفع حتى تخرج المرأة بغلغز زوجها  
 والعبد بغلغز مولاه إذا دخل المسلمون في الحرب فحاصره مدينة  
 وحصنا دعوهم إلى الإسلام فإن أجابوا كفوا عن قتالهم فإن امتنعوا  
 دعوهم إلى الجزية فإن بذلوه فاتهم بالمسلمين وعليهم ما على المسلمين  
 ولا يجوز أن يقتلوا من لم يبلغ دعوة الإسلام إلا بعد أن يدعواهم إليه  
 ويستحث أن يدعوهم من بلغته الدعوة ولا يجد ذلك أن أبو السنان أو غيره  
 حاربهم ونصبوا عليهم الجانيق وحرقوهم وأرسلوا عليهم وقطعوا أشجارهم

قتلته كان آثما والقصاص على المذكرة عند أبي حنيفة ومحمد وإن أكره  
 على طلاق امرأته وعق عبده ففعل وقبح ما أكره عليه روي عن أبي حنيفة  
 أكرهه بقبلة العبد بصف المرأة أن كان الطلاق قبل الدخول فإن  
 أكرهه على الزنا وهو ملتف فزنا وجب عليه الحد عند أبي حنيفة لأن يكفر السلطان  
 وقال لا يأنظر الحد إن أكرهه على الردة لم تبين امرأته كتاب السبع المجاوز على الكفا  
 وإذا أقام به فريق من الناس سقط من الباقين وإن لم يقيم به  
 ثم جتمع الناس بتركهم وقتال الكفار واجتنب لم يبتدأ ولا يجنب  
 على الصبي ولا على امرأة ولا عبد ولا على الأعمى ولا على المقعد فإن هجم أحد  
 على بلد وجب على جميع الناس الدفع حتى تخرج المرأة بغلغز زوجها  
 والعبد بغلغز مولاه إذا دخل المسلمون في الحرب فحاصره مدينة  
 وحصنا دعوهم إلى الإسلام فإن أجابوا كفوا عن قتالهم فإن امتنعوا  
 دعوهم إلى الجزية فإن بذلوه فاتهم بالمسلمين وعليهم ما على المسلمين  
 ولا يجوز أن يقتلوا من لم يبلغ دعوة الإسلام إلا بعد أن يدعواهم إليه  
 ويستحث أن يدعوهم من بلغته الدعوة ولا يجد ذلك أن أبو السنان أو غيره  
 حاربهم ونصبوا عليهم الجانيق وحرقوهم وأرسلوا عليهم وقطعوا أشجارهم

قتلته كان آثما والقصاص على المذكرة عند أبي حنيفة ومحمد وإن أكره  
 على طلاق امرأته وعق عبده ففعل وقبح ما أكره عليه روي عن أبي حنيفة  
 أكرهه بقبلة العبد بصف المرأة أن كان الطلاق قبل الدخول فإن  
 أكرهه على الزنا وهو ملتف فزنا وجب عليه الحد عند أبي حنيفة لأن يكفر السلطان  
 وقال لا يأنظر الحد إن أكرهه على الردة لم تبين امرأته كتاب السبع المجاوز على الكفا  
 وإذا أقام به فريق من الناس سقط من الباقين وإن لم يقيم به  
 ثم جتمع الناس بتركهم وقتال الكفار واجتنب لم يبتدأ ولا يجنب  
 على الصبي ولا على امرأة ولا عبد ولا على الأعمى ولا على المقعد فإن هجم أحد  
 على بلد وجب على جميع الناس الدفع حتى تخرج المرأة بغلغز زوجها  
 والعبد بغلغز مولاه إذا دخل المسلمون في الحرب فحاصره مدينة  
 وحصنا دعوهم إلى الإسلام فإن أجابوا كفوا عن قتالهم فإن امتنعوا  
 دعوهم إلى الجزية فإن بذلوه فاتهم بالمسلمين وعليهم ما على المسلمين  
 ولا يجوز أن يقتلوا من لم يبلغ دعوة الإسلام إلا بعد أن يدعواهم إليه  
 ويستحث أن يدعوهم من بلغته الدعوة ولا يجد ذلك أن أبو السنان أو غيره  
 حاربهم ونصبوا عليهم الجانيق وحرقوهم وأرسلوا عليهم وقطعوا أشجارهم

قتلته كان آثما والقصاص على المذكرة عند أبي حنيفة ومحمد وإن أكره  
 على طلاق امرأته وعق عبده ففعل وقبح ما أكره عليه روي عن أبي حنيفة  
 أكرهه بقبلة العبد بصف المرأة أن كان الطلاق قبل الدخول فإن  
 أكرهه على الزنا وهو ملتف فزنا وجب عليه الحد عند أبي حنيفة لأن يكفر السلطان  
 وقال لا يأنظر الحد إن أكرهه على الردة لم تبين امرأته كتاب السبع المجاوز على الكفا  
 وإذا أقام به فريق من الناس سقط من الباقين وإن لم يقيم به  
 ثم جتمع الناس بتركهم وقتال الكفار واجتنب لم يبتدأ ولا يجنب  
 على الصبي ولا على امرأة ولا عبد ولا على الأعمى ولا على المقعد فإن هجم أحد  
 على بلد وجب على جميع الناس الدفع حتى تخرج المرأة بغلغز زوجها  
 والعبد بغلغز مولاه إذا دخل المسلمون في الحرب فحاصره مدينة  
 وحصنا دعوهم إلى الإسلام فإن أجابوا كفوا عن قتالهم فإن امتنعوا  
 دعوهم إلى الجزية فإن بذلوه فاتهم بالمسلمين وعليهم ما على المسلمين  
 ولا يجوز أن يقتلوا من لم يبلغ دعوة الإسلام إلا بعد أن يدعواهم إليه  
 ويستحث أن يدعوهم من بلغته الدعوة ولا يجد ذلك أن أبو السنان أو غيره  
 حاربهم ونصبوا عليهم الجانيق وحرقوهم وأرسلوا عليهم وقطعوا أشجارهم











فانما هو لا فتاح الكلام تبرك باسمه اللهم النبي عليه السلام سقط بموته كس  
 الصفو سهم ذوى القربى كانوا يستحقونه في زمن النبي عليه السلام بالنزوة بعد  
 بالفقر واذا دخل الواحد الاثنان في دار الحرب يدين بغير اذن الامام فاخذوا  
 شيئا من الخمس وان دخلت جماعة متعدين فخذوا شيئا بخمس لم ياذن لهم  
 الامام واذا دخل المسلم دار الحرب تاجر بلما ان فلا يهل له ان يتعرض بشئ من  
 امواله ولا من ماله وان غلبهم واخذ شيئا وخرج ملكه ملكا محظورا  
 ويومر ان يتصدق به واذا دخل المحر في الياس مستلما لم يمكن ان يقيم في دارنا  
 بسنة ويقول الامام ان اقتت تمام السنة وضعت عليك الجزية فان اقام  
 اخذت من الجزية وان ادى الجزية صا ذميا فلا يترك ان يرجع الى دار الحرب ان عا  
 الى دار الحرب ترك وديعه عند مسلم او ذمى دينيا في ماله فقد صا ذم  
 مباحا بالعود الى دار الحرب ما كان في الاسلام من ماله فهو على خطر  
 فان اسرا وقتل سقطت يونه وصارت للوديعه فيا وما اخذ المسلمون  
 من ماله اهل الحرب بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج  
 كتاب الغنم والخراج ارض العرب كلها عشرية وخذ من اهل  
 العذيب اقص حرج باليمن بمهرة الى حد الشام وسواد ارض العراق خراجي

فانما هو لا فتاح الكلام تبرك باسمه اللهم النبي عليه السلام سقط بموته كس  
 الصفو سهم ذوى القربى كانوا يستحقونه في زمن النبي عليه السلام بالنزوة بعد  
 بالفقر واذا دخل الواحد الاثنان في دار الحرب يدين بغير اذن الامام فاخذوا  
 شيئا من الخمس وان دخلت جماعة متعدين فخذوا شيئا بخمس لم ياذن لهم  
 الامام واذا دخل المسلم دار الحرب تاجر بلما ان فلا يهل له ان يتعرض بشئ من  
 امواله ولا من ماله وان غلبهم واخذ شيئا وخرج ملكه ملكا محظورا  
 ويومر ان يتصدق به واذا دخل المحر في الياس مستلما لم يمكن ان يقيم في دارنا  
 بسنة ويقول الامام ان اقتت تمام السنة وضعت عليك الجزية فان اقام  
 اخذت من الجزية وان ادى الجزية صا ذميا فلا يترك ان يرجع الى دار الحرب ان عا  
 الى دار الحرب ترك وديعه عند مسلم او ذمى دينيا في ماله فقد صا ذم  
 مباحا بالعود الى دار الحرب ما كان في الاسلام من ماله فهو على خطر  
 فان اسرا وقتل سقطت يونه وصارت للوديعه فيا وما اخذ المسلمون  
 من ماله اهل الحرب بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج  
 كتاب الغنم والخراج ارض العرب كلها عشرية وخذ من اهل  
 العذيب اقص حرج باليمن بمهرة الى حد الشام وسواد ارض العراق خراجي

فانما هو لا فتاح الكلام تبرك باسمه اللهم النبي عليه السلام سقط بموته كس  
 الصفو سهم ذوى القربى كانوا يستحقونه في زمن النبي عليه السلام بالنزوة بعد  
 بالفقر واذا دخل الواحد الاثنان في دار الحرب يدين بغير اذن الامام فاخذوا  
 شيئا من الخمس وان دخلت جماعة متعدين فخذوا شيئا بخمس لم ياذن لهم  
 الامام واذا دخل المسلم دار الحرب تاجر بلما ان فلا يهل له ان يتعرض بشئ من  
 امواله ولا من ماله وان غلبهم واخذ شيئا وخرج ملكه ملكا محظورا  
 ويومر ان يتصدق به واذا دخل المحر في الياس مستلما لم يمكن ان يقيم في دارنا  
 بسنة ويقول الامام ان اقتت تمام السنة وضعت عليك الجزية فان اقام  
 اخذت من الجزية وان ادى الجزية صا ذميا فلا يترك ان يرجع الى دار الحرب ان عا  
 الى دار الحرب ترك وديعه عند مسلم او ذمى دينيا في ماله فقد صا ذم  
 مباحا بالعود الى دار الحرب ما كان في الاسلام من ماله فهو على خطر  
 فان اسرا وقتل سقطت يونه وصارت للوديعه فيا وما اخذ المسلمون  
 من ماله اهل الحرب بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج  
 كتاب الغنم والخراج ارض العرب كلها عشرية وخذ من اهل  
 العذيب اقص حرج باليمن بمهرة الى حد الشام وسواد ارض العراق خراجي

اجتاروه وذرعه وسواد العراق  
 ارضه وقال القريش  
 جوهري في القاموس  
 سواد العراق  
 جوهري في القاموس  
 سواد العراق









كتاب الحظر والاباحة للشيخ  
 هو الديني الجليل قال شيخنا في كتاب الحظر والاباحة للشيخ  
 عطاء بن رباح في كتاب الحظر والاباحة للشيخ  
 محمود بن الحسن في كتاب الحظر والاباحة للشيخ  
 في كتاب الحظر والاباحة للشيخ  
 والباقي من كتاب الحظر والاباحة للشيخ  
 استفاد من كتاب الحظر والاباحة للشيخ  
 قوله في كتاب الحظر والاباحة للشيخ  
 الحظر والاباحة للشيخ  
 ذكرها وقد قال الحظر والاباحة للشيخ  
 بالعلم في كتاب الحظر والاباحة للشيخ  
 اصابع اذ كان يصنع مضومة في وجهه  
 او حصر في بعض فخر في الحرب ولا في غيره  
 الحظر والاباحة للشيخ  
 في غير الحرب ولا في غيره  
 كانت حنة ولا بأس به في الحرب ولا في غيره  
 عند أبي حنيفة في كتاب الحظر والاباحة للشيخ  
 صفيان في كتاب الحظر والاباحة للشيخ  
 واما اذا كان رقيقا لا يحصل به رقة  
 لا بأس به في كتاب الحظر والاباحة للشيخ  
 قوله في كتاب الحظر والاباحة للشيخ  
 الذهب فلا يجوز للرجال الخ  
 به ثم انما من الفضة انما  
 يباح للرجال ان اضرب على صفته  
 النساء فلهن في الذخيرة  
 ان يكون قدر فضة الثامنة فلهن  
 عليه ولا يبلغ به الثقال ولو اخذت  
 من فضة وقدر من عقيق او ياقوت او  
 زبرجد او غير ذلك في ثمنه  
 من مساوئ الله لا بأس به  
 لا يتخذ من الذهب حلا ولا  
 باصفة ولا يجد حلا ولا  
 قوق والقطا في كتاب الحظر والاباحة للشيخ  
 فيما تقدم لا في كتاب الحظر والاباحة للشيخ  
 لا يتخذ من الذهب حلا ولا  
 قوق والقطا في كتاب الحظر والاباحة للشيخ

لم يكونوا صوفوه في حقه فعلى اهل فيما بينه وبين الله تعالى ان يعيد ذلك  
**كتاب الحظر والاباحة** لا يجل للرجل لبس الحرير والذهب بجل  
 للنساء ولا بأس بتوسده عند خيفته وقالكه وتوسده ولا بأس بليل للرجل  
 في الحرب عند خيفته يكره ولا بأس بليل للمحم اذا كان سدا ابو صما  
 ولحمة قطنا او خرا ولا يجوز للرجال الخد بالذهب لفضة الا الحاتم والمظنة  
 وحلية السيف بالفضة ويجوز للنساء الخد بالفضة والذهب يكره  
 ان يلبس الصبي الذهب بالفضة ولا يجوز الاكل والشرب في الارهاق الطيب في  
 انية الذهب لفضة للرجال والنساء ولا بأس باستعمال انية الرصاص  
 الزجاج والبلور والعقيق ويجوز الشرب في الاثنا المفضض والركوب بسرج  
 المفضض يتقى موضع الفضة ويكره التشير في المصنعة النقطه ولا بأس بتجلية  
 المصنعة قنصل المسجد وخرفته بما الذهب افضل تركه ويكره استبدال  
 الخصى لا بأس بخصاء البهائم وكذا الزنا المحرم على الخيل ويجوز ان يقبل في  
 الهكل ولا اذن قول الصبي الصبي ويقبل في المعاملة قول لفاستقولا  
 يقبل في اخبار الديانات الا العدك لا يجوز ان يتطير الرجل من البضية  
 الا وجهها وكفيها فان كان لا يامن الشهوة لا ينظر في وجهها الا

لا يتخذ من الذهب حلا ولا  
 قوق والقطا في كتاب الحظر والاباحة للشيخ  
 فيما تقدم لا في كتاب الحظر والاباحة للشيخ  
 لا يتخذ من الذهب حلا ولا  
 قوق والقطا في كتاب الحظر والاباحة للشيخ

















قوله تعالى عجب الامم الثالث الى  
 السدس الى قوله فاضلهم  
 لان الاخوة والاختان وارثين  
 استحقاقا من الميراث لان يكونوا  
 عبد بن اكا فون فاضلهم من تلابيخ  
 جوهر زهره قوله من تلابيخ  
 ع احداهما الام والاخت والاب  
 بين الاخوة والام والاخت والاب  
 الام والاخت والام والاخت والاب

ولا اخوة من الام والاخت والاب  
 جعل الزوج النصف والام والاخت  
 والاخت من الام والاخت والاب  
 اهل الميراث فلا يكون عصبه  
 له شيء ٢٢ جوهر زهره قوله من تلابيخ  
 ابني عمه ٢٣ جوهر زهره قوله من تلابيخ  
 احدى الزوجين في شخص وارتان  
 بالقرابة الخارجة عن الام والاخت  
 لام احد هابتهم قوله من تلابيخ  
 بالسوية ٢٤ قوله من تلابيخ  
 ذوى السهام اذ لم يكن بيت  
 الشافعي والفاضل بيت  
 لم يزد على الزوجين لان المال واما  
 بالسبب لان النسب هو مضاف  
 لاهلها استحقاقا  
 بعد انقطاع  
 السبب الذي يستحقان  
 به فالزاد على فرضهما بخلاف من  
 يرت بالسبب لان السبب لا يبعد  
 موت نفوي حالهم في الاستحقاق  
 في حكم الولى بالفاضل ونقل  
 ان الزوجين يستحقان بسبب واحد  
 وهو الزكاح فان استحقاقه لزوجين  
 لهما السبب غير ذلك يستحقان به  
 واهل النسب يستحقون بالنسب  
 وهو الميراث في ابنت والاخوة في الام  
 والباقي بالرحم ٢٥ جوهر زهره

مثل حظ الانثيين ومن عداهم من العصبات يتفرد بالميراث  
 ذكرهم دون اناثم واذ لم يكن للبيت عصبه في النسب فالعصبه  
 المولى وهو المعتقد اقرب عصبه المولى باب الحجب <sup>٢٦</sup> عجب الام  
 من الثلث الى السدس باخوين فصاعدا والفاضل عن فرض البنات  
 لبني الابن واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين والفاضل عن فرض  
 الاختين لآب وام للاخوة من الاب واخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين  
 واذ ترك بنتا وبنتا لابن فلبنت النصف ولبنت الابن السدس  
 والباقي بينهما على قدر سهمهم فان كان مع بنات الابن بنو ابن  
 فلبنت النصف والباقي لبني الابن ولخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين  
 وكذلك الفاضل من فرض الاخت لآب ام لبني الاب بنات الاب للذكر  
 مثل حظ الانثيين ومن ترك ابني عم احدهما له اخ ام فلاخ من الام  
 السدس بالفرض والباقي بينهما مشتركة وان تركت المرأة زوجها واما  
 ام جده والاخوة من ام واخوة لآب ام فلزوج النصف والام والجدة  
 السدس لولدى الام الثلث ولا شيء للاخ من الاب والام باب  
 والفاضل والفاضل عن فرض ذوى السهام اذ لم يكن نصيبهم

وهو المولى المولى

مع مسائل  
 في ميراث  
 بنات الابن











६३

56

...

فانما  
صحبت  
المسئلة فالتد  
سهاام الزوالك تقيل  
اصل المسئلة من ربيعة الزوجا  
ربيع والوقت للصف وللإعالم مهم تكسر  
عليهم وهو مستر فاضرب نصف عدد في المربعة  
في عدد الاعمال تكون انسا  
تكون ثمانية واربعين للزوجات والاعمال اثني عشر  
للانثى اربعة وثمانون والاعمال اثني عشر  
فانما اذا رويهم التركة حتى ماتوا  
الى قولها صحبت منه فوصية كزوجته و  
اخت لا يابم واربعة اعوام

५

الشركة

## حقوقیات احد الاعمام

وليس له وارث سوى اخوته فان المثلث

الأولى من أربعة للزوجة سهم

**واللاختسيمان**

وللاعام سهم منكسر عليهم فاضرب ربعه

في أربعة تكون ستة عشر للزوجة أربعة

والاختتمانية

وللأعمام أربعة لكل واحد

سهميات احدهم وظف اخونه الثلاثة و

يدينهم لانقسم على رثة

فَاذْكُرْ بِمِثْلِهِ  
مُحَمَّدًا

میتے

۱۰۰

وَابْعِدْ بَيْنَ رُكْنَيْهِ وَبَيْنَ رُكْنَيْهِ

واللافت

وهو النصف في ثلاثين وعشرة واربعة

كل واحد اربعة عشر

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الدنيا داراً فانية

الحق النجيب هو خالق كل شيء

من أربعة وستة إلى ثمانية

فاضربوا في الارض

بسم الله الرحمن الرحيم

نصف

11/10

المسلماتان

للأخوين ربيعة وولاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

三:

ふ

في اصل المسئلة كاربع نسوة ولخت وستة اعمام فالمسئلة  
 يوافق الاربعة بالنصف فاضرب نصف احدىهما في جميع  
 الاخر ثم اضرب ذلك في اصل المسئلة يكون ثمانية و  
 اربعين فنها نضع المسئلة فاذا صحت المسئلة فاضرب  
 سهام كل وارث في التركة ثم اقم ما اجتمع على ما صحت  
 منها الفريضة فتخرج من ذلك حق ذلك الوارث  
 باب المناسحة واذا لم يقسم التركة حتى مات  
 احد الورثة فان كان ما يصيبه من الميث الاول  
 ينقسم على عدد ورثته فقد صحت المسئلان كما  
 صحت الاولى منه وان لم يقسم صحت فريضة الميث  
 الثاني بالطريقة التي ذكرناها ثم اضرب احد  
 المسئلتين في الاخرى ان لم يكن بين سهام الميث الثاني  
 وما صحت منه فريضة موافقة فان كان بينهم موافقة  
 فاضرب وفق المسئلة الثانية في الاولى فما اجتمع صحت  
 منه المسئلان وكل من كان له من المسئلة الاولى شيء

فهو مضروب فيما صحت منه المسئلة الثانية وكل من  
كان له من المسئلة الثانية شئ فهو مضروب في ثلثة  
الميت الثاني واذا صحت المسئلة المناصحة فاردت معرفة  
ما يصيب كل واحد من حساب اللد رهم قيمت ما صحت  
من المسئلة على ثمانية واربعين فما اخرج  
اخذ له من سهام كل واربعه  
والله تعالى اعلم

الحمد لله الذي علم الانسان ما لم يعلم والصالح والسلام على سوطه المبعوثين الامم  
وعلى اهل بيته الذين بنوا الشريعة وكشفوا الظلم وبالاولة الشريعة بينوا الحكم وبعد  
فاصروا يا اولى الابصار ان هذا الكتاب قد كان في دور الطبع مطبوعا لكن لم يكن المطبع  
مطبوعا لكونه يحتاجوا لبا لا خلاط قابلا للمحو لا لانيات فترجعت في استكمالها تحضيرا  
تقصيرا جدا كثيرا وبذلك جعلت في استكمالها تحضيرا تقصيرا جدا كثيرا وبذلك جعلت في استكمالها تحضيرا  
الراغبين ومطلو الطالبين وصالح الشيخ المطبوع عنك ولا قد طبع بوجه عجزه فاذا  
يوهن الناظر بحسن لؤلؤ منثورا شعره وفلواتا من شجيرة كبر التي عاد له الشبا  
وطر زغب الفلانة اذ انظر الهم يقول لماسعيا حسنت احسانا موفورا شعره فني كل لفظ  
منه روض من المنى وفي كل سطر منه حقد من اللدرة في ايقاظ الطالبين عليهم السلام  
هذا الكتاب بنقد عظيمه ويا ايقاظ الشاقلون عليكم ان تعطون بقرن قلوبكم من اهتم بهذا  
الطبع للنعم الجليل والقبيل الفيل الجليل الجود العليم قاضي محمد بن عبد الكريم  
ابن الحاج المرحوم القادر محمد بن عبد العظيم الصمد قد ربح الفرائض منه بوجه عجزه فاذا

كتاب  
الاحقر لا فقر حاجي كريم  
سهار نيوري عفا الله عنه  
الحمد لله أولا واخرا وظاهرا  
وباطنا اللهم اغفر لصفه  
وطهره وقاريه وكاتبه  
ولن نقر فيه من جميع  
المسلمين امين  
١٣٠١

20010.1112/14.2

Ahmed, bn Muhammed  
=









3 2044 019 301 084

This book should be returned to  
the Library on or before the last date  
stamped below.

A fine is incurred by retaining it  
beyond the specified time.

Please return promptly.



